



جامعة ابن خلدون بتيارت



كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم التجارية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية وتجارة دولية

**أثر الإستثمار المحلي على تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات
(حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2000-2019)**

الأستاذ المشرف :

إعداد الطالبتين:

- د. بلخير فريد

- بوزار عائشة

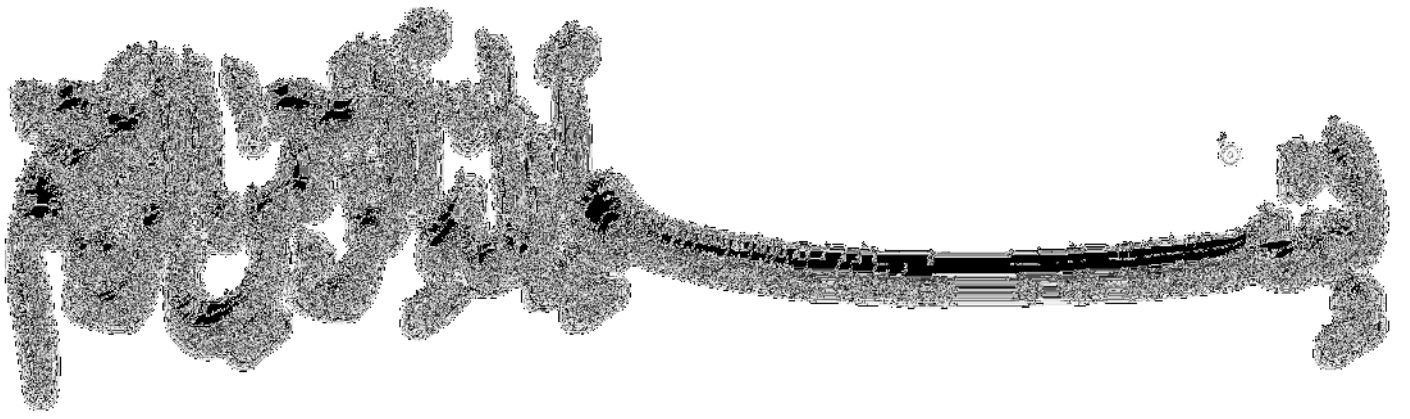
- بوكراع فتيحة

لجنة المناقشة

الصفة	الدرجة العلمية	اسم و لقب الأستاذ
رئيسا	أستاذ محاضر - أ -	شريف محمد
مقررا ومشرفا	أستاذ محاضر - أ -	بلخير فريد
مناقشا	أستاذة محاضرة - ب -	بوجلة إيمان
مناقشا	أستاذ مساعد - أ -	شداد محمد

نوقشت و أجزيت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية: 1442-1443 هـ / 2021 - 2022م



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

.....	قائمة الأشكال
.....	قائمة الجداول
1.....	مقدمة.
6.....	<u>الفصل الأول: الإطار النظري حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة</u>
8.....	المبحث الأول: عرض مفاهيم حول الاستثمار المحلي
8.....	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار المحلي
11.....	المطلب الثاني: أنواع، أشكال وخصائص الاستثمار المحلي
16.....	المطلب الثالث: محددات وعوامل المؤثرة في الإستثمار
18.....	المبحث الثاني: التأسيس النظري حول الإستثمار
20.....	المطلب الأول: الإستثمار حول النظرية الكلاسيكية
22.....	المطلب الثاني: الاستثمار في الفكر الكينزي
23.....	المطلب الثالث: الاستثمار حسب المدرسة الماركسية
25.....	المبحث الثالث: مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
25.....	المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
27.....	المطلب الثاني: أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
27.....	الفرع الأول: خصائص وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
31.....	المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
36.....	<u>الفصل الثاني: دور الإستثمار المحلي في تنمية الصادرات</u>

المبحث الأول: حول أهمية الصادرات في الإقتصاد الوطني..... 38

المطلب الأول: مفهوم وأشكال الصادرات 38

المطلب الثاني: علاقة الصادرات بالنمو والتنمية الإقتصادية..... 41

المطلب الثالث: أهم معوقات التصدير في الدول النامية..... 45

المبحث الثاني: مدخل حول التنافسية التصديرية 47

المطلب الأول: آليات ومؤشرات التنافسية التصديرية 48

الفرع الأول: آليات التنافسية التصديرية 48

الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنافسية التصديرية..... 49

الفرع الثالث: قياس الوضعية التنافسية للمؤشرات..... 54

المطلب الثاني: الجودة الشاملة كمؤشر جديد للتنافسية التصديرية 55

الفرع الأول: ماهية الجودة وإدارة الجودة الشاملة..... 56

الفرع الثاني: مبادئ ومتطلبات إدارة الجودة الشاملة..... 62

الفرع الثالث: مزايا تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على تنافسية المؤسسة..... 65

المبحث الثالث: تجارب دولية حول تنمية التنافسية التصديرية 68

المطلب الأول: تجربة كوريا الجنوبية..... 68

المطلب الثاني: التجربة الماليزية..... 72

المطلب الثالث: التجربة اليابانية..... 74

المطلب الرابع: الدروس المستفادة لدعم وتنمية التنافسية التصديرية 78

الفصل الثالث: أثر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في

الجزائر..... 82

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	84
المطلب الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	84
المطلب الثالث: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط.....	89
المطلب الرابع: البرامج التشغيلية لتطور ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف.....	92
المبحث الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج المحروقات	104
المطلب الأول: هيكل الميزان التجاري للجزائر.....	104
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات ص و م في تركيبة الصادرات خارج قطاع المحروقات	109
المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر تطور المؤسسات ص و م على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.....	113
المطلب الأول: توصيف النموذج.....	113
المطلب الثاني: الدراسة القياسية.....	117
خاتمة.....	128
قائمة المراجع :	132
الملخص:.....	136

كلمة شكر

الحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه .على جزيل النعم ودوام العافية ،له الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ، وله شكر يوافي نعمته ويكافئ مزيد ه على إتمام هذا العمل بصبر وجهد واصلي واسلم على سيد الأولين والآخرين وإمام المتقين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ،وعلى آله الطاهرين وعلى صحابته الغر الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .ألا بذكر الله تطمئن القلوب.وعليه فإننا نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور بلخير فريد الذي سخره الله للعلم ومجالسة العلماء على ماتفضل به من وقته وجهده ونصائح القيمة من اجل اتمام هذا العمل ، كما نتقدم بالشكر للجنة المناقشة ولجميع من ساعدنا في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد.

إهداء

قال الله تعالى "وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا" صدق الله العظيم

الى روح والدي الطاهرة رحمة الله عليه

الى من وضع الله جنة تحت قدميها وأوصى بها رسولنا الكريم امي امي الى آخر يوم في عمري على دعمها ووقفها الى جنبي في شتى الظروف

الى اعز ما املك في هذه الحياة وشمعة التي تضيء نور عينا اولادي محمد الأمين وملاك ندى الرحمان

الى الذي وقف بجاني وأعطاني جرعة الأمل في هذه الدنيا وكان بمثابة السند والقوة لمواصلة مشوار الدراسة زوجي " كشيوات جيلالي "

الى كل من رافقتني ابتسامتهم ونظرات الصدق في أعينهم لتزيدني املا وعزما كل من صديقاتي العمر نورية جبارة بوجمعة خديجة وامينة ميموني

الى كل العائلة كبيرا وصغيرا واخص بالذكر بنات اخي سمية ووفاء والهام والكتوكتة وصال

الى كل من دعمني من بعيد او قريب ووفر علي بعض من الشقاء في إنجاز هذا العمل المتواضع

الى صديقات العمر والدراسة بوزار عائشة وقرشوح وهيبة ودحماني فاطمة

بكل حب وقياس

إهداء

قال تعالى: "وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى من أبصرت به طريق حياتي واستمدت منه قوتي واعتزازي بذاتي

والدي الغالي - رحمه الله -

إلى الشاخصة التي علمتني معنى الاصرار وأن لا شئ مستحيل في الحياة

والدتي الغالية - أطال الله في عمرها وأمدّها بالصحة والعافية-

إلى أخي العزيز: بوعبدالله

إلى أغلى كنز رزقت به أخواتي حبيباتي: سعاد - سهيلة- خيرة "لمياء"

إلى زوج أختي العزيز أخي الثاني: جمال

إلى زوجة أخي العزيزة: مخطارية

إلى أحبائي: هيثم سيف الدين - ماسيليا - عماد الدين عبد القادر - عبد الجليل لعربي

إلى كل اصدقائي خاصة صديقتي رفيقتي في الدراسة: فتيحة - فاطمة- وهيبة رعاهن الله ووفقهن

إلى زملائي في العمل وخاصة إلى السيدين: مولاي قادة وبن داحة بلقاسم "راجح" اللذان وقفوا بجاني

طيلة فترة الدراسة فجزاهما الله كل خير

إهداء خاص إلى الأخ والصديق عبد القادر "كادي" الذي قام بطبع هذا العمل في وقت قياسي فبارك

الله فيه

وإلى كل من ساعدني بالكلمة الطيبة من قريب أو بعيد

"بوزار عائشة".

بوزار عائشة

قائمة المصادر والأشكال

قائمة الأشكال:

الصفحات	عنوان الشكل	رقم الشكل
45	آليات التنافسية التصديرية	الشكل رقم (1-2)
54	عملية التحسين المستمر	الشكل رقم (2-2)
56	علاقة التكامل بين نظام الايزو 9000 وإدارة الجودة الشاملة	الشكل رقم (3-2)
62	أهمية الجودة الشاملة في تطبيق الاستراتيجيات التنافسية	الشكل رقم (4-2)
80	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2004 – 2019)	الشكل رقم (1.3)
81	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم 2019	الشكل رقم (2.3)
83	توزيع المؤسسات الخاصة حسب فروع النشاطات 2019	الشكل رقم (3.3)
85	توزيع المؤسسات العمومية حسب فروع النشاطات 2019	الشكل رقم (4.3)
89	توزيع اتفاقيات التأهيل حسب قطاع النشاطات سنة 2017	الشكل رقم (5.3)
91	توزيع المشاريع المصرح بها حسب قطاعات النشاط	الشكل رقم (6.3)

	لـ ANDI سنة 2019	
93	المشاريع الممولة من طرف ANSEJ منذ نشأتها حتى 2019	الشكل رقم (7.3)
96	القروض الممنوحة من طرف ANGEM حسب طبيعة التمويل حتى 2019	الشكل رقم (8.3)
99	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020	الشكل رقم (9.3)
102	مقارنة تطور صادرات المحروقات وخارج المحروقات للجزائر 2000-2020	الشكل رقم (10.3)
111	فترات الإبطاء المثلى حسب معيار Akaike لنموذج ARDL	الشكل رقم (11.3)

قائمة الجداول

الصفحات	عنوان الجدول	رقم الجدول
28	تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل	جدول رقم (1-1)
78	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني (2004 – 2019)	الجدول رقم (1.3)
81	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم 2019	الجدول رقم (2.3)
82	توزيع المؤسسات الخاصة (أشخاص معنوية) حسب فروع النشاطات 2019	الجدول رقم (3.3)
84	توزيع المؤسسات العمومية حسب فروع النشاطات 2019	الجدول رقم (4.3)
87	توزيع ملفات التأهيل المودعة حسب الحجم 2015 – 2016	الجدول رقم (5.3)
88	توزيع اتفاقيات التأهيل حسب قطاع النشاطات سنة 2017	الجدول رقم (6.3)
90	توزيع المشاريع المصرح بها حسب قطاعات النشاط لـ	الجدول رقم (7.3)

	ANDI سنة 2019	
92	المشاريع الممولة من طرف ANSEJ منذ نشأتها حتى 2019	الجدول رقم (8.3)
95	القروض الممنوحة من طرف ANGEM حسب طبيعة التمويل حتى 2019	الجدول رقم (9.3)
98	تطور الميزان التجاري 2000 - 2020	الجدول رقم (10.3)
101	تطور صادرات المحروقات وخارج المحروقات للجزائر 2000 - 2020	الجدول رقم (11.3)
104	تطور السلع المركبة للصادرات خارج المحروقات 2000 - 2020	الجدول رقم (12.3)
107	تطور الصادرات خارج المحروقات وتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني	الجدول رقم (13.3)
108	الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج	الجدول رقم (14.3)
110	اختبار جذر الوحدة حسب اختبار ADF	الجدول رقم (15.3)
112	نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج وفق إختبار الحدود	الجدول رقم (16.3)

113	تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM في المدى القصير	الجدول رقم (17.3)
114	تقدير المعلمات في المدى الطويل	الجدول رقم (18.3)
115	التقييم الإحصائي	الجدول رقم (19.3)
116	التقييم القياسي (تقييم جودة النموذج)	الجدول رقم (20.3)

مكتبة

لا شك أن عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر لازالت تتراوح بين المد و الجزر، كما أن لازالت تطرح نفسها بالشكل ملح ولعل المعطيات الاقتصادية الجديدة للأنظمة الدولية الراهنة أدت بالصورة أو بالأحرى إلى لفت النظر لدى المسؤولين في الجزائر إلى ضرورة إعادة أسلوب في عملية بناء الاقتصاد الذي طالما ضل يسير وفقا لقواعد الاقتصاد المركز الذي يعتمد على أسلوب التخطيط، وإعطاء إصلاحات جديدة لتقويم الأداء الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية القائمة تاريخيا وعبر مسيرة ربع قرن من الزمن حققت فيها الجزائر (ظاهريا) الكثير من النجاحات على الصعيد الاقتصادي خاصة في الفترة التي كان فيها أسعار البترول مرتفعة (مرحلة الطفرة النفطية) استطاعت بناء قاعدة صناعية صلبة.

تديرها شركات عمومية كبرى غير أن اليوم مبدأ الشركات العمومية الكبرى والمجمعات الصناعية الكبرى التي سادت سنوات طويلة لم تعد تلقى ذلك القبول ولم تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو حتى المصغرة مجرد الفكرة بل هي اليوم أكثر من الواقع وهي تجربة الكثير من الدول التي باتت تؤمن أن التنمية الاقتصادية يعتمد في الأساس على ما تحققة هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وهكذا تختار الجزائر اليوم الدخول في مشروع الانعاش في تنمية الصادرات خارج المحروقات من باب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تلعب دورا هاما في إحداث النمو وتحقيق التنمية لذا تم منحها أهمية كبيرة في الجزائر باعتبار المكانة التي تأمل تحتلها كمحرك لخلق الثروة خارج قطاع المحروقات وإحداث مناصب شغل دائمة وهي الآن تقوم بالرفع التحدي المزدوج الاول في تخطيط مرحلة ما بعد النفط والثاني يتمثل في الانتقال نحو اقتصاد السوق حديث يتناسب مع متطلبات الاقتصاد العالمي.

الذي يتماشى مع دخول في استراتيجية التخطيط لمرحلة تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات من بوابة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن خلال ما سبق يمكننا بلورة الاشكالية الأساسية على النحو الآتي:

1

1-الإشكالية الرئيسية:

ما مدى استجابة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات لواقع وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة ما بين

(2004-2019)؟

2- التساؤلات الفرعية:

وانطلاق من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

أ)هل يوجد دلالة احصائية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج قطاع المحروقات في الفترة القصيرة؟

ب)هل يوجد دلالة احصائية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات في الفترة الطويلة؟

3- فرضيات الدراسة:

إن تحليل الموضوع تحليلا سليما يقودنا للبعض من الفرضيات التي سنقدمها في دراستنا

أ)لا يوجد دلالة احصائية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات في الفترة القصيرة

ب)يوجد دلالية احصائية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات في الفترة الطويلة.

4-أهمية البحث:

تتحلى أهمية البحث في الواقع الجديد الذي يعيشه الاقتصاد الجزائري الذي أفرزته التوجهات الجديدة والتأثيرات المحتملة لهذا النهج في الاقتصاد الوطني ككل وفي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة وما يتطلبه هذا القطاع لتأهيله يجعل من الخوض في تفاصيله أمرا في غاية الأهمية ، كما يفتح الكثير من مجالات البحث والتفكير في هذا الموضوع.

5- أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة في محاولة إلقاء الضوء على مختلف التدابير والإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية في سبيل دعم القدرة التصديرية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا استعراض اسهامات المؤسسات في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات وتنميتها وفي ذلك ظاهر لحاجة الاقتصاد الجزائري إلى هذا البديل التنموي الذي يعد بالحق خيار واعدة.

6-أسباب اختيار البحث :

- 1)حدثت الموضوع على الساحة الاقتصادية الجزائرية.
- 2)تزايد الاهتمام بهذا الموضوع وذلك من خلال محاولة التعرف على هذا القطاع من حيث أبعاده وأشكاله.
- 3)موضوع يتناسب مع التخصص المدروس
- 4)مبولنا إلى إنشاء مشروع صغير.
- 5)اعطاء حلول واقتراحات للنهوض بقطاع الاقتصاد خارج المحروقات .
- 6)اعطاء توصيات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

7- منهجية البحث:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي بالاعتماد على دراسة قياسية حسب منهجية ARDL وأخص بعض الاحصاءات والبيانات.

8-تقسيمات البحث:

وبغرض تسهيل الدراسة قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى ثلاثة فصول

ركزنا في الفصل الأول والثاني على الجانب النظري الذي يتطرق في الفصل الأول الاستثمار المحلي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعريف الاستثمار المحلية وأنواعه ونظريات المعتمدة هذا من جهة ومن جهة أخرى على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (واقعها وتعريفها وأهميتها وأهدافها)، والفصل الثاني حول دور الاستثمار في تنمية الصادرات أما الفصل الثالث دراسة قياسية على أثر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج المحروقات في الفترة الممتدة ما بين (2004-2019).

8- حدود البحث

الحدود المكانية تتمثل في واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى أهميتها ودورها في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، أما الحدود الزمنية فهي محاولة اعطاء بيانات وإحصائيات ممتدة ما بين الفترة (2004-2019) هذا من جهة ومن جهة أخرى اعطاء قراءة لتطور هذه المؤسسات ومدى مساهمتها في ترقية الصادرات.

9-دراسات سابقة:

على الرغم من أن هناك دراسات قليلة عاجلت الموضوع واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج نطاق المحروقات إلا هناك دراسات عاجلت هذه الوقائع.

1)مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في علوم الاقتصادية 2009 حول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

2) مقال حول الملتقى الدولي حول تقييم الاستراتيجيات وسياسة الجزائر (دراسة توجه الجزائر نحو تنمية الصادرات خارج قطاع محروقات .

3) كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير أيام 28/29 أكتوبر 2014 جامعة مسيلة مجموعة من الكتب لكتاب عثمان خلف.

4) واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني ، كلية العلوم التجارية جامعة بسكرة

10- صعوبات البحث:

إن اهمال الدول النامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال سياسة الاقتصاد وتجاهلها لها أثر سلبي عليها وانعكس فما يلي:

1) الإطار التحليلي: رغم الضجة الوطنية والدولية حول أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن المادة العلمية تفتقر للكثير من الدراسات والبحوث من قبل المنظرين الاقتصاديين. بمعنى نقص المراجع

2) الإطار الإحصائي: وفي هذا الصدد نشير إلى إطلاعنا على الكثير من المعطيات الإحصائية المتناقضة والمتضاربة وإن كان بعضها مقديا من جهة واحدة ، هذا مع تسجيل نقص كبير في البيانات التي تحتاج إلى الدراسة في هذا المجال.

الفصل الأول

الإطار النظري حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

يعتبر الاستثمار في حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية باعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الانتاج الداخلي لما يتميزه في توفير المواد الأولية إضافية مكتملة للإدخار الوطني.

مما أخذ هذا المصطلح الجهد الكبير من طرف الاقتصاديين في محاولة لإعطاء تعريف دقيق له.

ترجع أهمية دراسة موضوع الإستثمار من دوره البارز حيث يعتبر حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الناتج الداخلي وتوفير مواد أولية إضافية مكتملة للإدخار الوطني، وللموارد القابلة للإستثمار داخل كل بلد.

زيادة معدلات الإستثمار تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم زيادة قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات مما يترتب عليه زيادة قدرة الإقتصاد الذاتية على التطور بصورة مستمرة .

المبحث الأول: عرض مفاهيم حول الاستثمار المحلي

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار المحلي

الاستثمار لغة: الاستثمار مصدر لفعل استثمر بالمعنى مشتق من الثمر و الاستثمار هو استخدام المال أو تشغيله بالمقصد تحقيق هذا الاستخدام.¹

الاستثمار اصطلاحاً: الاستثمار هو ذلك النشاط الانساني الهادف الذي يعمل على مضاعفة الخيرات عن طريق توظيف الاموال في المشاريع الانتاجية التي تراعي اولويات المجتمع.

وقد تحددت التعارف الموضحة لمفهوم الاستثمار فهي تشترك بالعديد من الصفات والمظاهر الدالة على مفهومه الحقيقي.²

ويعرف الاستثمار بأنه التضحية بالمنفعة حالية يمكن أن تحقق اشباع الاستهلاك الحالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية أكبر التي بدورها تحقق اشباع استهلاك مستقبلي.

ويمكن القول أن الدافع الرئيسي لأي استثمار هو تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح وعادة ما يكون هذا الهدف في الأجل الطويل ، بحيث أن الممارسة للعديد من المنشآت الاقتصادية في الأجل القصير تتضمن تعظيم المبيعات.³

الفرع الأول: الاستثمار المحلي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

*أو الوصول إلى مستوى أداء معين إلا أنها تنتهي في الأجل الطويل إلى تحقيق أرباح مع وجودها مشق المخاطرة.

¹ لخضر عسى، سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015)، أطروحة دكتوراه في

العلوم الاقتصادية (اقتصاد مالي) جامعة سيدي بلعباس الجزائر، 2019.

² تهايمي عبد المنعم، أساسيات الاستثمار، القاهرة، 1992، ص15.

³ المخطط الوطني للمحاسبة، 1975، ص10.

*إن التعريف الاستثمار يختلف من اقتصادي إلى آخر وسنقدم بعض التعريفات لعدد من الاقتصاديين البارزين.

فحسب لومبار **lemper** الاستثمار هو شراء أو وضع منتجات آلية ووسطية.

أما فيتون **fiten** فيقول أن الاستثمار هو تطوي وتنمية لوسائل الطاقات المهيأة، فالاستثمار تصنيف في المستقبل مع انفاق وتضحية.

أما **dieleten** فيقول أن الاستثمار يوجد في قلب الحياة الاقتصادية والنظرية النقدية والتنمية ونظرية الفائدة.

ويمكننا صياغة كل هذا في أن الاستثمار "هو نوع من الانفاقات وهو انفاق أصول يتوقع منها تحقيق عائد على المدى الطويل وللاستثمار عدة مفاهيم كالمفهوم المحاسبي ، الاقتصادي و المفهوم المالي.¹

الفرع الثاني: المفهوم المحاسبي:

يعرف المخطط المحاسبي للاستثمار كما يلي:

"الاستثمار هو أن أصول المادية وغير المادية المنقولة المكتسبة أو التي تنتجها المؤسسة والموجودة للبقاء مدة طويلة محافظة على شكلها داخل المؤسسة ويتم تسجيلها في الصنف الثاني من هذا المخطط ويمكننا التمييز بين العقارات بالاستغلال والعقارات خارج الاستغلال، فالعقارات المتعلقة بالاستغلال هي عقارات مكتسبة أو تنتجها المؤسسة ليس بغرض بيعها أو تحويلها ولكن استعمالها كأداة عمل أي عقارات انتاجية كالمعتاد.²

¹ المخطط الوطني للمحاسبة 1975، مرجع سبق ذكره ، ص10

² قادري الأزهر، مبادئ في المحاسبة العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1988، ص24.

أما العقارات خارج الاستغلال فهي عقارات من خلالها تقوم المؤسسة باكتساب عقارات أخرى مثل شراء الأراضي وحسب المنظور المحاسبي هو عبارة عن اكتساب للمؤسسة يسجل جانب الأصول من الميزانية تسجل تحت الصنف الثاني، وهو يشمل مايلي:

*الاستثمارات المادية (أراضي، مباني، تجهيزات...).

*الاستثمارات المالية (سندات، قروض، كفالات...).

*الاستثمارات معنوية (محلات تجارية، المصاريف)¹.

الفرع الثالث: المفهوم الاقتصادي:

حسب المفهوم الاقتصادي فإن الاستثمار هو التخلي عن موارد اليوم للحصول على إيراد أكبر من التكلفة الأولية وهو يأخذ ثلاثة عناصر، وهي: المرودية، الزمن الخطر المرتبط بالمستقبل، ونتائجه.² وعلى هذا الأساس فإن المستثمر يقبل بمبدأ التضحية برغبته في الاستهلاك الحاضر بحيث يكون مستعدا للخطر أو الوقوع في المجهول بشرط أو بمقابل التحصل أو ربح أو مكافأة.³

الفرع الرابع: المفهوم المالي:

هو كل النفقات التي تولد مداخيل جديدة على مدى الطويل للمدة الاستثمار، والمستثمر يعرفه على أنه عمل طويل يتطلب تمويل على مدى الطويل أو بما يسمى بالمختصر المفيد (الأصول الثابتة+ الديون الأجل وطويلة الأجل)، وهذا التعريف مشترك مع التعريف المحاسبي فهما يركزان على عامل الزمن بالدرجة الأولى والمدى الطويل.⁴

¹ لخضر عسى، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية، (اقتصاد مالي)، جامعة سيدي بلعباس، المخطط الوطني للمحاسبة، 1975، ص11.

² المخطط الوطني للمحاسبة، 1975، ص12، مرجع سابق.

³ قادري الأزهر، مبادئ في المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص26.

⁴ لخضر عسى، مرجع سبق ذكره، ص12.

كما يعرف على أنه مجموعة من التكاليف التي تساوي أو تعود على المستثمر بالأرباح خلال عقد من الزمن الطويل.¹

المطلب الثاني: أنواع، أشكال وخصائص الاستثمار المحلي

الاستثمار المحلي عدة أنواع أو تصنيفات عديدة نظرا لأهميتها الكبرى

الفرع الأول: من حيث الطبيعة القانونية²: وهي ثلاثة أنواع:

(أ) استثمارات عمومية: وهي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل تنمية الشاملة ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة تمثل استثمارات المخصصة لحماية البيئة.

(ب) الاستثمارات الخاصة: ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار، وهي تنجز من طرف أفراد والمؤسسات الخاصة.

(ج) الاستثمار المختلط: وهي استثمار تقوم بالدمج القطاع العمومي والخاص لإقامة المشاريع الكبرى التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة ولها أهمية تقوى في انتعاش الاقتصاد الوطني حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية لأنها لا تستطيع لتحقيق هذه المشاريع برأس مالها الخاص.

الفرع الثاني: من حيث المدة الزمنية:³

وتصف من حيث مدتها الزمنية إلى ثلاثة أصناف هي:

(أ) استثمارات قصيرة الأجل: تكون مدة التوظيف في هذا النوع مدة الاستثمارات قصيرة لا تزيد عن سنة ، كان يقوم أحد المستثمر بإيداع أمواله لدى البنك المدة لا تزيد عن سنة أو يقدم بالشراء أذونات الخزانة او سندات قصيرة الأجل صادرة عن مؤسسات مختلفة، تهدف هذه الاستثمارات إلى توافر

¹ مروان شموط، كنجو، أنواع الاستثمار المحلي، ص18.

² مروان شموط كنجو ، أنواع الاستثمار ، مرجع سبق ذكره ، ص20

³ منصورى الزين، المرجع التنمية الاقتصادية، ص21.

السيولة النقدية إضافة إلى تحقيق بعض الفوائد وهي تتميز بتوافر السوق لتداولها وتتميز أيضا بسهولة تحويلها إلى نقدية بالسرعة.

(ب) استثمارات متوسطة الأجل: تكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارات أطول من النوع السابق، حيث قد تصل إلى 5 سنوات ومثلها أن يقوم الشخص ما بإيداع مبلغ من المال في المصرف لمدة 5 سنوات أو أن يقوم ب شراء أوراق مالية لمدة لا تزيد عن خمس سنوات أو استثمار أصل ما وتشغيله ضمن المدة المذكورة.

(ج) استثمارات طويلة الأجل: تتجاوز مدة التوظيف الأموال وفقا لهذا النوع من الاستثمارات خمس سنوات فقد تصل إلى 15 سنة أو أكثر ومثل هذا النوع من الاستثمارات تأسيس المشروعات وإيداع الأموال لدى البنوك والاككتاب في أوراق مالية طويلة الأجل ويكون الغرض الأساسي من هذه الاستثمارات تحقيق عائد مرتفع من خلال الاحتفاظ بالأصول المستثمرة لفترة طويلة نسبيا.

الفرع الثالث: من حيث الأهمية والغرض: تنقسم بدورها إلى عدة أقسام

(أ) استثمارات التجديد : وتتمثل في تجديد التي يقوم بها المؤسسة وذلك بشراء الآلات والمعدات وجل وسائل الانتاج وذاك لاستبدال المعدات القديمة حتى تتمكن من مسايرة التقدم التكنولوجي فهي تسعى لشراء المعدات أكثر تطور وتبالي فإنها تتمكن من تصنيف النوعية وزيادة الأرباح وبصفة عامة هدفها الأساسي هو الحفاظ على القدرة التنافسية المؤسسة.¹

(ب) استثمارات النمو (الاستراتيجية): هدفها الأساسي تحسين القطاعات الانتاجية لتنمية الانتاج والتوزيع بالنسبة للمؤسسة لتوسيع مكانتها في السوق إذا تقوم بالتسويق المنتوجات وابتكارات الجديدة ومتميزة الغرض نفسها على المنتجين الآخرين أما الاستثمارات الدفاعية فهي التي تسعى المؤسسة من خلالها للحفاظ على الأقل على نفس الوتيرة الانتاج.²

¹ مروان شموط كاجنو، المرجع السابق، ص20

² منصورى الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية. ص22.

ج) الاستثمارات المنتجة والغير المنتجة: وهي تقسم على أساس معيار تكلفتها ، فكلما كانت الزيادة في انتاج المؤسسة مع تحسين نوعية وبأقل تكاليف الممكنة سميت هذه الاستثمارات بالاستثمارات المنتجة وفي حالة العكس فهي غير المنتجة للاستثمار.¹

د- الاستثمارات الأجنبية: وتكون إما اقتصادية أو اجتماعية، فالإجتماعية هي التي تهدف من خلالها الدولة إلى تطوير البيئة الاجتماعية للفرد، وذلك لتوفير المرافق العمومية الضرورية، أما الاقتصادية فغرضها هو تلبية الحاجات المختلفة للأفراد وخدمات مختلفة مع تحسين هذه الخبرة كما ونوعا.

هـ- الاستثمارات التعويضية: هدفها الحفاظ على رأس المال على حاله وتعويض ما استهلك منه بأموال وإمتلكات أما الصافية منها فتهدف إلى رفع رأس مال المؤسسة باستثمارات جديدة بحسب الطلب والظروف.

و- الاستثمارات الرفاهية: هذا النوع من الاستثمارات نتائجه مباشرة حيث تقوم بتحسين القدرة الشرائية للمؤسسة وبالتالي إعطاء صورة حسنة عنها لدي المتعاملين معها، والمستهلكين لمنتوجها.

الفرع الرابع: من حيث المواطن: وتنقسم الاستثمارات إلى قسمين

أ- الاستثمارات الأجنبية:

وتتمثل في تدفقات رؤوس أموال أجنبية التي ترد في شكل إسهام مباشر من رأس المال، الأجنبي في الأصول الانتاجية للاقتصاد المضيف "الاستثمارات الأجنبية المباشرة" أو كافة صور القروض الائتمانية طويلة الأجل التي تتم في صورة علاقة تعاقدية بين الاقتصاد المضيف لها والاقتصاد المقرض "الاستثمار الأجنبي غير مباشر"

الفرع الخامس: تصنيف الاستثمارات وفقا لطبيعتها:

أ- استثمارات حقيقية أو عينية:

¹ منصورى الزين، المرجع سبق ذكره ، ص23.

تشمل على الإنفاق على الأصول الانتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة وتؤدي إلى خلق قيم جديدة.

إن لهذه الاستثمارات علاقة بالبيئة ولها كيان مادي ملموس، وأهم ما يميزها هو عنصر الأمان غير أنها تعاني من مشكلة السيولة، من أهم ادوات الاستثمار الحقيقي العقارات السلع، المشروعات الاقتصادية.

ب-الإستثمارات المالية:

لا تؤدي إلى خلق القيم، وإنما إلى إنتقالها من شخص لآخر لتمويل الأنشطة العينية، وهي تشمل على التداول الأوراق المالية مثل: الأسهم، والسندات وهي تمثل حقوق تنشأ عن معاملات مالية بي الناس وتتميز بما يلي:

1- وجود أسواق منظمة بدرجة عالية في التنظيم تسهل التعامل بالأصول المالية.

2- انخفاض تكاليف المتاجرة بالأوراق المالية.

3- وجود وسطاء ماليين متخصصين¹

الفرع السادس: خصائص ومميزات الإستثمار:

يتميز الاستثمار جملة من الخصائص هي كالتالي:

1- * تكاليف الإستثمار: وهي كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الإستثمار، وتشمل كافة

المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الإستثماري حيث تنقسم إلى نوعين:

أ- * التكاليف الإستثمارية للإستثمار:

وهي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع، والتي تنفق مع بداية المشروع إلى أن تحقق هذا الأخير تدفقات نقدية، وتمثل في تكاليف الأصول الثابتة أي كل النفقات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة

¹ مروان شطوط كالجو عبود كنجو، أساس الاستثمار، المرجع السابق، ص 10-11.

من أراضي، معدات، مباني، آلات والتي تتمثل في التكاليف الجزء الأكبر من تكلفة المشروع بالإضافة إلى التكاليف المتعلقة بالدراسات التمهيديّة، أي كل النفقات التي تدفق قبل إنطلاق المشروع مثل مصارف التصميمات الرسوم الهندسية، وهذا إلى جانب مجموعة من التكاليف قبل تكاليف التجارب، وتكاليف إجراء الدورات التدريبية.

ب- تكاليف التشغيل:

تندمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للإستثمار وهي مرحلة التشغيل وذلك بعد إقامته ووضعه في حالة مباشرة العمل المنتظر لمجموعة جديدة من التكاليف لإستغلال طاقة المشروع المتاحة، في العملية الإنتاجية من جملة هاته التكاليف نذكر النقل، التأمين، ومصاريف المستخدمين، الأجور، مصاريف المواد اللازمة للعملية الانتاجية.

2- تدفقات نقدية:

وهي كل المبالغ التي منتظر تحقيقها في المستقبل على مدى الحياة الإستثمار ولا كسب هاته التدفقات إلا بعد خصم كل المستحقات على الإستثمار مثل الضرائب، والرسوم، والمستحقات الأخرى.

3- مدى حياة المشروع:

وهي المدة المقدرة لبقاء الإستثمار في حالة عطاء جيد أي تدفق نقدي موجب كما يمكن الاستناد أو تحديد مدى حياة الإستثمار على مدى الحياة المادية بمختلف الوسائل، أو التركيز على ذروة الحياة المنتوج وبالتالي على مدى الحياة الاقتصادية للمشروع.

4- القيمة المتبقية:

عند نهاية مدى الحياة المتوقعة للإستثمار نقوم بتقدير القيمة المتبقية له، بحيث يميل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية وتعتبر هذه القيمة المتبقية إذا إضافيا بالنسبة للمؤسسة وبالتالي يضاف إلى تدفقات المدخل للسنة الأخيرة للإستغلال¹.

المطلب الثالث: محددات وعوامل المؤثرة في الإستثمار:

هناك العديد من العوامل الإحتمالية المسببة لتقلبات رأس المال نذكر منها:

الفرع الأول: سعر الفائدة "أسعار خدمات رأس المال"²

تتصف الكثير من المشاريع الاستثمارية عن طريق الإفتراض، ويعتبر سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين في نفقة إفتراض النقود، ولذلك فإنه يمكن أن تتوسع لمقدار الإستثمار الذي يكون مربوحا في التقدم عليه من جانب المستثمرين أن يناسب عكسيا مع سعر الفائدة بعبارة أخرى فإننا نتوقع أن يكون سعر الفائدة مؤثر قويا على المستوى الإستثمار ولكن يعتبر سعر الفائدة العامل الوحيد المؤثر على قرار الاستثمار بل هناك عوامل أخرى تلعب دور أكثر أهمية في تشكيل توقعات رجال الأعمال حول كيفية ممارسة نشاطهم الإستثماري بصورة مربعة وتأثير سعر الفائدة هنا إنما يكون خلق سار العوامل الأخرى المؤثرة في إصدار قرار الاستثماري.

فحسب نظرية السينيوكلاسيكية يتصدر رأس المال المرغوب فيه بالحجم الناتج وخدمات رأس المال بالنسبة لأسعار الناتج كما تعتمد أسعار الخدمات رأس المال على أسعار الرأسمالية وسعر الفائدة العالمي الوصيد المؤثر على قرار الاستثمار بل هناك عوامل أخرى تلعب دور أثر أهمية في تشكيل توقعات رأس المال المرغوب فيه وبالتالي الإستثمار.

¹ منصورى الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، ص 20 المرجع السابق.

² منصورى الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، مرجع نفسه، ص 28.

الفرع الثاني: الإستثمار ومعدل تغيير في الدخل "حجم الناتج"

يقرر مبدأ المعجل أن الإستثمار دالة في حجم الناتج يعتبر محدد الرئيسي للإنتاج لذلك تتزامن التغيرات في الإستثمار الكلي مع التغيرات في الناتج أي أنه لا يتأثر الإستثمار بمستوى الدخل القومي بقدر ما يتأثر بمعدل التغيير في الدخل القومي، حيث عندما يرتفع مستوى الدخل القومي في ضرورة الاقدام على الاستثمار من أجل زيادة الطاقة اللازمة للإنتاج وتعتبر ذلك أن ارتفاع مستوى الدخل القومي "التغيير في الدخل بالزيادة" يتضمن زيادة رقم المبيعات بما في ذلك مع زيادة الطلب على السلع الأمر الذي يقتضي زيادة الإنتاج هذه السلع المقابلة الزيادة في الطلب عليها وهذه الزيادة في إنتاج هذه السلع الإستهلاكية المقابلة الزيادة في طلب عليها وهذه الزيادة في إنتاج هذه السلع الاستهلاكية

-تتطلب بدورها زيادة الطاقة الإنتاجية "الإستثمار" بطبيعة الحال.

CodoinRichard نموذج بسيط لتراكم رأس المال من مستوى رصيد رأس المال المرجوة فيه

وقدم.

-نتيجة لزيادة في الدخل والطلب وبعد نقطة معينة يتضمن الإستثمار كم الدخل.

Samalson ونموذج **Richard codoin** وقرر أن تأثير المعجل غير منتظم عند

وواضح.

وبالتالي "طلب النهائي بمعدل أكبر من الإنخفاض في رصيد رأس المال المرغوب فيه "نتيجة وجود

فائض في السلع الرأس مالية" سيؤدي إلى عدم زيادة أن شارت كالألات العاملة **Richard codoin**

الجديدة ما لم يتم إستخدام حدا على المعدل الإستثمار من لوازم الطلب النهائي ويتضمن نموذج.

-يتحدد بالطاقة الإنتاجية لصناعة رأس **Hicks** فافترض وجود حد أقصى للناتج الكلي مالية .

-أما بتحدد بحجم القوى العاملة ويتحدد هذا القيد الإستثمار مكونات الناتج نظري،

Jorceenson لمبدأ المعجل على الأفكار الكلاسيكية حيث يتوقف الإستثمار على وسيط تعتمد النظرية

مرجع التغيرات السابقة في الدخل "مع بقاء الأشياء النظري على حالها" والطلاقة في إرتفاع مستوى

الدخل القومي يقف على إرتفاع مستوى الإستثمار وكذلك لان التوقعات المؤسسة على الإتجاه التصاعدي لرقم الرأسمال قد تكون توقعات ملائمة.

الفرع الثالث: الأثار والتوقعات¹

الواقع أن رجل الأعمال الناتج بيدل قصارى جهده للتنبؤ جدل مدى توسيع السوق في المستقبل المنظور وتصرفه هذا إنما يضم في الثقة في المستقبل المسببة على دراسات وتوقعات علمية ومدروسة قصدى التفادي الخطأ في التقدير والتوقع، ذلك أنه لو انزلق رجل الأعمال إلى الخطأ في حدسه حول التوقعات فإنه يمكن أن يتعرض للجزاءات الجريمة، مثل ذلك أنه لو قرر رجل اعمال قام بآثقال معدات رأس المالية وتوسيع في الأسفار في حين أن هذه نفقات الثابتة لم يقبلها مردود مناسب.

فإن ذلك لا محالة سوف يؤدي إلى فشل المنشأة في تعقيد الأرباح المحرمة أو إلى تحقيق الخسائر التي تضطرها إلى التوقف على النشاط الإنتاجي نتيجة لسوء التوقعات والتقديرات والواقع أن رجل الأعمال بيدل قصارى جهده في تنبؤ حول مدى هذا التوسع في السوق بطلاق أعداد ودخول مستهلكي منتج المنشأة التي يمارس رجل الأعمال نشاطه الإستثماري، والإنتاجي من خلالها التغير في السياسة الضريبية أو التغير.

في سياسة الإنفاق الحكومي أو جود منتجات بديلة أو منافسة أو ظهور محالات جديدة أكثر ربحية وأخرى أقل ربحية أو ابتكار طريقة جديدة لنقل السلع أو الأشخاص أو أحداث سياسية جديدة هامة تؤثر على الدفع الإقتصادي.

فكل هذه العوامل تؤثر جميعها على توقعات رجال الأعمال بصورة فعالة ولكن من الصعب التنبؤ بها مسبقا وقد تسود بين رجال الأعمال حالة نفسية تدعو إلى النظرة التشاؤمية حول المستقبل وهذا يمكن أن تتبلور للإستثمار.

¹ منصور الزين، تشجيع الإستثمار وأثره، ص 28.

في نقص عام على الأنفاق الاستثمارية تبنى عن توقعات تكشف فيما بعد على أنها توقعات خاطئة وأيا كان الأمر ومن المتفق عليه بين المحللين الاقتصاديين أن التوقعات تلعب دور كبيراً في اتجاهات السلوك الاستثماري سواء ثبتت هذه التوقعات أنها لها ما يبررها من عدمه.

الفرع الرابع: الإستثمار ومستوى الأرباح

تدل المشاهد الملاحظ على أرض الواقع أن ان خطط الإستثمار في تكوين رأس المال الثابت في المعدات الرأسمالية تتجاوز مع مستوى الطلب على السلع بدرجة أكبر من تجاوزها مع سعر الفائدة بمعنى آخر أنه عددها يكون الدخل القومي مرتفعاً والطلب على السلع الاستهلاكية مرتفعاً بذلك يميل رجل الأعمال إلى إنفاق قدر كبير من أصولهم النقدية على الاستثمار والعكس صحيح في حالة انخفاض الدخل القومي وإنخفاض تبعاً لذلك الطلب على السلع الاستهلاكية فإن رجل الأعمال يعرف على الإنفاق على الإستثمار.

وهذا سلوك الإستثمار من جانبي رجل الأعمال يجعل الإستثمار دالة لدخل القومي تكون غير.

أما تأثير الأرباح على الاستثمار فإنه يتجلى بالخصوص في حالة مؤسسات الأعمال قادرة على إقتراض الأموال التي تحتاج إليها في نشاطها الإستثماري، أو إذا لم تكن راغبة في إقتراضها فإنها قيد تستخدم التمويل الذاتي وذلك لإعتماد على الأرباح المحتجزة مصدر هاماً للأموال القابلة للاستثمار مما يجعل الإستثمار دالة للأرباح.

والنظرية التي تبنى هذه العلاقة السببية بين الاستثمار ومستوى الأرباح "كلاسيك" حيث إعتقد أن أرباح المخففة، كما يصدر التمويل الداخلي الأرباح المتوقعة ويحدد الإستثمار وذلك خلاف لنظرية المعجل "ناتج يحدد الإستثمار ولذلك تكون السياسات المحفزة لزيادة الأرباح أكثر فاعلية لزيادة الإستثمار مثل خفض معدلات الضرائب على قروض الإستثمارية"¹.

¹ منصور الزين، تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ، ص 27.

- كما يتأثر الإستثمار بزيادة الأنفاق الحكومي من خلال الزيادة المحققة أو خفض المعدلات الضرائب على دخول الشخصية إستجابة لهذه الزيادة المحققة مما يزيد الأرباح المتوقعة وتبالي الإستثمار.
- كما كان حول هذه الآراء الكثير من الجدل في "ضل الصعوبات الإحصائية حول تحديد ما إذا كانت المشاهد من أرض الواقع الحياة الاقتصادية تتطابق مع مضمون هذه النظرية.
- ذلك أن علاقة الدالية بين الإستثمار وتحقق الأرباح لا تنطبق دوما على نحو الذي قدم إذ أن العلاقة بين الإستثمار والأرباح قد تكون في الإتجاه المعاكس في بعض الحالات بمعنى أن الإستثمار قد يكون سلبيا في المستوى المرتفع فمن الدخل حسب النظرية المضاعف للإستثمار النظرية الكنزوية.

المبحث الثاني: التأسيس النظري حول الإستثمار:

المطلب الأول: الإستثمار حول النظرية الكلاسيكية:

- شهد الفكر والتجارب في مجال التنمية عدة تقلبات حادة، بحيث على كثير من المفكرين إلى قيام الدولة بدورها الرئيسي في المساهمة في تحقيق التنمية.
- بحيث أثبت هؤلاء دواعمهم بعرض سلاسل زمنية للنتائج المحلي للعدد من الدول حول دعم قوة العمل في القطاع الزراعي ذات الإنتاج الضعيف إلى القطاع الصناعي ذو إنتاج مرتفع حيث فض هذا الأخير استثمارات ضخمة لرؤوس الأموال.
- وحيث أن أفراد الدولة الفقيرة لا تتوافر لديهم الأموال الكافية فإن الدولة هي الصادرة وحدها على تأمين هذه الأموال، وهي قادرة بالدرجة الأولى على توجيه هذه الأموال نحو مجال الإستثمار المناسب.

- لقد ساعد على تطور إنتشار هذه النوع من التفكير إلى وجوده حالات نجاح¹.

¹عاطف محمد عبيد، التنمية البشرية كيزة أساسية لنجاح البرامج الهيكلية للإصلاح الاقتصادي، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة،

الفرع الأول: الإستثمار في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي:

تنطلق المدرسة الكلاسيكية من الأساسية هي أن تطور النظام الرأس مالي كان عبارة على صراع بين نمو السكان من ناحية، والتقدم من الناحية الأخرى ويرى رواد هذه المدرسة بأن التقدم التقني يسبق مداخل الأولى إلى أن معدل السكان لا يلبث إلى أن يجاري معدل التقدم التقني وتبالي يسود السكان، أما المعدل التقني فيرى الكلاسيكيون بأنه يتوقف على معدل تراكم رأس المال الذي يتيح المزيد من استخدام الآلات وتقسيم العمل وأما معدل تراكم رأس المال فيتوقف على ضخم وإتجاهات الأرباح.

-ولتسهيل عرض النظرية الكلاسيكية قمنا بالتلخيص التالي.

- يرى كل من سميث وميل دسالتوس بأن كمية الإنتاج أو الناتج المحقق تتبع كمية القوة العاملة المستخدمة وكمية رأس المال المستخدم وساحة الأرض المتاحة ومستوى التقنية¹.

ولا بد من الإثارة أن هناك عددا من الإقتصاديين الكلاسيكيين الذي أدرجوا كافة الموارد الطبيعية الإقتصادية المتاحة كعنصر من عناصر الإنتاج مع الأرض إلا أن الغاية العظمى منهم إقتصرت إلى إدراج الأرض.

إن نموذج النظري الكلاسيكي يقوم بالتحليل وتصدير مفهوم الإستثمار من خلال إبراز العلاقة التي تربط الادخار بالإستثمار في حين يعتبر الفكر الكلاسيكي أن تراكم كمصدر النمو الإقتصادي مثلما أوضحه آدم "A,Smith" وفي هذا الشأن نتطرق في هذا المبحث كيفية تصدير الإدخار لمتغير الإستثمار ثم إظهار الأسباب التي تدعو إلى الادخار ووظيفة تقييم العمل ودوره في تراكم رأس مال، وأخير يقيم النظرية الكلاسيكية للمفهوم للإستثمار².

الإدخار في النظرية الرأسمالية الكلاسيكية هو القوى الشرائية السائلة والمتوفرة والتي يتمك إستبعاد إستعمالها في الإستهلاك بقصد إستخدامها على أوجه الحصول على اللوازم من المواد الغذائية للعمال والمواد الأولية وأدوات العمل في مختلف الورشات وهو إذن عملية إستثمار يترتب عنها بناء طاقة

¹ مجلة الوحدة، إقتصادية العربية بقاهرة 1992، مرجع سبق ذكره ، العدد 10، ص5.

² نسبير عمران، نجه لقياس تأثير الاستثمار ، طباعة الجزائر، 2005، ص 12.

إنتاجية جديدة ووحدات تراكم¹، وبالتالي فغن الكلاسيكيين قد نظروا إلى الادخار على أنه صدر للإستثمار والعلاقة بينهما علاقة وطيدة².

المطلب الثاني: الاستثمار في الفكر الكينزي

مع ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى سنة 1929م في الدول الرأسمالية التي تمثلت أساسا في تقلص الطلب وانتشار البطالة، كانت نقطة الانطلاق لصدور كتاب: " النظرية العامة للاستخدام والنقود والفائدة" لصاحبه جون مينارد كينز **johnmaynardkeynes** سنة 1936م.

مفسر أسباب الظواهر الخطيرة التي تتخذ النظام الرأسمالية مابين وسائل العلاج منتقدا النظرية الكلاسيكية قبل أن يضع منهجه الجديد في حين وظف كينز كتاب "رأس مال" بأنه كتاب اقتصادي مضى عليه الزمن ولا مكانة له في العالم المعاصر.

وفي إطار دراسة مفهوم الاستثمار في نظرية الكينزية نتطرق إلى المحاور الرئيسية :

- إلى زيادة الدخل عن الإحتياجات المعيشية " الاستهلاك" لأي شخص، يتولد لدى هذا الشخص فائضا يطلق عليه الإدخار.

- وفي حالة توظيف هذا الجزء المدخر فيتهم تسميته بالاستثمار، وفي هذا الشأن يرى كثيرا هناك تعادل ضرورة بين الإدخار وهو الفائض على الدخل بعد الإستهلاك وبين الاستثمار وهو عبارة عن جزء من الدخل الذي يذهب لزيادة الانتاج والتجهيزات لذلك يتساوى الادخار مع الاستثمار لأن كل منهما يساوي ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك في نهاية المرحلة ومن هنا استنتاج تساوي الإدخار بالاستثمار كما يلي: الدخل = الاستهلاك + الاستثمار.

- إن المستثمر يفكر في مقدار العائدات التي يدرها الاستثمار وفضلا عن ذلك فإن المستثمر يفكر أيضا في بديل هذا الاستثمار¹.

¹Mahameddovider ,l'économiepolitiqueune science sociale masquee paris, 1974, p182.

²Asmitch recherche sur la nature et les causes de richesse des nations ; callmand paris, 1976 ;p 141.

-وفضلا عن ذلك فإن المستفيد يفكر أيضا في بدائل هذا الاستثمار إذ يمكنه مثل شراء السندات مدرة الفائدة، أو ايداع أمواله لدى البنوك ما يعود عليه بفائدة.

وهنا يقارب المستثمر بين العوائد التي يحصل عليها من جراء الاستثمار في الأصول الرأس مالية الجديدة والفوائد التي يحص عليها من جراء ايداع أمواله لدى البنوك أو في شراء السندات.

ومن هنا لكي يكون ثمة حافز للاستثمار لدى رجال الأعمال، لا بد أن يكون العائد من الاستثمار أعلى من سعر الفائدة، أو على الأقل مساويا له وأن العلاقة بين المردود المرتقب من الأعمال وسعر عرضه أو كلفة استبداله أي كلفة انتاج وحدة إضافية من هذا الرأس المال تعطينا الكفاية لرأس المال.

-ويعرف جون مينارد كينز الكفاية الفعالية لرأس المال.

وهي سعر الخصم الذي يطبق على المردودات السنوية المتوقعة لرأس المال طول مدة حياته، يجعل القيمة الحالية لهذه المردودات مساوية لسعر عرض هذا رأس المال.

ومن هذا التعريف تتضح العلاقة بين المتوقعة من الرأسمالية الجديدة وبين سعر عرض هذا الأصل ولا يقصد كينز بتكلفة العرض ثمن الأصل الموجود فعلا، بل بتكلفة إحلال هذا الأصل، بأصل جديد يشبه تماما الأصل الذي سيتم الاستثمار فيه، لذا سمي كينز ثمن عرض الأصل الرأسمالي الجديد بتكلفة الأصل².

المطلب الثالث: الاستثمار حسب المدرسة الماركسية

-إن النتائج التي توصلت إليها المدرسة الكلاسيكية، كانت مخالفة لنتائج أفكار المدرسة الماركسية، رغم وجود بعض التشابه في التحليل حيث أخذ كارل ماركس (**karlmarx**) مفهوم نظرية القيمة عن الكلاسيكيين، غير انه وصف النظام الرأسمالي الذي حكم عليه بالزوال، ويرى ان العلاقات

¹- جون مينارد كينز، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة عناد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان، 1939، ص166.

²-جون مينارد كينز، مرجع سبق ذكره، ص166.

الاجتماعية مرتبطة ارتباط وثيق بقوى الانتاج، وفي هذا المضمار نتطرق لبعض الأفكار المهمة لدى ماركس وعلاقتها بالاستثمار حسب المحاور التالية:

-يعتبر ماركس أن قيمة سلعة ما تقاس بالعمل الذي تضمنته تلك السلعة أي بعدد ساعات التي استغرقتها تحويل و انتاج سلعة.

-يتمحور تحليل كارل ماركس في نظرية فائض القيمة (**laplus value**) على ان الرأسمالي يشتري من العامل قوة عمله، ويدفع له قيمة لقاء ذلك، ويتحدد قيمة قوة العمل كأى سلعة أخرى بوقت العمل الضروري لإنتاج السلع التي يحتاج إليها لمعيشته ومعيشة عائلته، وهكذا يجعل صاحب رأس المال على الفارق الموجود بين قيمة المادة أي العمل وقيمة الأجر، وهذا الفرق يسمى بفائض القيمة وهذا المفهوم الأساسي للماركسيين التحليل النظام الرأسمالي أي استغلال الرأسمالي للعامل.

-علاقة الاستثمار بالتراكم حيث يستطيع أصحاب رؤوس الأموال من جمع وتكديس هذه الأموال في عملية نتيجة للأرباح التي يحطون عليها نتيجة حصولهم على فائض القيمة ويستعملون هذه الاموال في عملية الاستثمار، أي شراء رأس المال، ولقد قسم كارل ماركس رأس المال، إلى قسمين:

أ- رأس المال الثابت والذي يتكون من الآلات والمعدات والمواد الأولية.

ب-رأس المال المتغير أو الدائر وهو الذي تدفع منه الأجور.

أما فائض القيمة مصدره رأس المال المتغير.

إن الإستثمار يؤدي إلى خلق موارد انتاجية وبالتالي فإن سياسة التراكم تقتضي

- إعطاء الأولوية لقطاع إنتاج الوسائل الإنتاجية أو التوسيع في الاستثمار.

- حسب كارل ماركس فإن الفائض الاقتصادي يقصد به الزيادة في مجموع العمل تحت شكله المادي او شكله القيمي بالنسبة للعمل الضروري بمعنى هو عبارة عن فائض النتائج الاجتماعية الصافي عن العمل الضروري اجتماعيا للإنتاج.

- كما يقسم ماركس الاستثمار إلى قسمين: أحدهما استثمار تعويضي لرأس المال بسبب الاندثار، والثاني استثمار إضافي لرأس المال، فالحالة الأولى هي إعادة الإنتاج البسيط أما الاستثمار الإضافي لرأس المال فهو يمثل توسيع رأس المال الثابت عن طريق تخصيص جزء من فائض القيمة، وتحويل إلى رأس المال نقدي ورأس مال إنتاجي "المتغير الثابت" وأن إعادة الإنتاج في هذه الحالة تعبر عن إعادة الإنتاج الموسع.

المبحث الثالث: مدخل عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن محاولة تحديد مفهوم أو تعريف واضح وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نظرنا خطوة رئيسية تدفع في معالجة للموضوع حيوي لما تمثله من أهمية بالغة في توضيح المفهوم الشامل لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن حدد المؤسسات والدراسات قد انتهت إلى تحديد تعريف بالاعتماد وعلى عدة معايير: معايير كمية والمعياري النوعية.¹

الفرع الأول: معيار الكمية: كبر المؤسسة إلى جملة من المؤشرات الكمية والاحصائية المحددة للحجم، ويمكن تقسيم هذه المعايير:

*المجموعة الأولى: مؤشرات تقنية واقتصادية (عدد العمال، التركيب العضوي للمال، القيمة المضافة، حجم الطاقة المستعملة).

ب*المجموعة الثانية: وتضمن المؤشرات النقدية (رأس المال، رقم الأعمال)

الفرع الثاني: معيار النوعية:

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول من أجل سياسة لتطوير المؤسسات ص و م في الجزائر، جوان 2002، ص 21-22.

أ-المسؤولية: يتعلق الأمر بالمسؤولية المباشرة والنهائية لصاحب القرارات داخل المسؤولية وله تأثير على طبيعة التنظيم وأسلوب الإدارة (الوقت، الانتاج، الإدارة التمويل).

ب-الملكية: إن الملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود في أغلبها إلى القطاع الخاص في شكل (شركات أشخاص، شركات أموال).¹

ج-السوق: حجم المؤسسة هنا يعود إلى علاقة بالسوق وتتمثل في انتاج المؤسسة ص و المتوسطة في علاقة عرض والطلب المنتجات والخدمات.

د- طبيعة الصناعة: يتوقف من حجم المؤسسة على طبيعة الفنية للصناعة، فبعض الصناعات تحتاج في سبيل انتاج السلع إلى الوحدات كبيرة نسبيا في العمل والوحدات صغيرة من رأس المال.

الفرع الثالث:مجموعة من التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ-الاتحاد الأوروبي: المؤسسة المصغرة تشغل أقل من 10 أجراء وهي توافق معيار الاستقلالية وتشغل أكثر من 50 أحيرا أو تنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز سبعة ملايين أورو.

المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معيار الاستغلالية وتشغل أقل من 250 عاملا و لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 40 مليون أورو، وميزانيتها 27 مليون أورو.

ب-التعريف المعتمد بالجزائر: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني بأنها مؤسسة انتاج سلع والخدمات تشغل واحد في 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري ولا يتعدى حصيلتها سنوي 500 مليون دينار جزائري وهي تحترم معيار الاستقلالية.

ج-البنك الدولي: يعرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير "Biro" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يعمل بها أقل من 50 عاملا ولا رأس مالها أقل من 50 ألف دولار بعد إستبعاد الأراضي والمباني.

¹ القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ديسمبر، 2001، المواد 4،5،6،7، ص 8،7.

د-اليابان: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان بأنها وحدات التي تضم عدد العمال يصل إلى 100 عامل بصفة دائمة لا يزيد رأس مالها عن 10 ملايين وذلك قبل الحرب العالمية الثانية وقد زاد بعد الحرب العالمية الثانية إلى 300 عامل.

ه-لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "UNIDO"

حيث عرفت على:

- المؤسسة الصغيرة هي التي يعمل بها 15 فرد إلى 19 فرد.
- المؤسسة المتوسطة هي التي تعمل بها 20 فرد إلى 99 فرد.
- المؤسسة الكبيرة هي التي يعمل بها أكثر من 99 فرد¹.

المطلب الثاني: أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الفرع الأول: خصائص وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك العديد من الخصائص والمميزات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تميزها من غيرها من المؤسسات الأخرى نميزها في²:

أ- مرونة التنظيم: تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المرونة والتنظيم بحيث أنها توفر بالإشراك مع المؤسسات الكبيرة هيكلًا اقتصاديًا أكثر قدرة على التكيف فنجد أنها تقوم بإنتاج بدفعات صغيرة والإنتاج بناء على طلب فهي تكمل أنشطة المؤسسات الكبرى.

ب- الملكية المحلية: في الكثير من الأحيان يكون ملاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أشخاص يقومون ضمن المجتمع المحلي وهذا ما يؤدي إلى زيادة الملكية المحلية بحيث يكون التحكم في القرارات

¹رسالة دكتوراه لولاية سيدي بلعباس، علون الاقتصادية تأجر المؤسسة الصغيرة والكبيرة.

²المجلس الوطني للاقتصادي والاجتماعي، تقرير، ص 20-21.

الاقتصادية في متناول أشخاص وطيون قانطين في المجتمع المحلي وهذا يؤدي إلى استقرار العمالة وخلق مناصب الشغل.

ج- إنخفاض مستويات معامل رأس المال العمل: تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "أشخاص" في نشاطاتها التكنولوجية البسيطة والأقل كثافة لرأس المال نظرا لتخصصها في عدد محدود من عمليات التصنيع وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض مستويات معامل رؤوس المال والعمل.

د-دالة طلب المستهلكين ذوي الدخل الضعيف: تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلبية حاجيات المستهلكين ذوي الدخل المنخفض خاصة على طلب السلع والخدمات البسيطة والمنخفضة التكلفة في حين أن أغلب المؤسسات الكبيرة تميل إلى الإنتاج بصفة رئيسية من أجل تلبية الرغبات للمستهلكين ذوي الدخل العالي نسبيا ومقارنة مع ذوي الدخل¹.

ه- إقامة تكامل أنسب للإنتاج: حيث أن المنتجات تصل بصفة محدودة إلى بعض الأسواق بحثيا تكون غير كاف لطلب المستهلكين في هذه الأسواق ولتغطية هذا الطلب أو النقص تظهر في هذه المرحلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تختص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات بانخفاض قدرتها الذاتية عن التوسع والتطوير والتحديث نظرا لانخفاض الطاقة الانتاجية وزيادة مسؤوليتها باستمرار.

و-التدقيق في الإبداع والابتكار: تعتمد هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكثير من الأحيان عن الإبداع والابتكار ويرجع ذلك إلى اعتماد هذه الأخيرة الانتاج بأحجام صغيرة لهذا فهي تلجأ إلى تعويض هذا النقص بإجراء تحويلات على بعض الاختراعات والابتكارات الجديدة لإعطائها صبغة لمنافسة منتجات مؤسسات الكبرى.²

ي- اختلاف أنماط الملكية: إن اختلاف حجم رأس المال في الو م و م أدى إلى اختلاف أنماط الملكية وذلك حسب رغبة المنشئ لهذه المؤسسات فقد تكون ملكية فردية أو عائلية أو لأشخاص.

¹القانون التوجيهي لتزقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ديسمبر، 2001، المواد 04-05-06-07.

²المجلس الوطني الاقتصادي.

الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة الانتاجات: *تصنيف المؤسسات

على أساس طبيعة المنتجات إلى الفئات التالية:

أ*مؤسسات انتاج السلع الاستهلاكية.

ب*مؤسسات انتاج السلع الوسيطة.

ج*مؤسسات انتاج سلع التجهيز.

أ-مؤسسات انتاج السلع الاستهلاكية:

يتركز نشاط المؤسسات ص ص م في نظام انتاج السلع الاستهلاكية على تصنيع:

*المنتجات الغذائية.

*تحويل المنتجات الفلاحية.

*منتجات الجلود والاحذية والنسيج.

*الورق والمنتجات الخشب ومشتقاته.

ب-المؤسسات انتاج السلع الوسيطة:

يجمع هذا النوع كل من المؤسسات ص ص م المختصة في :

*تحويل المعادن.

*المؤسسات الميكانيكية والكهربائية.

*الصناعة الكيماوية والبلاستيك.

صناعة مواد البناء.

الفرع الثالث: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع مختلفة أشكالها باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها بجمعها في:

* طبيعة توجه هذه المؤسسات.

* أسلوب تنظيم العمل.

* طبيعة المنتجات.

* الشكل القانوني.

* المؤسسات التكاملية **PMISOUS-traitants**

1- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجيهها:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توحيدهما قطاعا مثلا نميز فيه ما يلي:

* المؤسسات العائلية (المنزلية).

* المؤسسات التقليدية (**traditionnelle**)

* المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة (**modernes et semi modernes**)

أ- المؤسسات العائلية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية أو المنزلية بكون إقامتها هو المنزل تستخدم في العمل الأيدي العاملة العائلية ويتم إنشاؤها بمهامه أفراد العائلة.

ب- المؤسسات التقليدية: يقترَب أسلوب التنظيم من النوع الأول من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كونها تستخدم العمل العائلي وتنتج منتجات تقليدية أو قطاعا لفائدة مصنع ترتبط به في شكل تعاقد تجاري.

ج- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشبه المتطورة:

تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين الأوليين في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الانتاج الحديثة سواء من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت أو من ناحية تنظيم العمل أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منظمة وطبقا لمقاييس حديثة حسب الحاجات العصرية.

2- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل:

ترتيب وحدات الانتاج على أساس أسلوب تنظيم العمل بحيث نفرق بين نوعين من المؤسسات ، المؤسسات المصنعية (..... **la petite industrie**) والمؤسسات الغير مصنعية (**la petite non industrie**) وباعداد الجدول يرتب وحدات الانتاج حسب تنظيم العمل نقف عند مختلف أشكال المؤسسات التي يجمعها كل المنتجين المذكورين:

جدول رقم (1-1) تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل

نظام المصنع			الصناعي الورشة	النظام المنزلي	النظام الحرفي		الانتاج العائلي
مصنع كبير	مصنع متوسط	مصنع صغير	ورشة شبه مستقلة	عمل صناعي في المنزل	ورشات حرفية	عمل في المنزل	الانتاج المخصص للاستهلاك الذاتي
8	7	6	5	4	3	2	1

3- المؤسسات الغير المصنعية:

تجمع المؤسسات الغير مصنعية بين نظام الانتاج العائلي والنظام الحرفي المشار إليه في تنظيم العمل جدول 1 ونميز في نطاق الانتاج الحرفي بين كل من الانتاج المنزلي يتخذ كمكان عمل والانتاج في الورشات عند ما لينتقل الحرفي إلى مكان خارج المنزل.

المؤسسات الصناعية: يجمع صنف المؤسسات المصنعية كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة وهو يتميز عن صنف المؤسسات.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاديات دول العالم فهي تمثل العالمية العظمى من المؤسسات في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء بعدها كان الاهتمام في السابق بدرجة كبيرة على المؤسسات والصناعات كبيرة الحجم كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

تظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الدول المتقدمة والنامية من خلال مساعداتها في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية التالية:

- أهميتها في توفير مناصب الشغل.

- أهميتها في الانتاج المحلي وفي مجال الابتكارات

- أهميتها في الصادرات.

- أهميتها في التكامل الاقتصادي

- أهميتها في التوازن الجهوي.

الفرع الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذا تعتبر من أهم المقاطعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة فهي تتجاوز من المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم بعض حصصها والامكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها ويلقى هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية قد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى تكثيف العمل من المؤسسات الكبرى أي أنها تطلب استثمارات تمثل لكل فرصة في المتوسط بين المؤسسات الكبيرة.¹

¹ رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص03.

تعاني معظم الدول النامية عن النمو السريع للسكان وزيادة قوة العمل فصلا عن عدم بوجود المجال يوظف أهداف العمالة في مختلف القطاعات وبصفة خاصة بعد أن أصبح القطاع الزراعي في هذه الدول ضعيف القدرة على استيعاب العصا له.

تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حل المشكلة الرئيسية في معظم الدول النامية وهي نظرة رأس المال ومن ثم فهي تخفض التكلفة الاستثمارية اللازمة لخلق فرصة العمل فقد أثبتت إحدى الدراسات أن متوسط العمل في المؤسسات الصغيرة تقل 3 مرات من متوسط لكل من العمل في المؤسسات الكبيرة.

الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الانتاج المحلي وفي مجال الابتكارات:

تحتاج المنافسة الشرسة في الاقتصاد السوق وخاصة مع الشركات الكبرى والشركات متعددة الجنسيات وفروعها في الأسواق المحلية إلى ضرورة قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تحديد والابتكار وهذا ما يمكن ملاحظته ، ففي كثير من الأحيان نجد أن أهم الاختراعات في العالم تعود لأفراد يعملون في المؤسسات الصغيرة وهذا ناتج عن حرص أصحاب هذه المؤسسات هي إدخال أنشطة جديدة إلى السوق.

وعلى مستوى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **OCDE** فقد أظهرت الإحصائيات في مجال الابتكارات أن نسبة الأبحاث والاختراعات على مستوى الدول الأعضاء تمثل من 30% إلى 60% منها التي تعود إلى مؤسسات صغيرة والمتوسطة.

الفرع الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات

آلية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتها الكبرى على غزو الأسواق الأجنبية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير البلد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات فإنها القدرة على الاستفادة من الموارد والإمكانيات المحلية المتاحة بتكوين قاعدة في السوق المحلي كمرحلة أولى وانتاج مكونات السلع

التي تعرض المتصدر كمرحلة ثانية خاصة السلع التي يتمتع البلد بقوة نسبية في إدخالها مما يعطيها ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية.

لقد بلغت مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في صادرات بعض الدول الآسيوية معدلات جدا حيث فاقت 60% في الصين سنة 2000 وحيث عرفت ارتفاعها خلال العشريتين الأخيرتين.

الفرع الرابع: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التكامل الاقتصادي:

لا يؤدي وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دائما إلى خلق منافسة ومواجهة مع المؤسسات الكبيرة بل العدو والمؤسسات الصغيرة في كثير من الأحيان مشروعات مغذية اعتمد عليها المؤسسات الكبيرة وقد يكون التكامل والتعاون بينهما عام وضروري الارتباط الموفق وحاجتهما لبعضهما أمر أساسي.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى التعزيز التكامل بين مختلف مكونات...الصناعي والقطاعات الاقتصادية من خلال التعاقد من الباطن وتوحيدهما للعمل كفروع ثانوية للصناعات الكبيرة بحوالي 72% في الصناعات الغذائية و 76% في صناعة الآلات والمكائن و 77% في صناعة وسائل النقل وفي الولايات المتحدة الأمريكية تتعاقد مؤسسة جنرال موسيز 260000 مصنع صغير لانتاج قطع الغيار.

الفرع الخامس: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الموازن الجهوي:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة الاستثمار الموقعي مما يجعلها مساعدا في عملية لتحقيق التنمية الموازنة والتفاوت بين مختلف جهات الوطن بحيث لا يكون التركيز فقط على المناطق العمرانية الكبرى.

خلاصة الفصل الأول

من خلال تقديمنا للفصل الأول الذي يدور حول الاستثمار المحلي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجلى لنا عدة نقاط وهي:

1/ الاستثمار دور كبير وأهمية بالغة في تحريك النشاط الاقتصادي ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى الاستراتيجية الاستثمارية التي لها أبعاد على المدى الطويل.

2/ وأن الاستثمار له علاقة وطيدة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتجلى هذه العلاقة في قيمة الاستثمارات المتواجدة داخل البلاد التي تقوم بدورها بالدفع وتأهيل وترقية هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الاقتصادي، أي بالمعنى أدق أن حجم وقيمة الاستثمارات لها دور فعال في زيادة من حجم هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني

دور الإستثمار المحلي في تنمية الصادرات

تمهيد

من أجل احداث تنمية في بلادنا يجب البحث في مختلف العوامل التي تؤدي إلى الوصول لتلك الغاية أو الهدف، إما بمساعدة هيئات حكومية ودولية إن لزم الأمر للعمل على إحداث التنمية وتسريع عجلة النمو فيها، ويعتبر الاستثمار المحلي سواء كان حكومياً أي من طرف القطاع العام، أو خاصاً من طرف القطاع الخاص ورجال الأعمال، الأداة الأمثل للتمويل من أجل تحقيق التنمية المطلوبة، باعتباره المحرك الأساسي لدفع عجلة التنمية خاصة الصادرات في أي دولة وبالأخص الدول النامية، ومنها الجزائر التي تحاول اللحاق بركب التنمية ومسايرة التطورات التي تحدث في العالم

المبحث الأول: حول أهمية الصادرات في الإقتصاد الوطني:

تساهم الصادرات في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة بحيث زيادة نمو الصادرات بصفة عامة والصادرات الغير نفطية بصفة خاصة تعد العنصر الوحيد القادر على تحقيق معدلات نمو مرتفعة تساهم في خلق فرص عمل جديدة، كما يفقد الإقتصاد الوطني الكثير من العملات الأجنبية نتيجة الإستيراد المتواصل للمواد الأولية والآلات لتجهيز المشاريع الإستثمارية المحلية وهذا ما يؤدي إلى الحاجة من أجل التعويض بالعملات الأجنبية.

المطلب الأول: مفهوم وأشكال الصادرات:

الفرع الأول: مفهوم الصادرات:

يعتبر مفهوم الصادرات تجارة السلع بين الشركات المحلية والأجنبية أي القيام بإنتاج سلعة أو منتج معين ويتم بيعه في خارج الدولة، كما أنها تعني توسعه للحدود التجارية في المقام الأول، كما تعتبر الصادرات خارج المحروقات خيار إستراتيجي بالنسبة للإقتصاد الوطني لمواجهة الإنعكاسات السلبية وتذبذب صادرات النفط في الأسواق العالمية، لذلك تسعى الدولة الجزائرية إلى التركيز على سياسة تشجيع وتنمية الصادرات.

تتمثل الصادرات في القيام بعمليات تجارية لبيع السلع والخدمات من مراكز إنتاجها المحلية إلى مراكز تسويقها بالخارج، وحسب الموسوعة الإقتصادية فمفهوم الصادرات يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها إحدى الدول وتبيعهها لدولة أخرى في مقابل سلع أو الخدمات تنتجها هذه الدول الأخرى أو في مقابل الذهب والعملات الأجنبية التي تلقي قبولا عاملا في التبادل الخارجي أو في مقابل دين سابق أو في مقابل تعويضات ومنح معينة¹.

كما يمكن تقديم تعاريف أخرى للصادرات:

¹ ناصر الدين قربي، "أثر الصادرات على النمو الإقتصادي"، رسالة ماجستير في الإقتصاد الدولي، جامعة وهران الجزائر، 2014، ص 83.

– على مستوى المؤسسة: هي عملية تصريف الفائض الإقتصادي الذي دققته المؤسسة إلى الأعوان الخارجية.

– على مستوى الوطني: هي عملية تصريف الفائض الإقتصادي الذي دققته دولة إلى دولة التي تعاني نقص في الإنتاج، وهو عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية.

وكتعريف عام: فإن الصادرات هي وسيلة من وسائل تحقيق الرفات الإقتصادي وتعني قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدماتية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى، بغرض تحقيق الأهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وإنتشار وفرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة... الخ¹.

الفرع الثاني: أشكال الصادرات:

ويمكن تقسيم الصادرات إلى أربعة أشكال:

1- الصادرات المنظورة:

وهي الصادرات التي تتكون من السلع الملموسة أو المادية التي تعبر الحدود الجمركية، مثل: القمح، السيارات... الخ، حيث تنتقل من المقيمين من دولة ما إلى المقيمين في دولة أخرى (الخارج)، كما يمكن للسلطات الجمركية معاينتها وإحصائها.

2- الصادرات الغير المنظورة:

والتي تتمثل في صادرات الخدمات وتضم: الموصلات والإتصالات، السفر، السياحة، والإقامة خارج الدولة الأمم، كما يلاحظ أن جمع البيانات عن صادرات الخدمات هو أمر أصعب منه بالشبه لصادرات السلع.

3- الصادرات المؤقتة:

¹ ناصر الدين قريبي، نفس المرجع السابق، ص 83.

التي تتمثل في البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها للخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد إستيرادها ومن بينها:

- المنتوجات التي تم تقديمها في المعارض والمؤتمرات أو الصالونات الدولية.
- المواد الأجهزة أو آلات الأشغال الضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج.
- إرسال أجهزة وآلات معطلة بغية إطلاعها في الخارج.

4- الصادرات النهائية:

وهي تلك السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية بحيث تقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بالتزاماته التعاقدية مع المستورد.

5- التصدير المباشر:

بحيث تقوم المؤسسة بعملية التصدير بنفسها مما يتطلب إستثمار مالي عالي وفي مقابل ذلك تحصل على عائد محتمل أكبر مع السيطرة التامة على جهودها في البيع وتعامل مباشر مع المستهلكين.

6- التصدير الغير المباشر:

ويتم بإستعمال وسطاء أو شركات متخصصة في الإستيراد والتصدير والتي تتميز بأقل مخاطر بفعل مساهمة معرفة الوسيط وخدماته التي تسمح بتجنب بعض الأخطاء، وفي المقابل يعتبر أقل ربحية مقارنة بالتصدير المباشر وذلك عن طريق:

- مندوب البيع: الذي يكلف بإستكشاف الأسواق والبيع والشراء.
- منح التراخيص: عن طريق منح شخص ما الحق بالإستغلال من طرف الشركة.
- شركات التجارة الخارجية: تتدخل هذه المنظمات الخاصة بأشكال محددة في الشراء والبيع في الخارج لمواد لم تكن بتضيقها سواء بالمقولة أو تحت أس شكل آخر من أشكال المتاجرة.

7- التصدير المشترك أو المنظم:

هو عبارة عن إشتراك عدد من المصدرين لتصدير معا، حيث تقوم الشركات الأعضاء بالإشتراك في تنظيم معين بهدف تحسين أنشطتها التصديرية.

المطلب الثاني: علاقة الصادرات بالنمو والتنمية الإقتصادية:

تعد المفاهيم الأساسية الخاصة بالنمو الإقتصادي من أهم الموضوعات التي تناولها الإقتصاديون، إذ يعتبر النمو الإقتصادي هدف من أهداف الرئيسية لأي إقتصاد في العالم ككل.

الفرع الأول: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي:

1- تعريف النمو الإقتصادي:

"هو العملية المستمرة والتي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية للإقتصاد الوطني عبر الزمن لرفع مستويات الناتج القومي أو الدخل الفردي¹

"ويعرف كذلك بأنه هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل الفردي ممثل بالعلاقة الرياضية التالية²:

متوسط الدخل الفردي: الدخل الكلي / عدد السكان.

2- العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي:

أوضحت العلاقة بين الصادرات والنمو الإقتصادي أن الصادرات محرك للنمو الإقتصادي وهذا ما تطرق إليه "دنيس روبرت سوان" في مقال نشرها عام 1940، وبعه جاءت محاولة "نوركسيه"

¹التيجاني بن سالم، "دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي"، شهادة ماستر أكاديمي، العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة الجزائر، 2017، ص 7.

²التيجاني بن سالم، نفس المرجع السابق: ص 8.

لإثبات أن زيادة الصادرات كانت محركا للنمو الإقتصادي في الأقطار المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن السابع عشر.

ولقد بنيت لهذه العلاقة بأن نمو الصادرات ذو إرتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمالي، ويثبت أن البلدان التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير وأن زيادة الصادرات تؤدي إلى نمو سريع في الإقتصاد. يرى كل من "كافس"، "واتكينغ" أن نظرية الإستقرار وفرضية المنافذ تدعم النظرة.

الفرع الثاني: علاقة الصادرات بالتنمية الإقتصادية:

تعتبر قضية التصدير من القضايا الإقتصادية لإرتباطها الوثيق بتنمية الإقتصاد المستدام الذي يضمن للمواطنين التنوع في مصادر الدخل القائم على الكفاءة والفعالية، كما يعتبر حلقة وصل في تطوير الإقتصاد الوطني وبالتالي الإستفادة من التقدم التكنولوجي.

1- مفهوم التنمية الإقتصادية:

التنمية الإقتصادية **Economic development** هي أحد المقاييس الإقتصادية هي أحد المقاييس الإقتصادية المعتمدة على التكنولوجيا، للإنتقال من حالة إقتصادية إلى أخرى جديدة، بهدف تحسينها، مثل: الإنتقال من حالة الإقتصاد الزراعي إلى الصناعي.

وتعرف التنمية الإقتصادية بأنها العملية الهادفة إلى تعزيز نمو إقتصاد الدول، وذلك بتطبيق العديد من الخطط التطويرية التي تجعلها أكثر تقدما وتطورا مما يؤثر على المجتمع تأثيرا إيجابيا¹.

2- علاقة الصادرات بالتنمية الإقتصادية:

2-1- توسيع القاعدة الإقتصادية:

من المعروف أن ضيق السوق المحلي نظرا لضعف القدرة الشرائية لدى أفراد المجتمع هو أحد أسباب التخلف وضيق النشاط الإقتصادي، ومن ناحية أخرى فإن الأسواق العالمية تمثل مجالا لتصريف المزيد من الإنتاج المحلي، كما تؤدي تنمية الصادرات إلى فتح مجالات جديدة للإنتاج الذي يخصص كليا أو جزئيا لمقابلة الطلب الخارجي وينتج عن هذا زيادة في الدخل الوطني وزيادة في فرص العمالة بالإضافة إلى جلب المزيد من العملات الأجنبية¹.

تساهم الخارجية في توفير رؤوس الأموال الإنتاجية من آلات ومعدات... الخ.

وكذا منتجات النصف مصنعة التي تستعمل في إقامة هذه المشروعات والتي تؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني، كما تساهم في توفير السلع الإستهلاكية كنتيجة للنمو الحاصل في حجم الإنتاج، والذي ينتج عنه الزيادة في فرص العمل.

خاصة وأن الطاقة الإنتاجية في الدول النامية غير قادرة على توفير هذه المتطلبات الإستهلاكية²

2-2- تحقيق أثر التقلبات الإقتصادية على الاقتصاد الوطني:

يلاحظ أن معظم الدول النامية تقوم بتصدير عدد محدود جدا من السلع التي تتركز غالبا في الخدمات والمنتجات الزراعية، كما تعتمد أكثر صادراتها على المواد خام كالبترول، وما يلاحظ أن الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات عموما هو طلب يتميز بتقلبه مقارنة بالطلب على المنتجات الصناعية، وتتجه لهذه العوامل فإن هذه الدول كانت ولا تزال تعاني من تقلب كبير نسبيا في حصيلتها من العملات الأجنبية مما ينعكس سلبا على الإستقرار الاقتصادي.

إلا أن الدراسات تشير إلى أن الحل الفعال لهذه المشكلة يكمن في مدى قدرة الدول المصدرة لهذه المنتجات على تنوع صادراتها وتحليل حدة الإعتماد على سلعة أو سلعتين من هذا النوع من المنتجات،

¹ سليمان دحو، "التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، شهادة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016، ص 26.

² سليمان دحو، نفس المرجع السابق، ص 26-27.

أن تنمية الصادرات من الوجهة النوعية تعد أحد الأبعاد الأساسية التي يجب أن يبنى عليها أي برنامج لتطوير التصدير¹.

التي تقول بأن هناك تأثير إيجابي نتيجة للتوسع في الصادرات على النمو الإقتصادي، في حين يرى اقتصادي "كرافيس" أن النمو الإقتصادي تؤثر فيه العوامل الداخلية أكثر من العوامل الخارجية ومن ثم فهو يعتقد أن أثر الصادرات على النمو ثانوي ولا يمكن أن يكون أساسيا²، ومن جهة أخرى نجد أن أدبيات النمو الاقتصادي ثرية بنماذج نمو الناتج من الصادرات وهي مقسمة إلى نوعين: الأول منهما يشير إلى أن ما تشهده الصادرات من نمو سوق يؤدي إلى التقليل من العجز في ميزان المدفوعات ومنه كلما إرتفع نمو الصادرات كلما إرتفع نمو الناتج دون أن يؤدي للإختلال في ميزان المدفوعات.

أربعة إمتيازات للنمو الإقتصادي قائمة على الصادرات:

أ- تحسين إستغلال عوامل الإنتاج المتوفرة:

يضمن التبادل التجاري إستغلال جميع عوامل الإنتاج فتصدير المواد الغذائية مثلا سيلتزم بدوره إستغلال اليد العاملة ورؤوس الأموال.

ب- زيادة مداخل عوامل الإنتاج:

يؤدي توسيع قنوات التجارية في الدول الأجنبية إلى جلب الإستثمار الأجنبي ومنه زيادة عوامل الإنتاج الثابتة للبلد عن أراضي وثروات طبيعية، يتوفر على حقول بترولية متعددة، يمكنها الإستثمار

¹ سليمان دحو، مرجع سبق ذكره، ص 27.

² ط.د. حايده حميد، أ.د. البشير عبد الكريم، "دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر، (1966-2015)، جامعة الشلف، الجزائر تاريخ النشر، 2018/10/29.

الأجنبي من الزيادة الإنتاجية في مجال المحروقات، وزيادة تنوع المنتجات النفطية بإستخلاص المشتقات البترول.

ج- إن السياسة الاقتصادية قائمة على الصادرات وذلك بتطوير السلع الجديدة للتصدير ومنه تنوع المداخل الاقتصادية، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني وخلق مناصب شغل جديدة بأجور حقيقية مرتفعة، كما أن القدرة على التصدير تمكن المؤسسات الجديدة من تحقيق إقتصاد السلم (تخفيض التكاليف الوحودية عن طريق زيادة حجم الإنتاج) وإنتاج بأكثر فعالية للسوق المحلي، مما يؤدي إلى إنخفاض الواردات.

د- إضافة إلى هذا فإن صادرات السلع إلى جانب الإستثمار الأجنبي يمكننا من الحصول على العملات الصعبة التي تسمح بالقيام بالعمليات التجارية مع الخارج ومنه تلبية الحاجيات من السلع والخدمات.

المطلب الثالث: أهم معوقات التصدير في الدول النامية:

ويمكن تلخيصها إلى معوقات داخلية والتي تعوق المصدرين في الدولة المصدرة والمعوقات الخارجية التي تواجه المصدرين في الأسواق الخارجية.

الفرع الأول: المعوقات الداخلية:

تتعدد هذه المشكلات في الدول المصدرة ما يؤدي إلى إنخفاض تنافسية الصادرات لما تسببه من مشكلات في إرتفاع تكلفة الصادرات أو التقليل من جودتها ومن بين تلك المشكلات:

- إنعدام البنية الأساسية اللازمة للتصدير والتي تتمثل في تدني مستوى خدمات الشحن والتخزين بالإضافة إلى إرتفاع رسوم الخدمات في الموانئ البحرية والجوية بالإضافة إلى تعدد الإجراءات وتعقلها في الجمارك.

- إرتفاع تكاليف التشغيل نتيجة الإستغلال غير الكامل للطاقة الإنتاجية للمشروعات بالإضافة إلى إرتفاع تكاليف المواد الوسيطة.

- نقص المعلومات المتاحة عن الطلب العالمي وعن الأسواق العالمية وفرض التصدير المختلفة، والذي يؤدي إلى صعوبة تحديد أفضل مجالات الإستثمار.
- إرتفاع مستويات الأجور في بعض الدول بالإضافة إلى إرتفاع تكلفة التأمينات الإجتماعية، وقد أدى ذلك إلى إرتفاع تكلفة المنتجات ومن ثم إعتقاد هذه الدول في المنافسة على الجودة وليس السعر في الأسواق الخارجية.
- التأخير في إجراءات رد الرسوم الجمركية المصدرين بالنسبة للمكونات المستوردة (المواد الأولية).
- عدم توفر المواد اللازمة لتمويل عمليات التوسيع وخصوصا بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وإرافاع تكلفتها بالإضافة إلى أحجام بعض البنوك عن قبول الإعتمادات المستندية للمصدرين وما يتركب عن ذلك التأثير السلبي على القدرة التنافسية للمصدرات.
- المقالات في تحديد سعر الصرف مما يؤدي إلى إنخفاض تنافسية الصادرات ومشاكل الحصول على النقد الأجنبي في الدول التي تطبق سعر الصرف الثابت.
- إنخفاض مستويات جودة المنتج نتيجة عدم وجود مواصفات قياسية كذا وعدم إلتزام بعض المنتجين بالمواصفات المحددة للجودة.
- نقص المهارات والخبرات اللازمة لإدارة المشروعات وكيفية رسم الإنتاج والتصدير، ما يؤدي إلى غياب التنسيق بين عمليات الإنتاج والتصدير،

الفرع الثاني: المعوقات الخارجية:

- يواجه المصدرون مجموعة من المشكلات الخارجية التي تعيق نمو الصادرات، مما قد تكون أخطر من المشكلات الداخلية، وذلك من خلال تقليل فرص نقاد المصدرين إلى أسواق هذه الدول نذكر منها:
- معايير الجودة التي تطبقها تلك الدول الأجنبية وخاصة الدول المتقدمة على الصادرات، حيث يتم فرض شروط على الصادرات من قبل الدول الأوروبية والو.م.أ بالإضافة إلى إشرط العدد من الدول

لشهادات تفيد بإجراء إختبارات معينة على السلع المستوردة من الخارج والتي لا تطلب من المنتجين المحليين.

– الرسوم الإضافية التي تفرضها الدول المستوردة على المصدرين، بالإضافة إلى المصاريف الناتجة عن الفساد وعدم الشفافية في الدول المستوردة.

– الدعم الذي تقدمه الحكومات الأجنبية للمنتجين المحليين سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مما يؤدي إلى إنخفاض تنافسية الصادرات إلى هذه الدول.

– قيام بعض الدول الصناعية الكبرى يفرض قيود جديدة بغرض منع حقول الواردات إلى أسواقها وهذا يؤثر على جانب الطلب بالإضافة إلى وجود حصص حمائية ورسوم جمركية في الدول المستوردة¹.

– إتساع الفجوة التكنولوجية في التصدير بين الدول الصناعية والنامية مما يقلل من القدرة التنافسية لصادرات الدول النامية أمام صادرات الإقتصاديات الكبرى من حيث الجودة، النوعية والسعر.

قد يفشل التصدير بسبب عدم إختيار السلع المناسبة للسوق المناسبة أو وقوع خطأ في أسلوب الترويج أو التوزيع، فمن الضروري علاج تلك المشاكل وعدم الإكتفاء بتصدير الفوائض السلعية للأسواق الدولية².

المبحث الثاني: مدخل حول التنافسية التصديرية

تعتبر عملية التصدير منظومة مركبة ذات تشعبات وفروع، تخضع لتغيرات دائمة بسبب التفاعلات والتكاملات بين البيئات الدولية، هذا نظرا للاختلاف القائم بين البيئات التنافسية المحلية والبيئات التنافسية العالمية، فالتنافسية التصديرية هي قدرة الدولة أو المؤسسة على إنتاج سلع وخدمات لها

¹ موسى سهام، "استراتيجيات تطوير الصادرات كمدخل للزيادة الإقتصادية، دراسة تحليلية للنموذج الصيني، رسالة دكتوراه في التجارة الدولية، جامعة بسكرة، 2018، ص 43.

² موسى سهام، نفس مرجع سابق، ص 43.

قدرة التنافس في الأسواق العالمية، كما يمكن تعريفها بأنها " المدى الذي من خلاله تنتج الدولة أو المؤسسة في ظل شروط السوق الحرة والعدالة منتجات وخدمات تنافس في السوق العالمي ".¹ من خلال هذا التعريف يمكن أن نستخلص أن التنافسية التصديرية هي مفهوم يستند إلى أوضاع التجارة الخارجية للدولة، كما تعبر عن قدرة القطاع أو المؤسسة بإنتاج السلع والخدمات التي يفضلها يكون لها موقع تنافسي في السوق العالمي ومجاوبة مختلف المؤسسات العالمية التي تنتج نفس المنتج أو الخدمة.

المطلب الأول: آليات ومؤشرات التنافسية التصديرية

إن التنافسية التصديرية في حد ذاتها تعتبر مؤشر للقوة الاقتصادية لأي بلد، فهي بمثابة قدرة السلع والخدمات لأي بلد من منافسة السلع المشابهة في بلد آخر، ففي هذا الصدد نحاول في هذا المطلب التطرق إلى آليات وأهم مؤشرات التنافسية التصديرية لأي بلد.

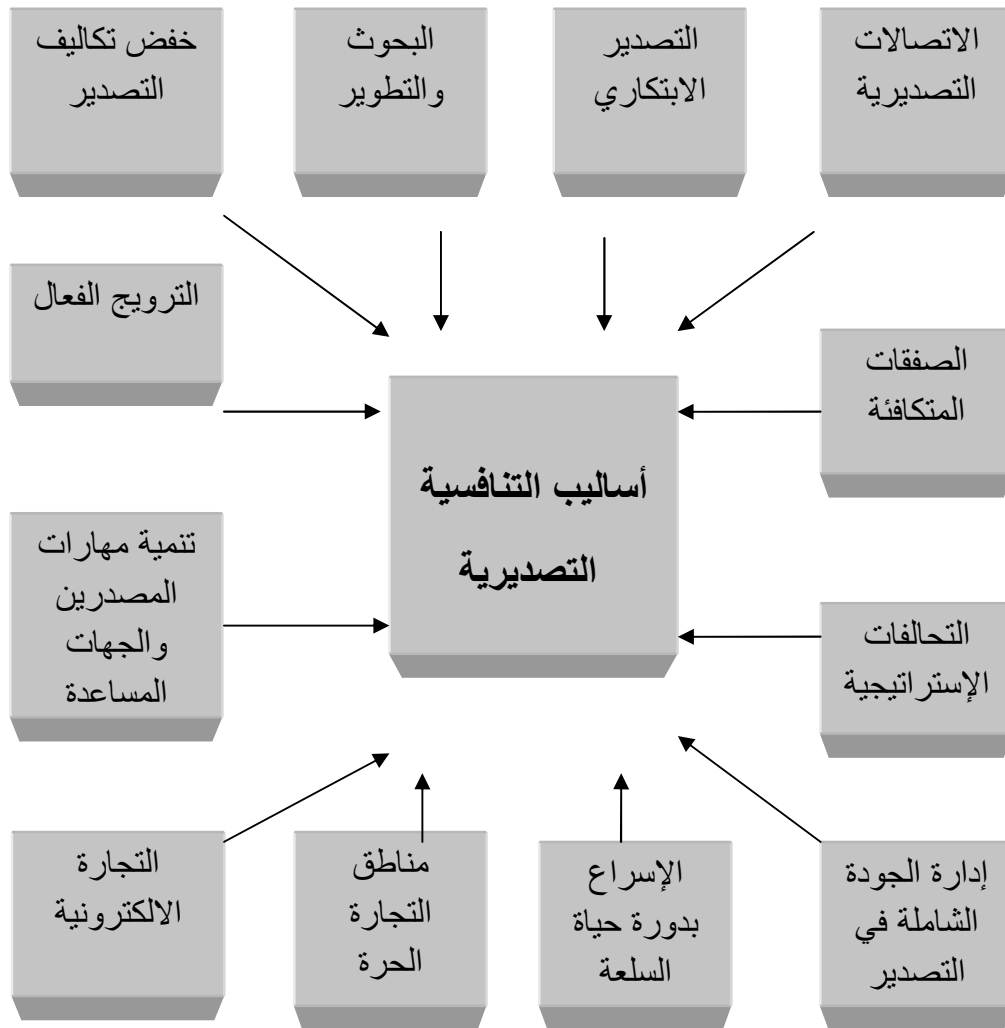
الفرع الأول: آليات التنافسية التصديرية

إن البقاء والنمو والتوسع للمؤسسات داخل السوق التصديري يتطلب مجموعة من الآليات التي تشكل منها التنافسية التصديرية، حيث تتمثل أهمها في مجموعة من العمليات التي ينبغي على المؤسسة القيام بها والتي ترتبط سواء بالمحيط الداخلي للمؤسسة أو محيطها الخارجي.

الشكل التالي يوضح لنا أهم الآليات التنافسية التصديرية التي تصنع النجاح في الأسواق العالمية.

¹ - زيدي بلقاسم، " تحليل بيئة الأعمال وتنافسية الاقتصاد الجزائري " ، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية ، جامعة شلف ، الجزائر يومي 27- 28 نوفمبر 2007، ص 04

الشكل رقم (2-1) آليات التنافسية التصديرية



المصدر : فريد النجار، " تسويق الصادرات العربية " ، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2002،

ص111.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنافسية التصديرية

في هذا الإطار نحاول أن نبين أهم المؤشرات التي تقيس التنافسية التصديرية، كون أن سوق الصادرات

يعد أفضل معيار واختبار للقدرة التنافسية على الصعيد الكلي أو الجزئي.

أولاً: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة : Revealed Comparative Advantage

Indicator (R.C.A.I)

يقاس مؤشر الميزة النسبية الظاهرة بالمعادلة الآتية:¹

$$RCAI = \frac{(x_{ij} \div X_{it})}{(x_{wj} \div X_{wt})}$$

x_{ij} : تمثل صادرات الدولة (i) من السلعة (j) إلى العالم

X_{it} : تعبر عن إجمالي الصادرات للدولة (i)

x_{wt} : تمثل صادرات العالم من السلعة (j)

X_{wt} : تشير إلى إجمالي قيمة الصادرات العالمية

دلالة هذا المؤشر أنه في حالة الحصول على قيمة أكبر من الواحد الصحيح، دل ذلك على تمتع هذا

النشاط أو تصدير هذه السلعة بميزة نسبية، والعكس صحيح، حيث يحدد الميزة النسبية للدولة تجاه العالم

الخارجي.

Export Priority Indicated (E.P.I).

ثانياً: مؤشر أولوية التصدير

يقاس مؤشر أولوية التصدير بالمعادلة الآتية:²

$$E.P.I = \frac{(L_i \oplus L_x)}{X} * 100 \%$$

¹ - نيفين حسين شمت، مرجع سبق ذكره، ص49.

² - نفس المرجع، ص55.

L_i : قيمة المستلزمات المستوردة.

Lx : قيمة المستلزمات المحلية القابلة للتصدير.

X : قيمة الصادرات للسلعة .

وكلما ارتفعت هذه النسبة عن 100% كلما دَل ذلك على تناقص أهمية هذه السلعة في زيادة متحصلات الدولة من النقد الأجنبي، والعكس صحيح.

ثالثا: مؤشر معدل اختراق السوق (M.P.I).

يقيس هذا المؤشر قدرة سلعة معينة على اختراق الأسواق التصديرية و يقاس بالصيغة التالية:

$$M.P.I = \frac{M_{ij}}{(Q_{ij} + M_{ij} - X_{ij})}$$

M_{ij} : واردات الدولة (i) من السلعة (j)

Q_{ij} : إنتاج السلعة (j) في الدولة (i)

X_{ij} : صادرات السلعة (j) بواسطة الدولة (i)

كلما ارتفعت قيمة مؤشر اختراق السوق كلما دَل ذلك على أن هذا السوق أكثر قبولا للسلعة محل الاعتبار، أو أن هذه السلعة أكثر قدرة على اختراق السوق محل الاهتمام.

رابعا: مؤشر نمو الصادرات (GR)

يقيس هذا المؤشر نمو الصادرات خلال فترتين مختلفتين أو خلال فترة زمنية معينة ويقاس بالصيغة

التالية:¹

$$G_T = \left(\frac{X_{A2}}{X_{A1}} \right)^{(1/n-1)} X100$$

X_{A1} : بداية الفترة المدروسة

X_{A2} : نهاية الفترة المدروسة

n : عدد السنوات

خامسا: مؤشر تركيز الصادرات (EC) Export Centration

يقيس المؤشر مدى تركيز الصادرات السلعية للدولة، صاحب هذا المؤشر هو (Hirschman) سنة

1958.

$$H_i = \sqrt{\left[\sum (x_i \div X_t)^2 \right]}$$

(i) x_i : صادرات الدولة من السلعة

X_t : الصادرات الكلية للدولة.

¹ -Walid Adlmoulah , Belkacem Laabas, **assesment of arabe export competitiveness in international markets using trad indicators**, journal of development and economic policies Arab planning institute volume 15 N02. July 2013. P106.

وتنحصر قيمته بين (0) و(1)، حيث تعني القيمة (1) التركيز التام للصادرات، أي أن الدولة المصدرة تعتمد في صادراتها على عدد محدد من السلع.

سادسا: مؤشر الاندماج و التكامل : (IIT) Intra – Industry trad

يقيس مدى اندماج صادرات الدولة مع التجمعات والتكتلات الاقتصادية تنحصر القيمة بين (0) و(1)، حيث يكون الاندماج الكامل للصادرات السلعية عند القيمة (1). و يقاس بالصيغة التالية:¹

$$IIT = 1 - \frac{\sum |X_i - M_i|}{\sum (X_i + M_i)}$$

X_i : صادرات الدولة من السلعة (I) إلى الأسواق العالمية.

M_i : واردات الدولة من السلعة (I) من الأسواق العالمية.

سابعا: مؤشر حصة الصادرات السلعية في الأسواق العالمية

يقيس مؤشر الحصة السوقية (MS) حصة صادرات الدولة من سلعة معينة في الأسواق من

إجمالي واردات العالم من نفس السلعة.²

$$MS = \frac{X_I}{M_I}$$

X_i : صادرات السلعة (i) للدولة إلى السوق المستهدف.

M_i : واردات السوق الإجمالية من السلعة (i).

¹ - جمال قاسم حسن ، محمد إسماعيل، " تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية " ، صندوق النقد العربي ، ابريل 2012 ، ص 20.

² - جمال قاسم حسن ، محمد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 22

ثامنا: مؤشر توافق الصادرات

يقيس مدى توافق وتطابق الصادرات السلعية لدولة معينة مع الطلب العالمي في الأسواق العالمية،

تتحصر قيمته من 0 إلى 1، ويكون التطابق التام للصادرات السلعية عند القيمة 1.¹

$$COSINE = \frac{\sum X_{ik} M_{ik}}{\sqrt{\sum X_{ik}^2 \sum M_{ik}^2}}$$

حيث تعني: X_{ik} صادرات الدولة من السلعة (i) وتشير (k) إلى السوق المستهدف

أما: M_{ik} فهي الواردات من السوق المستهدف من السلعة (i)

تاسعا: مؤشر تنوع الصادرات²

$$S_j = \frac{\sum |H_{ij} - H_i|}{2}$$

H_{ij} حصة المنتج (i) من إجمالي صادرات الدولة (j) أما H_i حصة المنتج من إجمالي صادرات

العالم

الفرع الثالث: قياس الوضعية التنافسية للمؤشرات

يستخدم المعهد الدولي للتنمية والإدارة (IMD) مؤشر قياس الوضعية التنافسية لتقسيم الأداء

الاقتصادي للدول باستخدام أسلوب الانحراف المعياري، حيث يتم قياس الفرق النسبي بين أداء

اقتصاديات الدول، و بناءً على ذلك فإنه يتم ترتيب الدول ترتيباً تصاعدياً ابتداءً من الدولة الأفضل إلى

الدولة الأدنى ضمن المجموعة بناءً على قيمة المؤشرات الفرعية.

¹ - جمال قاسم حسن، محمد إسماعيل: نفس المرجع: ص 20.

² - المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي، مكتبة الكويت الوطنية، 2013، ص 127

$$STD = \frac{x_i - \bar{x}}{s_i}$$

حيث أن: (x) هي القيمة الفعلية لمؤشر الدولة الفرعي

(\bar{x}_i) الوسط الحسابي لمؤشر الدولة الفرعي

(S) الانحراف المعياري

خلاصة القول يمكن لمؤشرات أو مقاييس القدرة التنافسية التصديرية في تحديد وتشخيص صادرات الدولة ككل أو القطاع أو المؤسسة ومقارنتها مع مختلف الدول أو المؤسسات المنافسة مما تساعد على إتباع السياسات الملائمة لإزالة كافة المعوقات وتطبيق الإستراتيجيات المناسبة من أجل تنمية و ترقية الصادرات.

المطلب الثاني: الجودة الشاملة كمؤشر جديد للتنافسية التصديرية

يسعى الإنسان بطبيعته دائما إلى الأفضل، ويكون مستعدا لبذل الجهد المطلوب للحصول على المكانة المتميزة والرقى والتطور. من هذا المنطلق برزت معالم النموذج الفلسفي والفكري على صعيد العملية الإدارية والتنظيمية، وتطورت عبر المراحل التاريخية فبدأت بمرحلة الفحص والتفتيش ثم مراقبة الجودة، فتأكدت الجودة، ثم حلقات الجودة، وأخيرا مرحلة إدارة الجودة الشاملة.

من خلال هذا التطور ظهر رواد الجودة الأمريكيين مثل ادوارد Deming الذي كان له الفضل في نشر مفاهيم وتطبيقات نظام الجودة، إضافة إلى جوزيف جوران Juran الذي قام بتأسيس

معهد متخصص بالجودة ويشمل نموذج جوران كيفية التخطيط للجودة، وظهر كذلك رواد الجودة

اليابانيون أمثال كاورو ايشيكاوا **Ichikawa**، الذي يعدُّه اليابانيون الأب الروحي لحلقات الجودة.¹

الفرع الأول: ماهية الجودة وإدارة الجودة الشاملة

أولاً: مفهوم الجودة

في الفكر الإداري المعاصر وردت عدة مفاهيم للجودة حيث عُرِّفت على أنها " القدرة على تلبية
وإرضاء الاحتياجات للزبائن".²

كما يوجد تعريف آخر لشركة بوينغ لصناعة الطائرات حيث عُرِّفت الجودة على أنها: " مطابقة وتلبية
احتياجات الزبائن منذ أول مرة وفي كل مرة"³، كما تم تعريفها " الجودة هي مجموعة المواصفات
والخصائص

لمنتج أو خدمة والتي تولد القدرة لإشباع الحاجات المعلنة أو الضمنية".⁴

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن هناك اختلافاً واضحاً في تعريف الجودة ولكن الجميع يقولون
ذات الشيء ولكن بتعبيرات مختلفة وأن التعريفات المختلفة تتناول أبعاداً مختلفة في نفس الظاهرة.

ثانياً: مفهوم إدارة الجودة الشاملة

¹ - نزار عبد المجيد البراري، لحسن عبد الله باشيرة، " إدارة الجودة مدخل للتميز والريادة"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص23

² - Bernard Froman, **du manuel qualité au manuel de management**, édition afnor, France, 2010, p20

³ - خضير كاضم حمود، " إدارة الجودة في المنظمات المتميزة"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص20

⁴ - منتاوي محمد، " دور نظام الجودة الشاملة في تحسين القيمة المدركة للعميل بقطاع الخدمات"، الملتقى الدولي حول: رأس المال الفكري في المنظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، يومي 13-14 ديسمبر 2011، جامعة شلف، الجزائر، ص02

تعتبر إدارة الجودة الشاملة فلسفة إدارية حديثة، تعتمد على عدة عناصر أساسية يجب توفيرها في المؤسسة الاقتصادية، من أجل تحقيق أهداف الجودة المقررة، ولا يكتفي في تطبيقها بالاعتماد على وظيفة أو نظام معين أو إجراء بعض التغييرات الجزئية.¹

لقد برز مفهوم إدارة الجودة الشاملة نتيجة تطور مفهوم الجودة الذي عرف عدة مراحل، حيث تطور خلال فترات زمنية متعاقبة وهي: مرحلة الفحص، المراقبة الإحصائية للجودة، تأكيد الجودة، إدارة الجودة الشاملة أو ما يطلق عليه إدارة الجودة إستراتيجية.² كما تباينت مفاهيم وأفكار وإدارة الجودة الشاملة وفقا لزاوية النظر من قبل الباحثين بشكل واضح على عدم وجود تعريف عام متفق عليه من قبلهم، إلا أن هناك بعض التعاريف التي أظهرت تصور عام لمفهوم الجودة الشاملة TQM حيث يمكن التطرق إلى التعاريف التالية:³

- منظمة الجودة من جهة النظر البريطانية: " أنها الفلسفة الإدارية للمؤسسة التي تدرك من خلالها تحقيق كل من احتياجات المستهلك، وكذلك تحقيق أهداف المشروع معا "

- من وجهة النظر الأمريكية: " تعرف على أنها الخطوط العريضة والمبادئ التي تدل وترشد المؤسسة لتحقيق تطور مستمر، وهي أساليب كمية بالإضافة إلى الموارد البشرية التي تحسن استخدام الموارد المتاحة، وكذلك الخدمات بحيث أن كافة العمليات داخل المؤسسة تسعى لتحقيق إشباع حاجات المستهلكين الحاليين والمرتقبين".

¹ - حجاج عبد الرؤوف، " نموذج الجائزة الأوروبية للجودة " ، الملتقى الوطني حول إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة جامعة سعيدية، الجزائر، يومي 13-14 ديسمبر 2010 ، ص04

² - بومدين يوسف، " دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين الأداء الحالي للمؤسسة "، الملتقى الوطني حول: إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة، جامعة سعيدية يومي 13-14 ديسمبر 2010، ص06

³ - خضر مصباح الطيطي، " إدارة وصناعة الجودة " ، دار الحامد، عمان، الأردن ط1، 2011، ص 48

كما تعرف أيضا " هي نظام يستخدم بشكل أمثل مجموعة من الفلسفات الفكرية المتكاملة والعمليات التسييرية والأدوات الإحصائية والموارد المالية والبشرية من أجل تلبية احتياجات العميل الداخلي (العامل داخل المؤسسة)، والعميل الخارجي (زبون المؤسسة) على حد سواء".¹

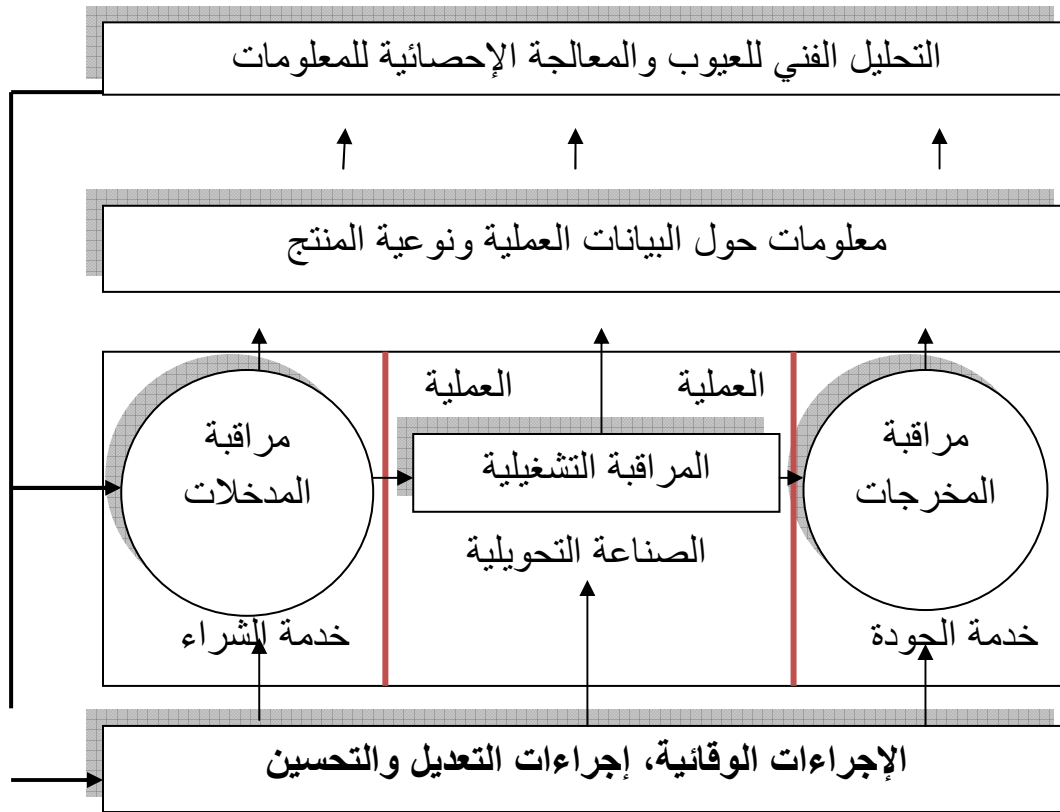
من خلال التعريف الأول نلاحظ أنه يركز على كفاءة وفعالية المشروع وذلك يحمي المنظمة ويقودها إلى التميز من خلال تلبية احتياجات المستهلك، أما التعريف الثاني يؤكد على أنها مبادئ تقوم إلى تطور مستمر وأن كافة العمليات تسعى لتحقيق حاجات المستهلكين الحالية والمستقبلية، أما التعريف الثالث فهو يؤكد على أنها مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى تحسين الأداء مع كل من يتعامل مع المؤسسة سواء العمال داخل المؤسسة أو الزبائن خارج المؤسسة.

من هذا يمكن أن نستنتج أن الموارد الشاملة هي عملية إستراتيجية تستمد طاقة حركتها من توظيف كامل لمواهب أفراد العاملين في المنظمات واستثمار قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي لتحقيق الجودة والتحسين المستمر للمؤسسة، أو أنها الطريقة التي تتمكن من خلالها المؤسسة من تحسين الأداء بشكل مستمر في كافة مستويات العمل التشغيلي وذلك بالاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية المتاحة.

أما الشكل التالي يوضح كيفية تحسين الأداء للمؤسسة في كافة المستويات.

¹ - رشيد مناصرة، " أهمية الكفاءات البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالمؤسسة " ، مجلة الباحث العدد 11، جامعة ورقلة، الجزائر 2012 ص01

الشكل رقم (2-2): عملية التحسين المستمر



, edition _ "Legrand livre de la qualité" , Source: Roger Ernoul

afnor, France, 2010, P162

ثالثا: علاقة إدارة الجودة الشاملة بأنظمة الايزو (ISO(9000)¹:

إن السلسلة الأولى من المعايير ISO كانت حول تسيير وضمان الجودة التي صدرت سنة 1986.² وثيقة رسمية ذات طابع شمولي لكل ما أقرته هذه المنظمة في مجال الجودة من تأسيسها عام 1946 وحتى

¹ - مقصود الايزو ISO : عبارة ISO من العبارة الإغريقية ISOS التي تعني التساوي، ولأغراض الجودة فتعني تساوي أو معادلة الشيء مع المواصفة و ISO هي اختصار لاسم الهيئة الدولية للمواصفات ومقرها جنيف international organisation for standardisation وهي منظمة غير حكومية دولية متخصصة للمعايرة، مكونة من أجهزة المعايير الوطنية في 130 بلدا تستهدف رفع المستويات القياسية من أجل تشجيع التجارة على المستوى العالمي باستثناء المواصفات الفنية للمنتجات الخاصة بالصناعة الكهربائية والهندسة الاليكترونية التي هي مسؤولة عنها منظمة أخرى تأسست 1906 وهي اللجنة العالمية للاليكترونيات التقنية EIC، أما منظمة ISO أصدرت مجموعة مواصفات الايزو 9000 ضمن ما يصطلح عليه الإصدار الأول، ثم الإصدار الثاني عام 1994 بعد تعديل الإصدار الثالث كان سنة 2000 وأخيرا الإصدار الرابع عام 2008. (نزار عبد المجيد الحسن عبد الله باشبوة: مرجع سبق ذكره ص48)

² - Bernard Froman-jean –Marc Gey, "Qualité Sécurité environnement", édition afnor, France, 2012, P11

الآن. تعبر معايير الايزو 9000 عن التوجيهات والإرشادات لاختيار معايير الايزو وهي تصنف مفاهيم الجودة الأساسية وتعرف المصطلحات وتقدم إرشادات لاختيار واستخدام معايير الايزو، نشير إلى أن هذه الأخيرة تشملها أربعة وثائق هي كالتالي:¹

ايزو 9001: تطبق على الشركات ذات تصميم ، تطور، تنتج وتخدم المنتجات.

ايزو 9002: تطبق على الشركات التي تعمل في الإنتاج والتركيب.

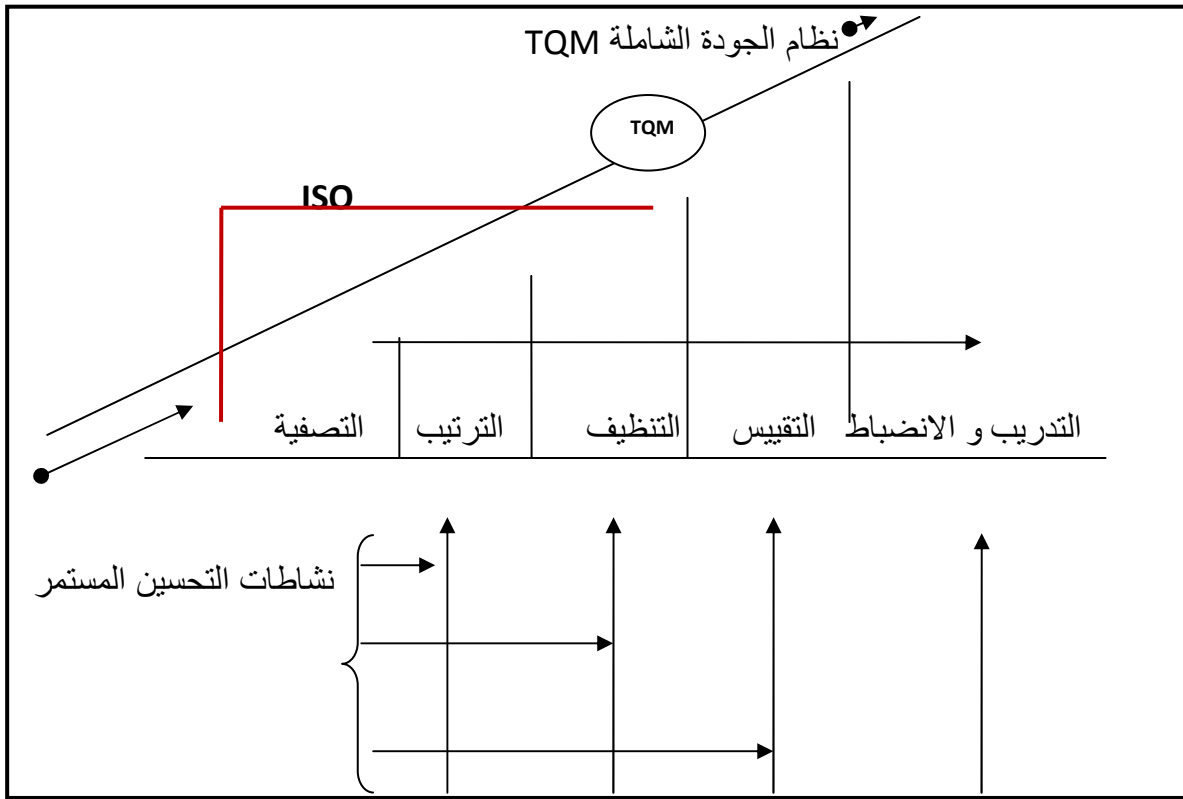
ايزو 9003: تطبق على الشركات الخاصة بالفحص والاختبار النهائي للمنتجات.

ايزو 9004: تتضمن التوجيهات والإرشادات اللازمة حول التطبيق الملائم للمواصفات.

هذا يعني أن هذه المواصفات تهتم بالجودة في التصميم والعمليات والتنفيذ والأنشطة المرتبطة بها، كما أن المواصفات القياسية ايزو 9000 تطبق على كل أنواع الشركات الصناعية والخدماتية. كما أصبحت شهادات الايزو للجودة شرطا للدخول إلى الأسواق في الدول المتقدمة ومحركا عالميا للمؤسسات من أجل بناء أنظمة دالة الجودة فيها. ويمكن توضيح العلاقة بين إدارة الجودة الشاملة ونظام الايزو 9000 وفق الشكل التالي:

¹ - نجم عبود نجم، " إدارة الجودة الشاملة في عصر الانترنت " ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ط1 ، 2010 ، ص 67 .

الشكل رقم (2-3) علاقة التكامل بين نظام الايزو 9000 وإدارة الجودة الشاملة



المصدر : عثمانى أمينة، " علاقة أنظمة الايزو بإدارة الجودة الشاملة "، ملتقى وطني حول إدارة الجودة

الشاملة وتنمية أداء المؤسسة، جامعة سعيدة، 13-14 ديسمبر 2010 ص 11

من الشكل أن الجودة الشاملة ترتبط باستمرار التحسين الذي لا ينتهي والذي يمكن تشبيهه

بعجلة تصعد في ارتفاع، بينما تكمن فعالية الايزو 9000 في كفاءته بمنع هذه العجلة من الانحدار

والتراجع.

كما يمكن للمؤسسات التي تملك برنامج إدارة الجودة الشاملة أصبح بإمكانها تسجيله للحصول

على شهادة الايزو 9000، لأن تطبيق هذه المواصفات يساعد على تقييس أنظمة الجودة في تلك

المؤسسات وإضفاء الصفة الرسمية على أنظمة جودتها إذ أن التطبيق الناجح لإدارة الجودة الشاملة يتطلب بناء نظام جودة قائم على مواصفات الايزو 9000، أما بالنسبة للمؤسسات الحاصلة على هذه الشهادة فإن أنظمة الجودة لديها تمثل القاعدة القوية التي تستطيع من خلالها تبني مدخل إدارة الجودة الشاملة بالتركيز على مشاركة العاملين والتحسين المستمر والتركيز على الزبون وهذا كذلك يثبت أن إدارة الجودة الشاملة وأنظمة الايزو متوافقان ولا يوجد تعارض بينهما.

الفرع الثاني: مبادئ ومتطلبات إدارة الجودة الشاملة

أولاً: المبادئ العامة لإدارة الجودة الشاملة

هناك مجموعة من المبادئ تستند إليها إدارة الجودة الشاملة، حيث ظهرت عدة دراسات وأبحاث

حولها، إلا أنها تتفق جميعها على مبادئ أساسية نذكر منها:¹

- 1- المستهلك هو من يعرف الجودة ورضا الزبائن هو الأولوية؛
- 2- الإدارة العليا يجب أن تقدم القيادة للجودة؛
- 3- الجودة عبارة عن موضوع استراتيجي يتطلب خطة إستراتيجية؛
- 4- الجودة هي مسؤولية كل الموظفين ضمن كل المستويات في المنظمة؛
- 5- كل الوظائف التي في الشركة يجب أن تركز على تحسين الجودة المستمرة؛
- 6- مشاكل الجودة يجب أن تحل من خلال التعاون ما بين الموظفين والإدارة؛
- 7- التدريب والتعليم لكل الموظفين هو القاعدة الأساسية لتحسين الجودة؛

¹ - محمد عبد العال النعيمي، راتب جليل صويص، غالب جليل صويص، "إدارة الجودة المعاصرة"، دار اليازوري للنشر والتوزيع عمان، الأردن،

8- تبنى مفهوم اللاحطاً، وذلك بأداء الشيء الصحيح بشكل صحيح من أول مرة؛¹

9- سرعة الاستجابة للمتغيرات وتبسيط الإجراءات والفعالية التشغيلية؛

10- اتخاذ القرارات على أساس الحقائق؛

11- الحرص على العلاقات المنفعية المتبادلة مع الموردین.²

نستنتج أن مبادئ إدارة الجودة الشاملة تركز على تحسين الجودة كقوة محفزة في كافة المجالات الوظيفية وعلى كل المستويات في الشركة، كما نستنتج من مبادئ إدارة الجودة الشاملة أن هذه الأخيرة لها أهداف في المؤسسات الإنتاجية والخدمية، تتمثل في خلق بيئة لدعم التطور المستمر، كسب ثقة العملاء والمحافظة عليها باستمرار والقدرة على التنافس في السوق، كما تهدف إلى تخفيض التكاليف بتقليل الأخطاء ونسبة تكرار العمل والعمل الإضافي وزيادة العوائد والأرباح وذلك عن طريق زيادة المبيعات وزيادة المشاركة في السوق، هذا كله يمثل عوامل القوة للتنافسية خاصة في السوق الدولي.

ثانياً: متطلبات إدارة الجودة الشاملة

إن عملية إدارة الجودة الشاملة تركز على مجموعة من العوامل منها ما هو مرتبط بالجانب المعرفي ومنها ما هو مرتبط بالجانب البشري والمادي والمالي، ويمكن اختصارها فيما يلي:³

¹ - رشيدة مناصرية : مرجع سبق ذكره، ص 01

² - Secrétariat central de l'ISO, "Principes de management de la qualité", suisse, 2012,P12

³ - هناء محمود القيسي، " فلسفة إدارة الجودة " ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان الأردن، ط1 ، 2011، ص ص 82-83

- 1- تبني ثقافة الجودة في المؤسسة: وذلك بإعادة تشكيل ثقافتها بطريقة تؤدي إلى قبول التجديد والإيمان من جميع العاملين في برنامج الجودة الشاملة، حيث تطبيق هذا المفهوم يقتضي توفير البيئة الملائمة التي تساعد على توفير فرص الإبداع والتحسين المستمر.
- 2- نشر مفاهيم الجودة الشاملة والترويج لها قبل البدء بتطبيق المفهوم: لضمان تقبل العاملين المفهوم الجديد وعدم رفضه فضلا عن التعرف على المعوقات التي قد تعرقل تطبيق المفهوم، لكي تتم مراجعتها والتصدي لها، وذلك عن طريق المحاضرات والندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية التي يديرها خبراء في الجودة الشاملة.
- 3- التعليم والتدريب: لكي يتم تطبيق هذا المفهوم بنجاح لا بد من إخضاع العاملين كافة إلى دورات تعليمية وتدريبية مستمرة، لغرض مواكبة التطوير والتحسين المستمرين.
- 4- الإشراف والمتابعة: من بين مستلزمات تطبيق برنامج إدارة الجودة الشاملة وضع برنامج للإشراف على فرق العمل ومتابعتها وتعديل أي مسار خاطئ، ومتابعة الانجازات، والتنسيق بين أفراد المؤسسة، ومراعاة المصلحة العامة.
- 5- إستراتيجية تطبيق الجودة الشاملة: تتضمن الخطوات الآتية: الإعداد لتطبيق البرنامج، التخطيط، وضع المعايير اللازمة لقياس الجودة، التقييم في ضوء المعايير التي تم تحديدها والطرق الإحصائية الملائمة وإدارة الموارد التي تتضمن كيفية تحديد الموارد البشرية والمادية، ووضع الأسس الهيكلية لتطبيق البرنامج.
- 6- التعرف على الاحتياجات بشكل دقيق وواقعي: وذلك بوضع المعايير اللازمة لتلبية الاحتياجات.

7- وضع نظام الحوافز: إن هذا الأمر يحتل مكانة مهمة، لما له دور كبير في تدعيم الأداء الملتزم،

وإشعار العاملين بدورهم الكبير في نجاح عمل الشركة، حيث يسهم في خلق شعور الانتماء من

العاملين إلى المؤسسة التي يعملون بها وترسيخ ثقتهم بأنفسهم.

في الأخير يمكن أن نستنتج أن نجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة الاقتصادية مرهون بتوفير

وتسخير جميع الإمكانيات والموارد اللازمة لذلك، والتي من أهمها الموارد البشرية، لأن التنافس في ظل

عالمية السوق أصبح يعتمد على تنمية الموارد والكفاءات البشرية باعتبارها القدرة على الإبداع والتطور

وحسن إدارة التغيير الاقتصادية.

الفرع الثالث: مزايا تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على تنافسية المؤسسة

تُعد الجودة أهم الأسلحة التنافسية للمؤسسة، ومصدر تفوقها وتميزها تنافسيا، باعتبارها عامل

جذب العديد من الزبائن والمستهلكين والوسيلة الناجحة لتلبية حاجاتهم ورغباتهم.

أولا: علاقة الجودة بين الحصة السوقية والأرباح

لقد أثبتت العديد من الدراسات أن تحسين الجودة للسلع والخدمات، يسمح للمؤسسات بالبيع

بأسعار مرتفعة، ورفع حصتها في السوق، مما يساهم في زيادة أرباحها وتدعيم موقعها التنافسي أمام

المنافسين الآخرين، هذا بتخفيض تكاليف الإنتاج المتمثلة في التقليل من الأخطاء، تقليل إعادة التشغيل،

تحسين استخدام الآلات والخامات وكذلك آثار الحجم التي ينجم عن الزيادة في الإنتاجية.

ثانيا: العلاقة بين الجودة والاستراتيجيات التنافسية

تعتبر الجودة الشاملة عامل مهم لنجاح الاستراتيجيات التنافسية الأساسية الثلاث التي اقترحها

PORTER والمتمثلة في إستراتيجية السيطرة على التكاليف والتميز والتركيز.

1 - أثر الجودة على استراتيجية التكاليف: بالرغم من الاعتقادات السائدة التي ترى بأن الجودة لا تلعب

دور مهم في إستراتيجية السيطرة بواسطة التكاليف، إلا أن الصناعات اليابانية أثبتت عكس ذلك، حيث

أثبتت أن الاستراتيجيات التي تركز على إبعاد الجودة الشاملة المطابقة والتقليل من الأخطاء والأعطاب

الوظيفية لعمليات الإنتاج...الخ. تكون أكثر فعالية من غيرها من الاستراتيجيات، كما تعتبر الجودة

كمرادف لزيادة فعالية نظام الإنتاج.¹

2 - أثر الجودة على استراتيجية التميز: أما بالنسبة للجودة الشاملة ودورها في إستراتيجية التميز،

فالجودة كعامل تميز بين معروضات المؤسسات، وتعتبر كبعد من الأبعاد الأساسية في إستراتيجية التميز،

حيث تركز هذه الأخيرة على بعد التصميم خاصة التصميمات الابتكارية للسلع والخدمات التي تضمن

أحسن إشباع لحاجات ورغبات الزبائن والمستهلكين مقارنة بمنتجات المنافسين.

3 - أثر الجودة على استراتيجية التركيز: أما بالنسبة لإستراتيجية التركيز فهي تركز على البعدين

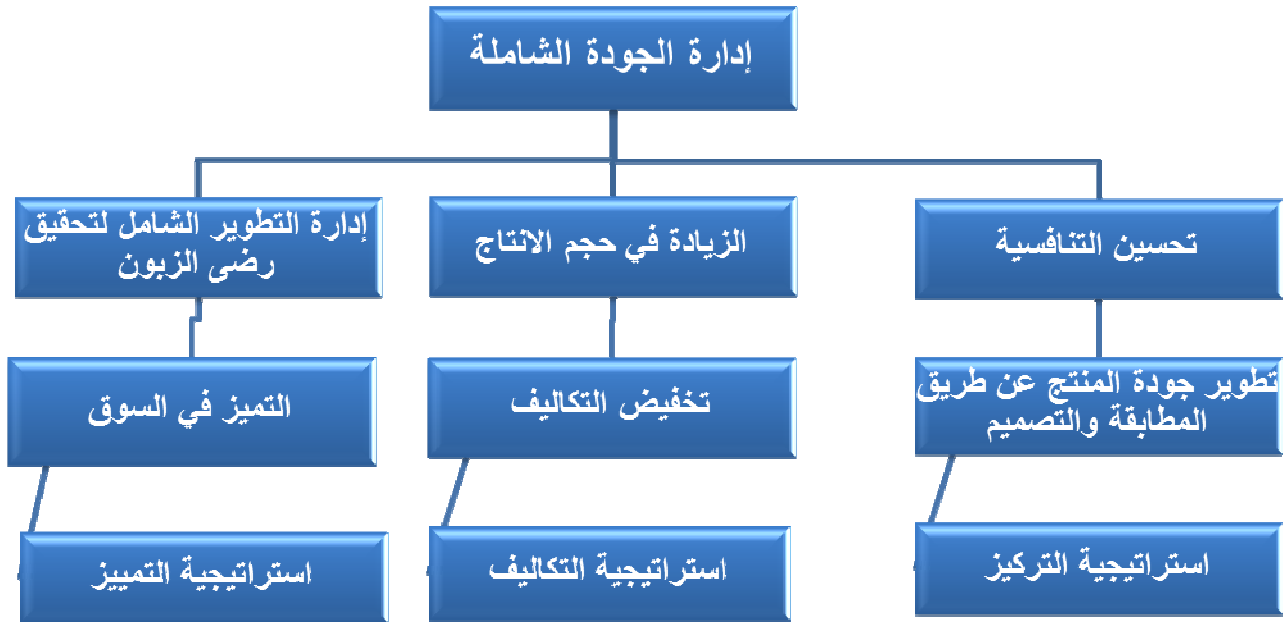
السابقين للجودة المتمثلين في المطابقة والتصميم وكذا المزايا المكتسبة في مجال الجودة الشاملة، هذا ما

يساعد المؤسسة على اختراق أجزاء في السوق ذات المردودية الجيدة، واكتساب ثقة ووفاء زبائنها.

يمكن أن نوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

¹ - وعيل ميلود، " أهمية الجودة الشاملة ومواصفات الايزو في تنافسية المؤسسة " ، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، يومي 8-9 نوفمبر 2010 جامعة شلف ، الجزائر، ص04

الشكل رقم(2-4): أهمية الجودة الشاملة في تطبيق الاستراتيجيات التنافسية



المصدر : مديحة عباس، " تطبيق مبادئ الجودة في المنظمات لتحقيق الميزة التنافسية "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 28 العراق، 2011، ص 173 .

بناء على ما سبق فإذا كانت القدرة التنافسية للمؤسسة تتمثل في القدرة المستمرة على توفير المنتجات والخدمات بشكل أفضل من المنافسين، وأنها مبنية على أسس تشمل عدة جوانب كالجانب المالي التجاري والتقني...الخ. ففي ظل محيط تنافسي يمكننا أن نتصور أحسن وسيلة للحفاظ على هذه القدرة تتمثل في البحث الدائم والمستمر عن الجودة الشاملة، هذه الأخيرة شاملة لكل وظائف المؤسسة ويتم تسييرها من طرف كل أفرادها بغية تكييف السلع أو الخدمات مع رغبات الزبائن.

المبحث الثالث: تجارب دولية حول تنمية التنافسية التصديرية

تهدف سياسة التوجه للتصدير إلى التركيز بشكل رئيسي على تنمية التنافسية التصديرية التي أصبحت المسعى الحقيقي من أجل بلوغ الأسواق الخارجية لأي منتج محلي خاصة في مجال الصادرات الصناعية، من أجل تحقيق هذا المسعى عملت الكثير من الدول الحديثة التصنيع والتي برزت خاصة سنوات السبعينيات إلى وضع جملة من الإجراءات والسياسات لتنمية تنافسياتها التصديرية والتوجه نحو التصدير، ومن بين التجارب الدولية في هذا المجال نورد ما يلي:

المطلب الأول: تجربة كوريا الجنوبية

حققت كوريا الجنوبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة نقلة تنموية شاملة على كافة مستويات التنمية، محققة معدلات نمو صناعية عالية، وارتفاع لمعدل نمو الصادرات بصورة مستمرة مما أدى إلى إطلاق الاقتصاديون الكوريون على التجربة الكورية ما يسمى بالمعجزة الاقتصادية.

ترجع أهمية هذا التحول التنموي إلى قصر المدة الزمنية التي تمت فيه من ناحية، وإلى حجم الإنجاز التنموي المتحقق بالرغم من تدني نقطة البدء في عملية التنمية من ناحية أخرى. فقد خرجت كوريا من الحرب الكورية (1950-1953) منهكة اقتصاديا واجتماعيا، حيث كان الاقتصاد الكوري في حالة دمار شامل بفعل الحرب، وظلت البلاد تعاني من تلك الآثار حتى عام 1960. ومع بداية الستينيات بدأت كوريا عملية التحول الاقتصادي بوضع أول خطة للتنمية الاقتصادية الخماسية (1962-1966) ركزت فيها على إستراتيجية بناء القاعدة التحتية والتصنيع للتصدير وتشجيع القطاع الخاص على الدخول مجال التصنيع. حيث أدت خطط التنمية الخماسية الأربع الأولى إلى ظهور رأسمالية

صناعية كورية في شكل شركات عملاقة تعرف باسم مجموعة تشابول **chaebol** استطاعت أن ترقى بالصناعة الكورية وتخرج إلى ميدان التصدير.¹

الفرع الأول: التصنيع والتحول الهيكلي في كوريا الجنوبية

في السبعينيات أتبعَت الحكومة الكورية سياسات متحيزة لصالح المؤسسات الضخمة (**chaebol**)، وكانت تعمل الحكومة على تنمية الصناعات الثقيلة والصناعات الصغيرة والمتوسطة. اضطلعت الحكومة بدور نشط في إعادة تشكيل هيكل الصناعة، حيث أعادت تنظيم الصناعات بصورة كاملة وفق النموذج الياباني الذي يجعل من الحكومة صاحبة الدور الأساسي في قرارات خفض طاقات الإنتاج (كما هو الحال على سبيل المثال بالنسبة لصناعة السفن) كذلك أتخذت الحكومة قرارات بتقسيم أكبر ست مجموعات صناعية في عام 1985 كدلالة على وجود حدود لرغبة في توزيع عبء مخاطرة القطاع الخاص على المجتمع، ومن جهة أخرى قامت الحكومة بضم بعض الوحدات الصناعية الخاسرة إلى المجموعات الصناعية الكبيرة.

نتيجة لهذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الكورية في مجال التحول الصناعي، نلاحظ حسب الإحصائيات الخاصة بمعدلات النمو للاقتصاد الكوري أن هناك ارتفاع في حجم النمو في قطاع الصناعة التحويلية الذي بلغ 15.2% في عام 2000 و 20.9% في 1999، هذا بسبب انتقال

¹ - كمال عياشي، " دور نظرية الإوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري " ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد السادس ديسمبر 2009، ص 221

التوظيف من الزراعة إلى الصناعة من جهة، والاهتمام البالغ الذي أولته الحكومة الكورية لإحداث تحول هيكلية في الصناعة الكورية. وفي هذا السياق نورد مؤشر أكثر أهمية للتغيير الهيكلي وهو نصيب القطاعات المختلفة في التوظيف الإجمالي، ذلك نظراً لأنه من أهم الأهداف الرئيسية لسياسة التحول الهيكلي هو نقل العمالة من أنشطة ذات إنتاجية أقل إلى أنشطة ذات إنتاجية أعلى. ومن خلال بيانات البنك الدولي تم ارتفاع نصيب الصناعة وانخفاض نصيب الزراعة في التوظيف الإجمالي، فعلى سبيل المثال فإن نصيب قوة العمل في الزراعة بلغ 66% في عام 1960 ثم انخفض إلى 45% في عام 1977، في حين نصيب الصناعة ارتفع من 09% إلى 33% في نفس الفترة.¹

الفرع الثاني: التغييرات الهيكلية في الصناعات التصديرية

تمثل المنتجات الأولية 72.6% من إجمالي الصادرات في عام 1962، تليها منتجات الصناعة الخفيفة بنسبة 20.3% ثم منتجات الصناعة الثقيلة والكيماوية بنسبة 7.1% أما بعد خمس سنوات فحسب، أصبحت نسبة منتجات الصناعات الخفيفة 63.9% من إجمالي الصادرات، في حين انخفضت نسبة المنتجات الأولية إلى 27.5%، بينما ارتفعت نسبة المنتجات الصناعية الثقيلة والكيماوية بصورة طفيفة لتصل إلى 8.6%. وقد ظلت نسبة الصناعات الخفيفة مستقرة عند مستوى يقدر بسبعين في المائة حتى عام 1974 بينما هبطت إلى 50% في عام 1980. هذا الانخفاض الحاد قابله زيادة مماثلة في نسبة منتجات الصناعة الثقيلة والكيماوية من 21% في عام 1972 إلى 42% في عام 1980. أما في بداية الثمانينيات كانت أغلب سلع التصدير هي السلع التقليدية مثل المنسوجات والأقمشة، فهي

¹ - كمال عياشي، نفس المرجع السابق، ص 222

تعتبر سلع كثيفة العمالة، وبلغت نسبة هذه الصناعة نحو 30% من إجمالي الصادرات، إلا أنه كانت سلع جديدة تشق طريقها بسرعة، من بينها الآلات الالكترونية والحديد والصلب والسفن. علاوة على ذلك بدأت منتجات التكنولوجيا العالية والكثيفة لرأس المال تحتل موقعا هاما بين صادرات البلاد.

أن التغييرات في هيكل الصادرات تعكس التغييرات في إستراتيجية التجارة والميزة النسبية الديناميكية في كوريا. وقد قامت الحكومة في المرحلة الأولية للتصنيع التي بدأت عام 1962، بتشجيع تصدير السلع التي يعتمد إنتاجها أو تجميعها اعتمادا كبيرا على العمالة غير الماهرة المنخفضة الأجر، ومن ثم حققت ميزة نسبية في التجارة الدولية. ومع تراكم المزيد من رأس المال والمهارات التكنولوجية في الاقتصاد وفقدانه لميزة العمالة غير الماهرة المنخفضة الأجر انتقلت الميزة النسبية لكوريا إلى المنتجات القائمة على العمالة الماهرة والكثيفة العمالة أو المنتجات كثيفة رأس المال.

من الملاحظ أن أهم أسباب الطفرة في الصادرات خلال الثلاثين عاما الأخيرة يرجع أساسا إلى قدرة الاقتصاد الكوري على تنويع بنوده التصديرية، حيث إن عدد البنود التصديرية لم يتعدى 900 بندا عام 1970 وارتفع إلى 2697 بندا خلال عام 1990 وقفز إلى أكثر من 80 ألف بندا تصديريا خلال عام 2000. وبالتالي فإنه عند تعرض الاقتصاد الكوري لأي هزة اقتصادية فإن الأسواق الخارجية تكون قادرة على استيعاب الفائض الإنتاجي الكوري متأثرة بانخفاض أسعار العملة الوطنية وهو ما حدث خلال أزمة عام 1980 وعام 1997 ليعود الانتعاش الاقتصادي مجددا معتمدا على التجارة الخارجية.

أخيرا يلاحظ المرونة الشديدة للواردات حيث تقلص سريعا في الأزمة لتحل المنتجات المحلية

كبديل للسلع المستوردة ذات التكاليف العالية بسبب انخفاض العملة المحلية.¹

المطلب الثاني: التجربة الماليزية

تمكنت ماليزيا من ترقية صادراتها بنسبة 17% في المتوسط خلال الفترة الممتدة بين 1987-1993 حيث بلغت 47 مليار دولار أمريكي. انعكس انتهاج ماليزيا لإستراتيجية التصنيع إيجابا على صادراتها، حيث وصلت مساهمة المنتجات الصناعية 71% من إجمالي الصادرات سنة 1993. وتواصل هذا النهج إلى غاية منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، بعد أن كانت معظم الصادرات الماليزية تتشكل من مادة وحيدة متمثلة في البترول الخام، والتي كانت عماد الصادرات الماليزية بالإضافة إلى المطاط، وزيت النخيل، خشب الأشجار.

أما في الوقت الحالي فتشمل الصادرات الماليزية على الآلات الكهربائية التي بلغت مساهمتها نسبة 60% في صادرات ماليزيا الصناعية، ثم تأتي في المرتبة الموالية من حيث الأهمية كل من المنسوجات والكيماويات والبترول والمعادن. كما حققت ماليزيا نجاحا على مستوى تنوع أسواقها العالمية، حيث تقوم بالتصدير إلى اليابان 17% من صادراتها الإجمالية، كما تقوم بتصدير ما نسبته 16% من صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي وما يقارب 15% إلى الولايات المتحدة الأمريكية.²

¹ - كمال عياشي، نفس المرجع السابق، ص 223

² - مصطفى بن ساحة، " أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر " ، مذكرة ماجستير في التجارة الدولي، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2010 - 2011 ، ص ص 101 - 102

كان هذا التطور في هيكل الصادرات الماليزية كنتيجة لمرحلة الصناعات التصديرية التي دخلتها ماليزيا والتي بدأت مطلع السبعينيات. حيث شجعت الحكومة دخول الاستثمارات الأجنبية في مجال الاليكترونيات وصناعة النسيج من خلال توفير العمالة الرخيصة وحوافز ضريبية مغرية وإصدار تراخيص منتجات أجنبية وإنشاء مناطق تجارة حرة.

يعتبر الاستثمار الأجنبي الدعامية الأساسية لصادرات ماليزيا في الوقت الحالي. وكان الأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي على الصادرات من خلال قيام المستثمرين الأجانب بتوسيع خطوط منتجاتهم سواء الأمامية أو الخلفية، بحيث استطاعت ماليزيا من خلال الاستثمار الأجنبي من تنويع قائمة صادراتها وإبعادها عن الصادرات النفطية والتقليدية التي تعرف أسعار عالمية شديدة التقلب. وتعتبر الصادرات الالكترونية أهم صادرات ماليزيا منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين وحتى الوقت الحالي.

هناك أيضا عامل آخر إلى جانب الاستثمار الأجنبي يعود له الفضل في تسهيل نمو وتنوع الصادرات الماليزية على نطاق واسع، ويتمثل هذا العامل في نظام تزويد الشركات بالمساعدات والتمويل للإنتاج الموجه للصادرات، حيث عملت الحكومة الماليزية على تقديم حوافز لكل المنتجين والمصدرين في المناطق غير النامية، كما شمل هذا الإجراء المستوردين للتكنولوجيا الحديثة وكذا المستثمرين في المنتجات غير التقليدية، كما أقدمت الحكومة الماليزية على تقديم جملة من الخدمات والحوافز للصادرات، والتي من بينها ما يلي:

- 50% إعفاء من الضرائب المرتبطة بالأنشطة التصديرية؛
- إعفاء ضريبي يمثل ما نسبته 05% من قيمة الصادرات؛

- إعفاء مزدوج على التكاليف المرتبطة بالصادرات المتضمنة تكاليف تسويق الصادرات، والتأمين على الصادرات وتأمين الحمولات المستوردة؛
- استرداد قيمة الجمارك والرسوم على السلع الوسيطة المستخدمة في الصادرات.

المطلب الثالث: التجربة اليابانية

كان النمو الاقتصادي وتنمية الصادرات اليابانية ناتجا لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية والتعليمية وفيما يلي نذكر أهم هذه المتغيرات.¹

الفرع الأول: توفير نظام متكامل لتنمية الصادرات

رفعت اليابان شعار "التصدير أو الموت" في عام 1958، ولكن الشعار يحتاج إلى القدرة على تنفيذه والرغبة في جعله حقيقة حتى يمكن أن يرى النور. لهذا وفرت الحكومة اليابانية عناصر النظام المتكامل لتنمية صادراتها والتي تشمل العديد من المنتجات التصديرية، وأجهزة ترويج الصادرات والائتمان والضمان فضلا عن حوافز وإجراءات مرنة للتصدير ونظام فعال لنقل الصادرات. ومن بين الأنشطة التي قامت بها هيئة التجارة الخارجية اليابانية نذكر مايلي:

- تنظيم المشاركة في المعارض والأسواق الدولية؛

- إعداد البحوث التسويقية للسلع والخدمات اليابانية في الأسواق المختلفة؛

- توفير المعلومات التجارية والاقتصادية عن الأسواق الخارجية؛

¹ - يحي سعيد علي عيد، "التسويق والتصدير"، مطابع سجل العرب، القاهرة، الطبعة الثانية 2000 ص ص 331-332

- إصدار نشرات وكتيبات عن السوق الياباني والأسواق الخارجية؛

- تنمية التعاون الصناعي والاستثماري بين الشركات اليابانية والعالم الخارجي.

الفرع الثاني: الإهلاك السريع للآلات

سمحت الحكومة اليابانية بالإهلاك السريع لمعدات القطاعات الصناعية الواعدة من أجل سرعة تطوير معدات الإنتاج ومن ثم تزايد الإنتاجية. كذلك شجعت هذه السياسة رجال الأعمال على استيراد المعدات المتطورة لزيادة الطاقة الإنتاجية لشركاتهم.

الفرع الثالث: إعفاء السلع الوسيطة من الرسوم الجمركية

أعفت السلطات اليابانية العديد من الخامات السلع الوسيطة من سداد الرسوم الجمركية عند دخولها الجمارك اليابانية. ونتج عن ذلك انخفاض تكاليف الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية الصناعية.

الفرع الرابع: الدور الإرشادي للدولة

يرى العديد من الاقتصاديين أن اقتصاديات السوق يمكن أن تعمل بشكل أفضل في ظل دور إرشادي إيجابي للدولة، حيث قدمت الحكومة اليابانية عدة منح لإنشاء منظمات صناعية تقوم بدور حيوي لتطوير الصناعة وتنميتها، كما دعمت الدولة أنشطة البحوث والتطوير.

الفرع الخامس: تزايد قيمة الين الياباني

قيمة الين أخذت في التزايد حتى بلغت 90 ين مقابل الدولار الأمريكي الواحد، بعد إن كانت 360 ين مقابل الدولار الأمريكي في الستينيات، وجاء ذلك نتيجة مجموعة من السياسات المالية والنقدية الفعالة التي اتبعتها اليابان.

الفرع السادس: الخوصصة

بادرت اليابان بخوض تجربة الخوصصة للعديد من الشركات العامة في مجال السكك الحديدية والاتصالات، وتم وضع عدة معايير لتحديد أولويات خوصصة الشركات.

الفرع السابع: تزايد استثمارات البنية الأساسية

لقد شمل المفهوم الموسع الياباني للبنية الأساسية مراكز البحوث والتطوير التي أنشأتها الدولة لخدمة قطاعات الصناعة المختلفة.

الفرع الثامن: التحرير التدريجي للصناعة اليابانية

يتفق الاقتصاديون على أن الحماية المستمرة للصناعات الوطنية قد تكون ذات ضرر يفوق الفائدة منها لهذا تبنت الحكومة اليابانية برنامجا تدريجيا لتحرير قطاعات الصناعة الذي نتج عنه تحسين الإنتاجية ونمو القدرات التنافسية.

الفرع التاسع: نقل التكنولوجيا

اعتمدت اليابان على قناتين للحصول على التكنولوجيا المتقدمة من الخارج. أول القنوات قامت باستيراد السلع الرأسمالية من الدول الغربية المتقدمة والعمل على فكها وتقليدها ثم تطويرها والقناة الثانية على استيراد التكنولوجيا وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا.

الفرع العاشر: سياسة العون المالي

تبنت وزارتي المالية والتجارة الدولية والصناعة سياسة مالية لتطوير الصناعة اليابانية وتقوم هذه السياسة على منح القروض مخفضة الفوائد تستخدم في استثمارات هذه الصناعات وتوسيعها.

الفرع الحادي عشر: دعم الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم

عمدت الحكومة اليابانية إلى تطبيق عدة سياسات بهدف توفير الخدمات التمويلية والضريبية وخدمات تنمية القوى البشرية لهذه المؤسسات، وأعطتها مبدأ الأفضلية في جميع المجالات، وأقامت الدولة عدة تنظيمات لأداء هذه الخدمات ومنظمات للبحوث والفحص ومراكز للمعلومات تنتشر في جميع المحليات اليابانية وتقدم خدماتها لهذه المؤسسات ومن هذه المعاملات التفضيلية لهذه المؤسسات نذكر:

- تحصل الشركات الصغيرة والمتوسطة على معاملة ضريبية مميزة فمثلا تطبق عليها شريحة ضرائب بمعدل 37.5% مقابل 50% على الشركات الكبيرة.

- كذلك تسمح السلطات الضريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة بإهلاك آلاتها خلال فترات أقصر من تلك المسموح بها للشركات الكبيرة.

المطلب الرابع: الدروس المستفادة لدعم وتنمية التنافسية التصديرية

من خلال عرض الوضع الراهن لتنافسية الصادرات الصناعية لبعض الدول كما ظهر لنا أن هناك اهتمام كبير من طرف هذه الدول من أجل النهوض وترقية وتنويع الصادرات من خلال تطبيق معايير التنافسية. لذا فإن رفع تنافسية الصادرات الصناعية يتطلب إعادة هيكلة الصناعة التحويلية في مختلف الدول النامية بشكل يدعم الصادرات الصناعية ذات الميزة التنافسية من خلال ما يلي:

1- وضع رؤية إستراتيجية وآليات محددة لتنمية الصادرات الصناعية تتضمن:

- وجوب النظر إلى منظومة التصدير بوصفها منظومة متكاملة في صورة سياسة تصديرية تأخذ في اعتبارها علاج وحل كل المعوقات والقيود ذات الانعكاسات السلبية على الصادرات. وكذلك كل العوامل الايجابية، وتقويم الجهات والبرامج ذات الصلة بعملية التصدير، كما تأخذ في اعتبارها استراتيجيات التطوير اللازم في مقومات المنظومة الصناعية، باعتبار أن القدرة التصديرية للمنتجات ذات المزايا التنافسية لا بد وأن تدعمها منظومة صناعية ذات منتجات تخضع لاحتياجات الأسواق المحلية والعالمية.
- تحويل الصناعات ذات الميزة النسبية إلى صناعات ذات ميزة تنافسية من خلال إجراء تكامل وتشابك سواء داخل هذه الصناعات أو بينها وبين الصناعات الأخرى.
- الاستفادة من وجود المناطق الصناعية الحرة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة والدخول في مجال إعادة التوطين الدولي للصناعات.
- التركيز على الصناعات الرأسمالية التي تعتمد على التكنولوجيا المحلية.

- حصر الطاقات الإنتاجية غير المستغلة في الأنشطة الصناعية المختلفة ومحاولة استغلالها بهدف زيادة الإنتاجية وتخفيض التكلفة الصناعية وزيادة القدرة التنافسية للصناعة الوطنية.
- رسم سياسة خاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وربطها بالصناعات الكبيرة، وتفيد هذه السياسة ليس فقط في حل مشكلة البطالة وزيادة الإنتاج الصناعي وربما الصادرات، ولكن أيضا في نشر الوعي الصناعي على المستوى الوطني، وأيضا بهدف توفير التخصص الذي يحقق الجودة والتطوير وخفض التكلفة.

2- التركيز على المزايا التنافسية إضافة إلى المزايا النسبية.

3- إرساء منهجية مقترحة لوضع نمط جديد للصادرات الصناعية.

4- تقوية علاقات التشابك الأمامية والخلفية داخل قطاعات الاقتصاد الوطني، وداخل قطاع الصناعة.

5- نقل وتوطين التكنولوجيا اللازمة للصناعات ذات القدرة التصديرية العالية.

6- دراسة المنتجات الصناعية ذات المزايا التنافسية وتصنيفها قطاعيا وتكنولوجيا.

7- تحليل أسواق التصدير من حيث المواصفات المطلوبة والأسعار التنافسية ومراجعة الإمكانيات التصنيعية المتاحة والمطلوبة لفتح أسواق تصديرية جديدة، وذلك باستغلال العلاقة التكاملية بين منظومة الصناعة وتلك الخاصة بمنظومة التصدير.

8- وضع أولويات تقديم الدعم للصناعات الواعدة طبقا لقيمة الصادرات والتكنولوجيا المستخدمة والإمكانات التصنيعية المتاحة ومواصفات الجودة الممكنة وفرص التشغيل.

9- إعادة النظر في سياسة المعارض ومستوياتها.

في الأخير يمكن القول أن تنمية ودعم التنافسية التصديرية باعتبارها أحد استراتيجيات التنمية تُنفذ من خلال مجموعة من الإجراءات والوسائل، بغرض تمكين الصادرات لأي بلد من الحصول على القبول في الأسواق العالمية. ذلك من خلال رفع قدرتها التنافسية من حيث السعر والجودة، وبالتالي ضمان تنوع الصادرات والابتعاد عن مشكلة الأحادية في التصدير، إذاً فهي أصلح ما تكون لمعالجة حال الدول النامية والاختلالات الهيكلية التي تعاني منها.

خلاصة الفصل :

مثل الاستثمار المحلي دورا ايجابيا في النمو و التنمية الاقتصادية خاصة الصادرات الغير نفطية في الدول النامية ، الا أنه وجد هناك معوقات تعيق هذه الصادرات من الولوج الى الأسواق العالمية ، كما يمكن القول أن تنمية ودعم الصادرات تتخذ من خلال مجموعة من الاجراءات والوسائل التي تمكنها من رفع قدرتها التنافسية في السوق الدولية وذلك من أجل ضمان تنويع للصادرات والابتعاد عن التصدير الريعي النفطي .

الفصل الثالث

أثر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات
الجزائرية خارج المحروقات في الجزائر

تمهيد:

نتيجة الاستراتيجية المتبعة التي لجأت الجزائر إليها لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في العديد من البرامج والتعديلات أهمها البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضع بعض الاستراتيجيات لتشجيع الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكريس روح المقاول من خلال مجموعة من التسهيلات، بداية من وضع تعديلات على المستوى القانوني، وتحسين المناخ الاستثماري وتهيئة البيئة المناسبة لهذا القطاع حتى يكون المحرك الفعال للتنمية وتلبية حاجات السوق من السلع والخدمات المختلفة، عرف هذا القطاع تطورا ملحوظا من حيث التعداد خلال السنوات الأخيرة، مما أثر هذا التطور على مستويات الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات إلا ان هذه الأخيرة لازالت جد هامشية بالنسبة لصادرات المحروقات خلال هذه الفترة.

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري حركية ملحوظة في السنوات الأخيرة نتيجة البرامج الموضوعية من طرف الدولة نتيجة الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر، لتحقيق النمو والتوازن الاقتصادي، حيث تكمن هذه البرامج خاصة في مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، والبرنامج الخماسي (2010-2014) لتوطيد النمو الاقتصادي، حيث انعكست هذه البرامج الاستثمارية على أهم المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نتيجة تحسين المناخ الاستثمار يعرف تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا، نتيجة توسع نطاق الاستثمار والاهتمام بهذا القطاع الفتي، فكانت بداية الاهتمام الفعلي بإنشاء وزارة مكلفة بهذا القطاع، ومع انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو-متوسطي، وكذا توقيعات "ميثاق بولونيا العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" في جوان 2000، كما سعت الوزارة الوصية على إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 في 12 ديسمبر 2001.

والجدول يوضح تطور تعداد المؤسسات ص و م في الجزائر خلال 2004-2019 كما يلي:

الجدول رقم (1.3): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني (2004-)

(2019)

المجموع	المؤسسات العامة		المؤسسات الخاصة		السنوات
	النسبة %	عددتها	النسبة %	عددتها	
312 959	0,25	778	99,75	312 181	2004
343 788	0,26	874	99,74	342 914	2005
376 767	0,2	739	99,80	376 028	2006
410 959	0,17	666	99,83	410 293	2007
519 526	0,13	626	99,87	518 900	2008
587 494	0,11	591	99,89	586 903	2009
619 072	0,09	557	99,91	618 515	2010
659 309	0,09	572	99,91	658 737	2011
711 832	0,08	557	99,92	711 275	2012
777 816	0,08	557	99,92	777 259	2013
852 053	0,07	542	99,93	851 511	2014
934 569	0,06	532	99,94	934 037	2015
1 022 621	0,04	390	99,96	1 022 231	2016
1 074 503	0,03	267	99,97	1 074 236	2017
1 141 863	0,03	261	99,97	1 141 602	2018
1 193 339	0,03	243	99,97	1 193 096	2019

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم، " نشریات المعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة

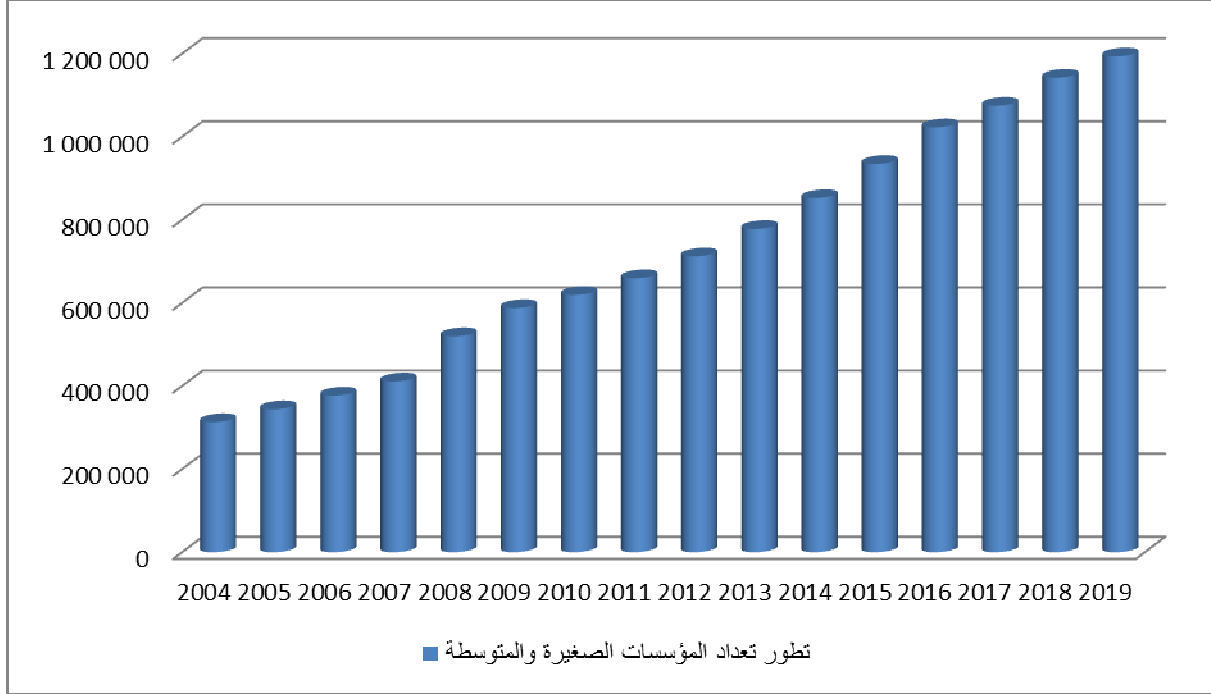
والمتوسطة " ، 2005- 2020، الجزائر.

من الجدول نلاحظ أن هناك تطور كبير في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث قدر عدد المؤسسات في سنة 2019 بـ 1 193 339 مؤسسة في كل من القطاع الخاص والعام، هذا بعد ما كانت سنة 2018 تقدر بـ: 1 141 602 مؤسسة أي بمعدل تطور يقدر بـ : 04,50%، في حين كان يبلغ العدد الإجمالي 312 959 مؤسسة سنة 2004، هذا التطور راجع إلى الاهتمام الجاد من طرف الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب التحولات التي مرت بها الجزائر منذ انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي التي ركز على جوانب التنمية الدائمة.

أما بالنسبة للمؤسسات الخاصة، كذلك هناك استمرار في ارتفاع هذا النوع دون الانخفاض خلال الفترة المدروسة، حيث قدر عدد المؤسسات الخاصة سنة 2004 يقدر بـ: **312 181** مؤسسة لتبلغ سنة 2019 بـ: **1 193 096** مؤسسة، بزيادة تقدر بـ: **880915** مؤسسة مقارنة بسنة 2004. إن هذه الزيادة دليل على تحفيز القطاع الخاص من طرف الدولة في إنشاء وخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام استقر عددها عند **778** مؤسسة منذ سنة 2001 حتى سنة 2004، ثم ارتفع هذا العدد إلى **874** مؤسسة سنة 2005 وهي زيادة ضئيلة إذا ما قورنت بالزيادة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص، وفي سنة 2006 انخفض عدد مؤسسات القطاع العام ليبلغ **739** مؤسسة، ليستمر هذا الانخفاض حتى سنة 2019 ليبلغ عددها **243** مؤسسة. ويمكن تفسير هذا التراجع إلى التخلي على هذا النوع من المؤسسات في القطاع العام نتيجة لترك المبادرات الخاصة للشباب وتمكينهم من الخوض في مجال الاستثمار. كما يمكن تفسيره أيضا إلى عمليات الخصخصة التي شهدتها الجزائر منذ برامج الإصلاح والتعديل الهيكلي بتحويل الملكية للمؤسسات العمومية إلى الخواص. حيث كانت هذه التحولات نتيجة الانتقال التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر.

الشكل رقم (1.3): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2004 – 2019)



المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم

إن الجدول التالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم لسنة 2019 التي بلغ عددها 1193339 كما يلي:

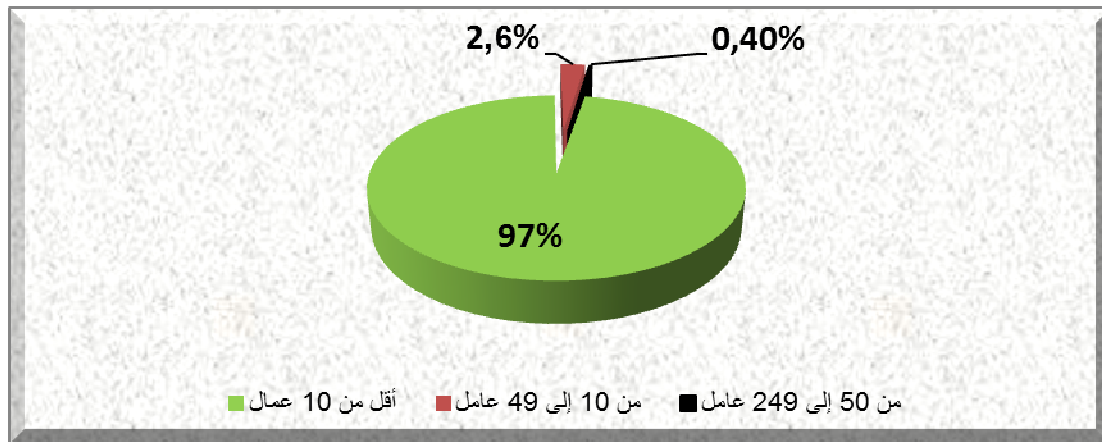
لجدول رقم (2.3) : توزيع المؤسسات ص و م حسب الحجم 2019

النسبة %	عدد المؤسسات	حجم المؤسسة حسب العمال
97	1157539	أقل من 10 عمال
2,6	31027	من 10 إلى 49 عامل
0.4	4773	من 50 إلى 249 عامل
100	1193339	المجموع

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، "نشرية المعلومات الإحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، عدد 36-2020، الجزائر، ص 09.

من الجدول والشكل نلاحظ أن المؤسسات المصغرة التي تشغل أقل من 10 عمال تسيطر على أغلب الفئات الأخرى بنسبة تقدر بـ: 97%، من إجمالي المؤسسات، أما المؤسسات التي تشغل من 10 إلى 49 عامل بلغ عددها سنة 2019 بـ: 31027 مؤسسة أي بـ: 2,6% من إجمالي المؤسسات، أما المؤسسات المتوسطة التي تشغل من 50 إلى 249 عاملا بلغ عددها 4773 بـ: 0,4% من إجمالي المؤسسات. والسبب راجع إلى سهولة انشاء وخلق المؤسسات المصغرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتطلب تمويلا أكبر من جهة، و من جهة أخرى تتطلب مساحة عقارية أكبر من المؤسسات المصغرة. هذا ما يؤدي إلى الانتشار والتطور السريع لهذا النوع من المؤسسات.

الشكل رقم (2.3): توزيع المؤسسات ص و م حسب الحجم 2019



المصدر: من اعداد الطالبتين

المطلب الثالث: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط

الفرع الأول: المؤسسات الخاصة

كما ذكرنا سابقا أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإجمالية بما فيها النشاطات الحرفية بلغ 1193339 سنة 2019، حيث يستحوذ القطاع الخاص على النسبة الأكبر من إجمالي المؤسسات والبقية للقطاع العام، إلا أن القطاع الخاص يتكون من مجموعتين أساسيتين: أشخاص معنوية التي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الخاصة، بـ 671267 مؤسسة خاصة معنوية، ومؤسسات خاصة تابعة لأشخاص طبيعية وهم أصحاب الحرف أو المهن الحرة وأصحاب نشاطات الصناعة التقليدية.

من هذه الإحصائيات نتطرق إلى توزيع المؤسسات الخاصة حسب فروع النشاطات الخاصة بالأشخاص المعنوية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3.3): توزيع المؤسسات الخاصة (أشخاص معنوية) حسب فروع النشاطات 2019

النسبة %	عدد المؤسسات	فروع النشاطات
54,67	367040	الخدمات
28,32	190155	البناء والأشغال
15,44	103621	الصناعة
1,11	7387	الزراعة والصيد البحري
0,46	3064	خدمات متعلقة بالصناعة
100	671267	المجموع

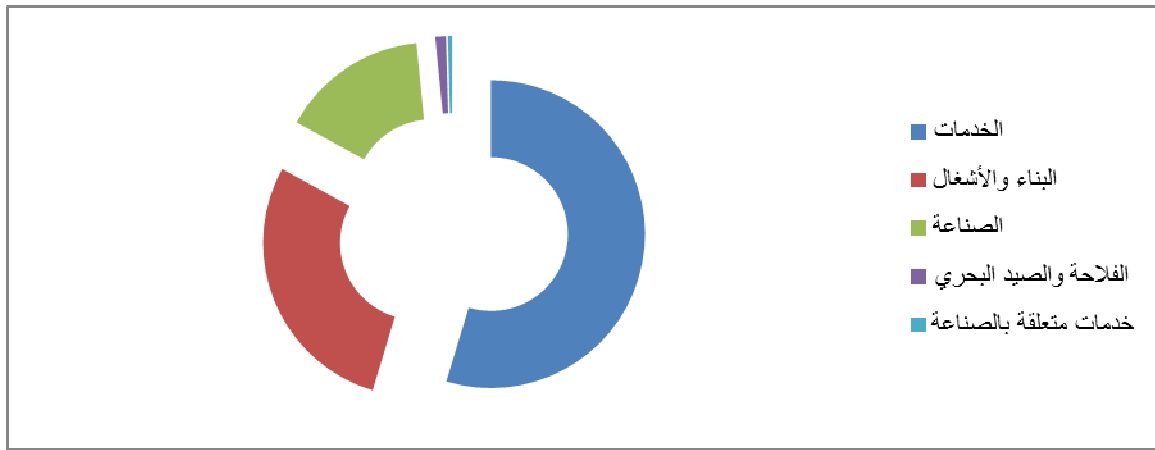
المصدر: وزارة الصناعة و المناجم، " نشرية المعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، العدد 36، 2020، ص 09

يظهر جليا من خلال الجدول والشكل أعلاه مدى أكبر الحصة التي يحظى بها قطاع الخدمات حيث بلغ عدد المؤسسات النشطة في هذا القطاع بـ: 367040 مؤسسة، أي بنسبة 54,67%. ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 28,32٪، بـ: 190155 مؤسسة، ثم يأتي قطاع الصناعة في

المرتبة الثالثة بنسبة 15,44٪، ثم الفلاحة والصيد البحري 01,11٪ وفي الأخير يأتي قطاع له صلة بالصناعة بنسبة 0,46٪.

واحتل قطاع الخدمات المركز الأول من بين فروع النشاط نظرا لحساسية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني والذي ما يزال يحتاج الدعم والترقية. كما يظل قطاع البناء والأشغال العمومية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحظى بنسبة كبيرة وهذا نظرا لحتمية التعمير والبناء والتشييد التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال وخاصة في العشرية الأخيرة وما زال هذا القطاع يستقطب مقاولين جدد شاهدا لعمليات خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة بصفة مستمرة.

الشكل رقم (3.3): توزيع المؤسسات الخاصة حسب فروع النشاطات 2019



المصدر: من اعداد الطالبتين

الفرع الثاني: المؤسسات العامة

إن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام بلغ 243 مؤسسة سنة 2020 من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث توزع حسب فروع النشاطات كما في الجدول التالي:

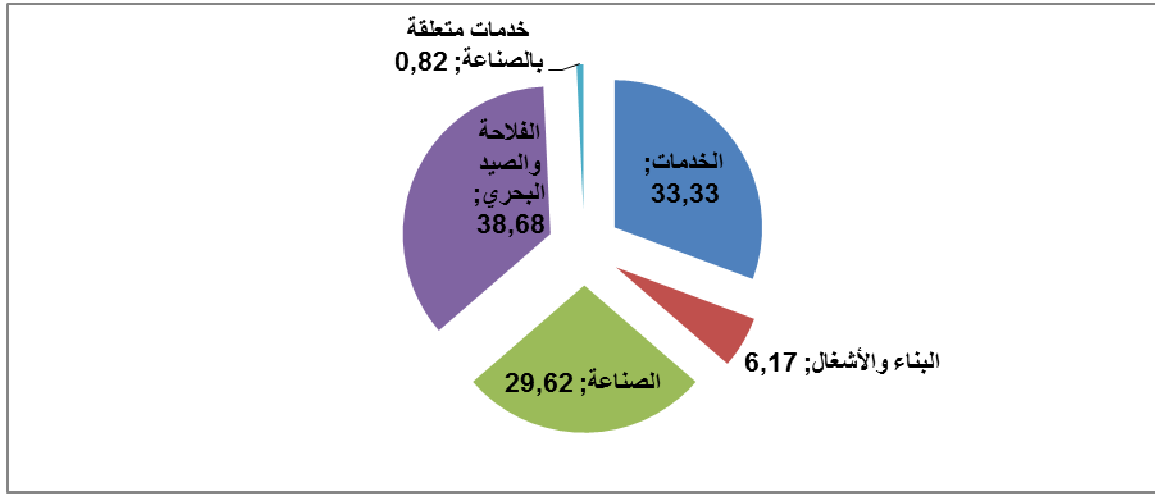
الجدول رقم(4.3): توزيع المؤسسات العمومية حسب فروع النشاطات 2019

النسبة %	عدد المؤسسات	فروع النشاطات
33,33	81	الخدمات
6,17	15	البناء والأشغال
29,62	72	الصناعة
38,68	94	الفلاحة والصيد البحري
0,82	2	خدمات متعلقة بالصناعة
100	243	المجموع

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم، " نشرة المعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، العدد 36، 2020، ص 09

أول أمر يلفت الانتباه من خلال الجدول أعلاه والشكل أدناه بمجرد النظر إليهم يلاحظ أن هناك اختلاف في نسب توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب فرع النشاط مقارنة بالقطاع الخاص، حيث يحتل قطاع الفلاحة الصدارة بنسبة 38,68٪ نظرا لأهمية هذا القطاع وتوليه أهمية كبيرة من طرف الدولة، ثم يأتي قطاع الخدمات بنسبة 33,33٪ نظرا للجهود المبذولة من طرف القطاع العمومي وتكييف السياسات الخدمائية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم يأتي نشاط الصناعة بـ: 29,62٪ ، ثم قطاع البناء والأشغال بـ: 6,17٪، وفي الأخير يأتي نشاط الخدمات التي لها صلة بالصناعة بـ: 0,82٪.

الشكل رقم (4.3): توزيع المؤسسات العمومية حسب فروع النشاطات 2019



المصدر: من اعداد الطالبتين

المطلب الرابع: البرامج التشغيلية لتطور ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف

لقد وضعت عدة أجهزة متدخلة في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي عبارة عن هيئات تقوم بتوفير بيئة وتقديم إمكانيات واسعة لهذا القطاع ليتطور وينمو، ونلخصها فيما يلي:¹

الفرع الأول: الصندوق الوطني لتأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) : بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05165 من 3 مايو 2005 تم إنشاء هذا الصندوق سنة 2006، حيث يقوم بتمويل نشاطات التأهيل المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى المحيط التي تنشط فيه. ويتحصل الصندوق على واحد مليار دج سنويا تخصصها الحكومة لتنفيذ البرنامج، ويقدم صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دعمه للمؤسسات المقبولة على النحو الآتي:

- تنفيذ الإستراتيجية القطاعية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعته؛
- ترقية الخبرة والإرشاد تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

¹ - وزارة الصناعة والمناجم، الجزائر:

- تتبع ديموغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الخلق والتوقف وتغيير الأنشطة؛
 - إجراء دراسات القطاعات ونقاط حول الأوضاع الدورية؛
 - جمع واستغلال ونشر معلومات خاصة بالمجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- حيث يتبع الصندوق في عملية التمويل الطرق التالية:
- ❖ تمويل مصاريف التشخيص الاستراتيجي بنسبة 100٪، وفي حدود 600000 دج لكل مؤسسة.
 - ❖ تمويل مصاريف الاستثمار غير المادية بنسبة 100٪.
 - ❖ تمويل 20٪ من مصاريف الاستثمارات المادية. ويكون الحد الأقصى لتمويل الاستثمارات المادية وغير المادية في حدود 5 مليون دج لكل مؤسسة.
- كما يقدم الصندوق هذا الدعم على شكل منحة، على 3 مراحل:
- ❖ بعد تحقيق إنجاز على الأقل 40 ٪ من الاستثمارات (المادية وغير المادية) المقبولة والمتفق عليها في خطة التأهيل.
 - ❖ بعد تحقيق إنجاز على الأقل 70 ٪ من الاستثمارات (المادية وغير المادية) المقبولة والمتفق عليها في خطة التأهيل.
 - ❖ بعد انتهاء المؤسسة من خطة التأهيل.
- إضافة إلى هذا الدعم المباشر، يقوم الصندوق بتسديد راتب أحد إطارات المؤسسة المتخصصة في إحدى الوظائف المتعلقة بتطوير تنافسية المؤسسة ولمدة سنتين، كما يقدم الصندوق دعم في حدود 1.2 مليون لكل مؤسسة ترغب في الحصول على علامة الجودة (ISO).
- الجدول التالي يوضح توزيع ملفات التأهيل حسب الحجم من طرف الصندوق الوطني لتطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم(5.3): توزيع ملفات التأهيل المودعة حسب الحجم 2015 - 2016

معدل التطور %	2016		2015		حجم المؤسسات
	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
47.68 -	20.39	1005	41.17	1921	مصغرة
11.39	42.05	2072	39.86	1860	صغيرة
619.84	37.54	1850	5.50	257	متوسطة
5.59	100	4927	100	4666	المجموع

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، " النشريات الاحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " العدد 28 و 30، 2016 ، 2017

حسب بيانات الجدول والمعتمدة من طرف الصندوق الوطني لتطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنتين 2015 و 2016 نلاحظ هناك تطور في عدد الملفات المودعة لتأهيل هذه المؤسسات قدر بـ: 5,59%، أما بالنسبة لتوزيع هذه الملفات حسب حجم المؤسسات فكان النصيب الأكبر للمؤسسات الصغيرة سنة 2016 بعدما كان النصيب الأكبر للمؤسسات المصغرة سنة 2015، أما ملفات المؤسسات المتوسطة قدر بـ: 1850 ملف بعد ما كان عدد الملفات الخاصة بهذا الحجم سنة 2015 يقدر بـ: 257 ملف، نلاحظ هناك تزايد واضح وكبير حيث قدر بـ: 612,84 % ، هذا إن دل على شيء فإنه يدل على توجه اهتمام هذا الصندوق بالمؤسسات المتوسطة أكثر من الصغيرة. أما الشكل التالي يوضح ذلك أكثر:

من أجل التوضيح أكثر حول الاتفاقيات التي عقدها الصندوق الوطني لتطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2016 حسب قطاع النشاطات نعرض الجدول التالي:

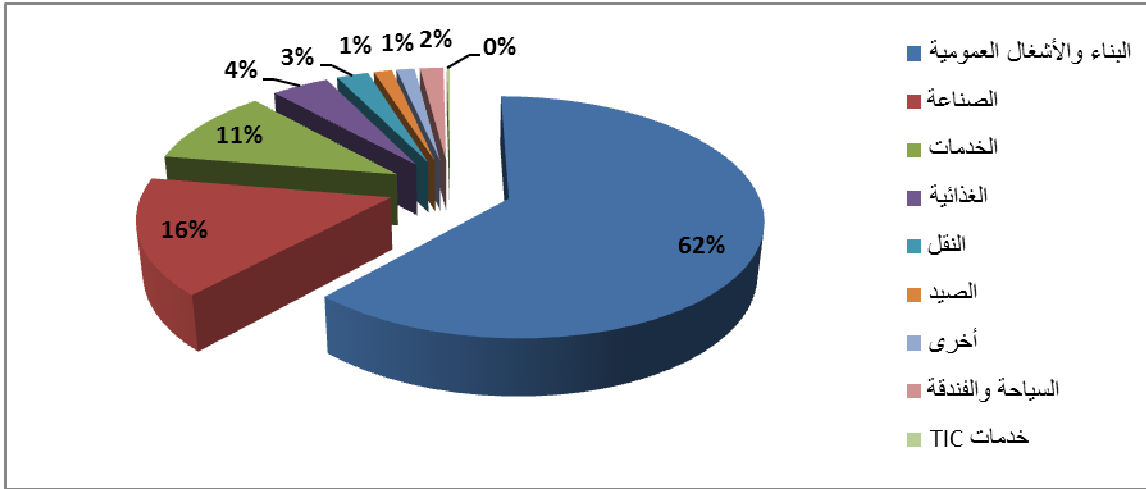
الجدول رقم(6.3) : توزيع اتفاقيات التأهيل حسب قطاع النشاطات سنة 2017

النسبة %	عدد المؤسسات	قطاع الأعمال
62,07	3280	البناء والأشغال العمومية
15,89	840	الصناعة
10,63	562	الخدمات
04,46	236	الغذائية
02,46	130	النقل
01,41	75	الصيد
01,41	75	أخرى
01,83	73	السياحة والفندقة
00,24	13	خدمات TIC
100	5284	المجموع

المصدر: وزارة الصناعة، "النشرية الإحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " العدد 32، 2019، ص 27

بين الجدول أنه تم الاتفاق بين الصندوق الوطني لتطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2017 ما يقارب 5284 مؤسسة في مختلف النشاطات، البناء والتشغيل حوالي 3280 مؤسسة بنسبة تقدر بـ: 62,07%، الصناعة في المرتبة الثانية بـ: 840 مؤسسة، ثم قطاع الخدمات، الصناعات الغذائية، النقل، الصيد، السياحة والفندقة وفي الأخير الخدمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال. ومقارنة بعدد الاتفاقات مع عدد الملفات المودعة للصندوق لسنة 2016 التي بلغت 4927، يعتبر عدد أفضل نوعا ما.

الشكل رقم(5.3):توزيع اتفاقيات التأهيل حسب قطاع النشاطات سنة 2017



المصدر: من إعداد الطالبتين

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI**:مقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03

والمترقب بتطوير الاستثمار أسست الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار **APSI** في 20 أوت من عام 2001، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعني بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وتعتبر هذه الوكالة، خصوصا في الجزائر التي تشهد تحولا اقتصاديا عميقا باتجاه اقتصاد السوق والانفتاح على رأس المال الخاص ضمن إعادة الهيكلة، وهي تحت سلطة رئيس الحكومة ومكلفة بالمهام التالية:

- ✓ ضمان تطوير وترقية ومتابعة الاستثمارات الأجنبية والوطنية؛
- ✓ ضمان التوجيه والإعلام للمستثمرين قصد إنجاز استثماراتهم ومنحهم مزايا استثمارية؛
- ✓ العمل من خلال الشباك الموحد على تسهيل الإجراءات الخاصة بإنشاء المؤسسات؛
- ✓ تسيير صندوق دعم الاستثمار وكذا حقيقة العقار الخاصة؛
- ✓ كما تقوم الوكالة بمنح الامتيازات؛

أما الجدول يبين لنا حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI** سنة 2019 كما يلي:

الجدول رقم(7.3): توزيع المشاريع المصرح بها حسب قطاعات النشاط لـ ANDI سنة 2019

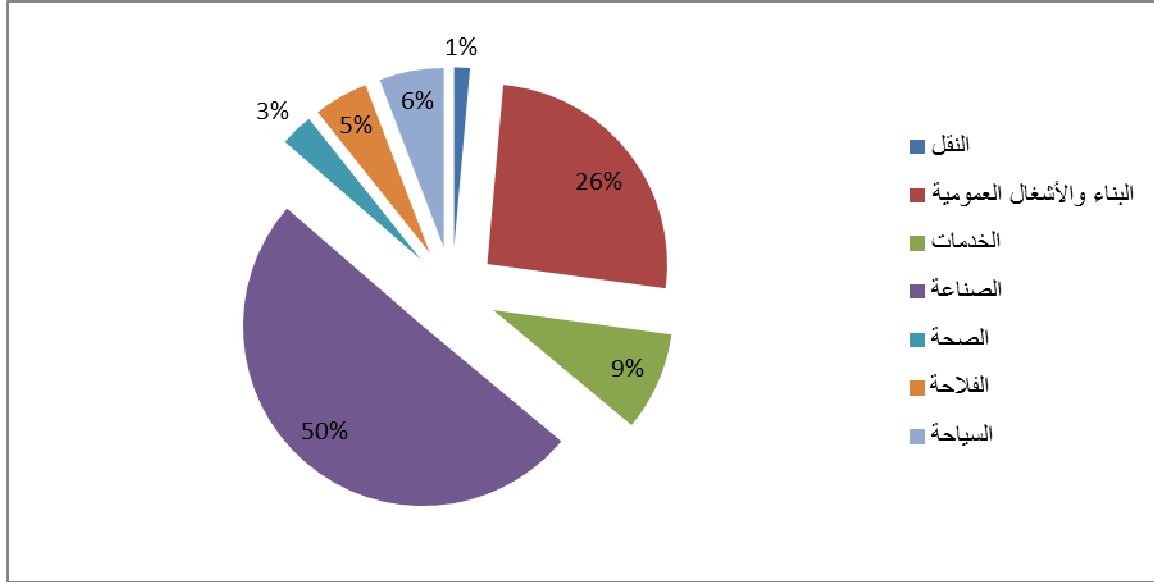
قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة مليون دج	%	عدد الأجراء	%
النقل	43	1,42	3961	0,50	640	0,83
البناء والأشغال العمومية	780	25,75	71722	9	7940	10,26
الخدمات	269	8,88	55870	7,01	5463	7,06
الصناعة	1524	50,31	462107	57,97	49698	24,22
الصحة	89	2,94	32921	4,13	2923	3,78
الفلاحة	148	4,89	37357	4,69	2574	3,33
السياحة	176	5,81	133200	16,71	8151	10,53
المجموع	3029	100	797138	100	77389	100

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، "النشرية الاحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " العدد

36، 2020، ص16

يبين لنا الجدول توزيع المشاريع المصرح بها حسب قطاعات النشاط من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI" لسنة 2019، حيث بلغ عدد المشاريع المصرح بها حسب هذه الوكالة خلال هذه السنة بـ: 1524 مشروع، جاء قطاع الصناعة من أكبر القطاعات المصرح بها حسب عدد المشاريع التي بلغت نسبة 50,31% نظرا لحساسية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني واهتمام الدولة به خاصة في السنوات الأخيرة، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية 25,75% وقطاع الخدمات بـ: 8,88%، ثم قطاع السياحة بنسبة بـ: 5,81% ثم تأتي القطاعات التالية: قطاع الفلاحة 4,89% وقطاع الصحة 2,94%، أما القطاع الأخير هو قطاع النقل بنسبة 1,42%.

الشكل رقم (6.3): توزيع المشاريع المصرح بها حسب قطاعات النشاط لـ ANDI سنة 2019



المصدر: من إعداد الطالبتين

الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 256-96 الصادر بتاريخ 08 ديسمبر 1996، المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 18-231 في 13 يوليو 1998 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 تحت إشراف رئيس الحكومة، وتهدف هذه الوكالة إلى تقديم بعض المهام التالية:

- ✓ تقديم الدعم والاستشارة للشباب الحامل للمشاريع الاستثمارية ومتابعتهم؛
- ✓ تسيير التخصصات المالية للصندوق الوطني لمتابعة تشغيل الشباب، خاصة بالنسبة للمساعدات المالية ودعم نسب الفوائد؛
- ✓ تبليغ حاملي المشاريع بأهليتهم في الحصول على تمويل من طرف البنوك والمؤسسات المالية؛

✓ تشجيع كل التدابير المتخذة لتطوير التشغيل وما قبل التشغيل والجدول يبين عدد الشهادات المسلمة حسب قطاعات النشاط منذ نشأة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

الجدول رقم(8.3): المشاريع الممولة من طرف ANSEJ منذ نشأتها حتى 2019

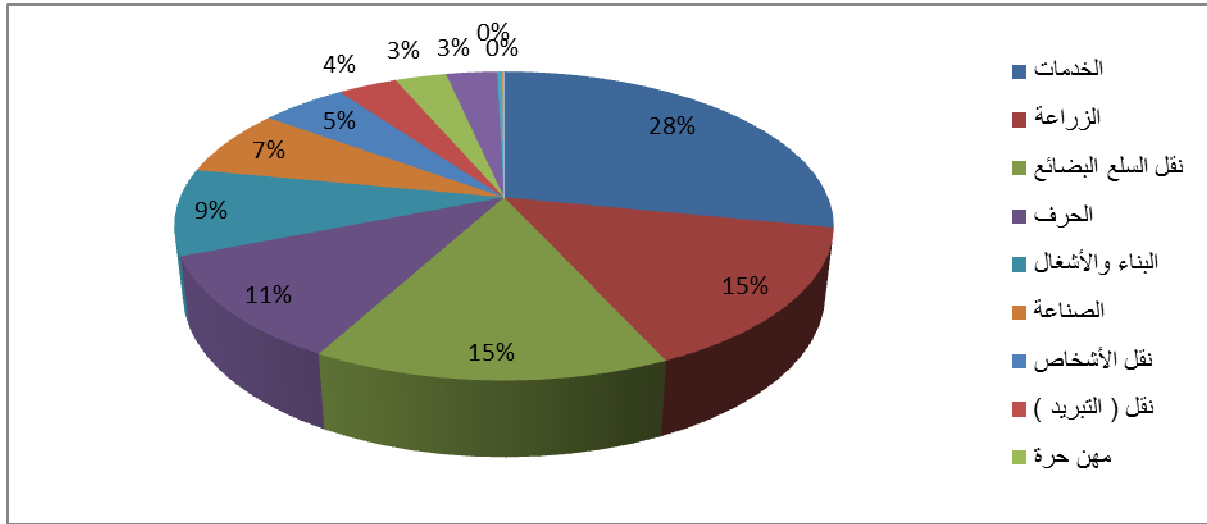
القيمة	المشاريع الممولة		قطاع النشاط
	%	العدد	
مليون دج			
354292,552	28	108561	الخدمات
216230,359	15	58141	الزراعة
145557,153	14,7	56530	نقل السلع البضائع
110871,903	11	43130	الحرف
134870,488	9	34889	البناء والأشغال
129921,151	7	27352	الصناعة
46707,206	5	18997	نقل الأشخاص
33767,158	3,5	13385	نقل (التبريد)
32084,560	3	11917	مهن حرة
29204,228	3	10573	الصيانة
7499,507	0,29	1131	الصيد
3323,563	0,1	560	الري
1244329,836	100	385166	المجموع

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، "النشرية الاحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " العدد

36، 2020، ص26

حسب الجدول أعلاه لقد بلغت قيمة المشاريع الممولة منذ تأسيس الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ حتى 31 ديسمبر 2019 حوالي 1244329,836 مليون دينار جزائري، حيث يعتبر قطاع الخدمات من أكثر القطاعات الأولى في الحصول على التمويل من طرف الوكالة حوالي 108561 مشروع بنسبة قدرت بـ: 28%، ثم تأتي القطاعات التالية: النقل، الزراعة، الحرف، البناء والأشغال، ثم قطاع الصناعة بالرغم من اعتباره قطاع حيوي في أي اقتصاد كان، هذا ما يدل على أن هذه الأخيرة تقوم بالتركيز والاهتمام أكثر على قطاع الخدمات.

الشكل رقم (7.3): المشاريع الممولة من طرف ANSEJ منذ نشأتها حتى 2019



المصدر: من إعداد الطالبتين

الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

أنشأت الوكالة تحت المرسوم التنفيذي رقم 04-14 من 22 جانفي 2004، وكلفت بتسيير القرض المصغر إذ تعمل على وضع برامج تبدأ من سلفية بنكية صغيرة، وهي عبارة عن قرض غير معوض لشراء المواد الأولية، وتنتهي بقرض ذي أهمية، والذي يستدعي تمويلا بنكيا. من بين أهداف ومهام الوكالة مايلي:¹

أ. أهدافها:

¹ - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM ، الجزائر: <http://www.angem.dz>

- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، والعمل في البيت والحرف والمهن، ولا سيما الفئات النسوية.
- رفع الوعي بين سكان ريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية، من السلع والخدمات، المولدة للمداخيل والعمالة.
- تنمية روح المقاولاتية، لتحل محل الإتكالية، وبالتالي تساعد على الإدماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص.
- دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال.
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير الوطنية **ANGEM**.
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات المصغرة.
- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/بيع.

ب. المهام:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها.
- دعم، توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم ، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم.
- إبلاغ المستفيدين الذين أهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الإعانات الممنوحة.
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء المليون للبرنامج.

➤ الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد.

➤ تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل.

➤ تنظيم المعارض (معرض - بيع) جهوية ووطنية لمنتجات لقرض المصغر.

➤ التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز.

ج. الخدمات المالية: يمنح الجهاز صيغتين من التمويل، بما فيها واحدة بمساهمة الخمس (05) بنوك العمومية الشريكة.

❖ الصيغة الأولى: قرض شراء المواد الأولية (وكالة - مقاول)

هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز 100.000 دج. وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لا يملكون أموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاطا. وقد تصل قيمتها إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب. بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 36 شهرا.

❖ الصيغة الثانية: التمويل الثلاثي (وكالة - بنك - مقاول)

هي قروض ممنوحة من قبل البنك الشريك (CPA, BDL, BEA, BNA, BADR) والوكالة بعنوان إنشاء نشاط. تكلفة المشروع قد تصل إلى 1.000.000,00 دج. التمويل يقدم كالتالي:

• قرض بنكي بنسبة 70 %

• سلفة الوكالة بدون فوائد 29 %

• 1% مساهمة شخصية

وقد تصل مدة تسديده إلى ثماني (8) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة (3) سنوات بالنسبة للقروض البنكية. وللإشارة، فإن قيم التمويل قد ارتفعت من 30000 دج إلى 100000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية (250000 دج بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا)، ومن 400000 دج إلى 1000000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لإنشاء النشاطات) (صيغة التمويل الثلاثي)، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المعدل و المؤرخ في 22 مارس 2011.

الجدول التالي يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب طبيعة التمويل من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها حتى سنة 2016.

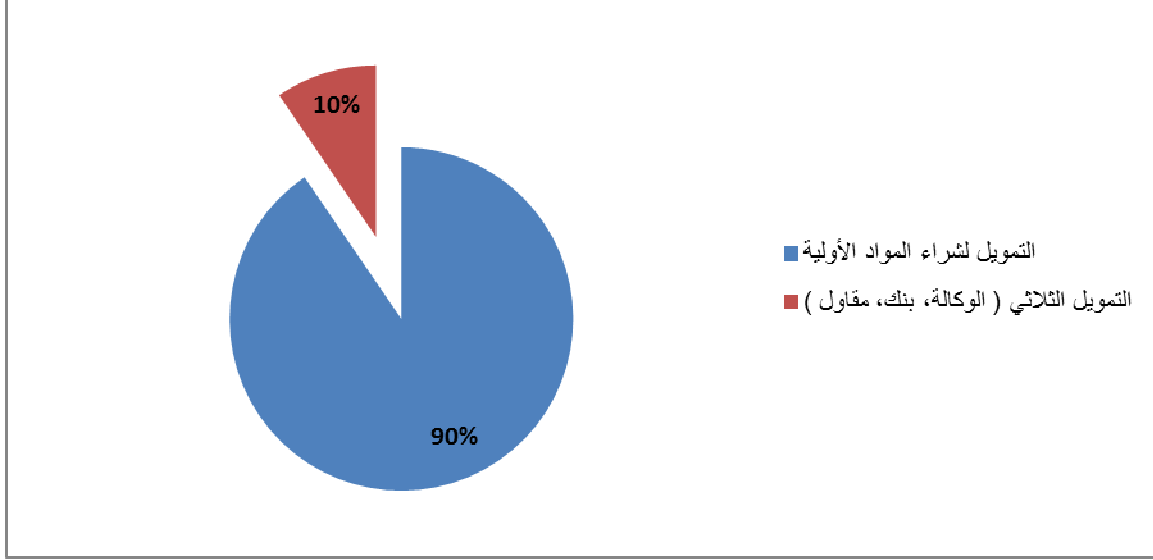
الجدول رقم (9.3): القروض الممنوحة من طرف ANGEM حسب طبيعة التمويل حتى 2019

نوع التمويل	عدد المشاريع	النسبة %	خلق فرص عمل
التمويل لشراء المواد الأولية	832247	90,46	1219080
التمويل الثلاثي (الوكالة، بنك، مقاول)	87738	9,54	133090
المجموع	919985	100	1352170

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، "النشرية الاحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " العدد 36، 2020، ص22

من خلال معطيات الجدول أعلاه لقد بلغت عدد المشاريع الممولة منذ تأسيس الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM حتى 31 ديسمبر 2019 حوالي 919985 مشروع، حيث كان تمويل غالبية هذه المشاريع التي بلغت 832247 مشروع عن طريق الصيغة الأولى أي التمويل من أجل شراء المواد الأولية فقط دون قروض بنسبة قدرت بـ: 90,46 %، أما بقية المشاريع الأخرى والتي بلغ عددها 87738 مشروع تم تمويلها عن طريق الصيغة الثانية بنسبة قدرت بـ: 9,54 %.

الشكل رقم (8.3): القروض الممنوحة من طرف ANGEM حسب طبيعة التمويل حتى 2019



المصدر: من إعداد الطالبتين

المبحث الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج المحروقات

كما ذكرنا سابقا حول الدور الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال المساهمة في التشغيل، القيمة المضافة، الناتج الداخلي خارج المحروقات، إلا أن هذا الدور لا ينحصر فقط في هذه المجالات، بل لهذه المؤسسات إسهام كبير في مجال التجارة الخارجية عامة والتصدير خاصة.

المطلب الأول: هيكل الميزان التجاري للجزائر

من خلال هذا المطلب سنحاول تحليل وإبراز تطور التجارة الخارجية الجزائرية عامة، وبالإضافة إلى توضيح أهم مؤشرات التجارة الخارجية خلال هذه الفترة، وذلك من خلال هيكل الميزان التجاري.

يبين الجدول الموالي تطورات الميزان التجاري للجزائر للفترة 2000-2020، حيث يمكن

حساب معدل التغطية من المعادلة التالية: معدل التغطية = (

$$\frac{\text{الصادرات/الواردات}}{100} \times 100\%$$

الجدول رقم(10.3): تطور الميزان التجاري 2000 - 2020

الوحدة: مليون دولار

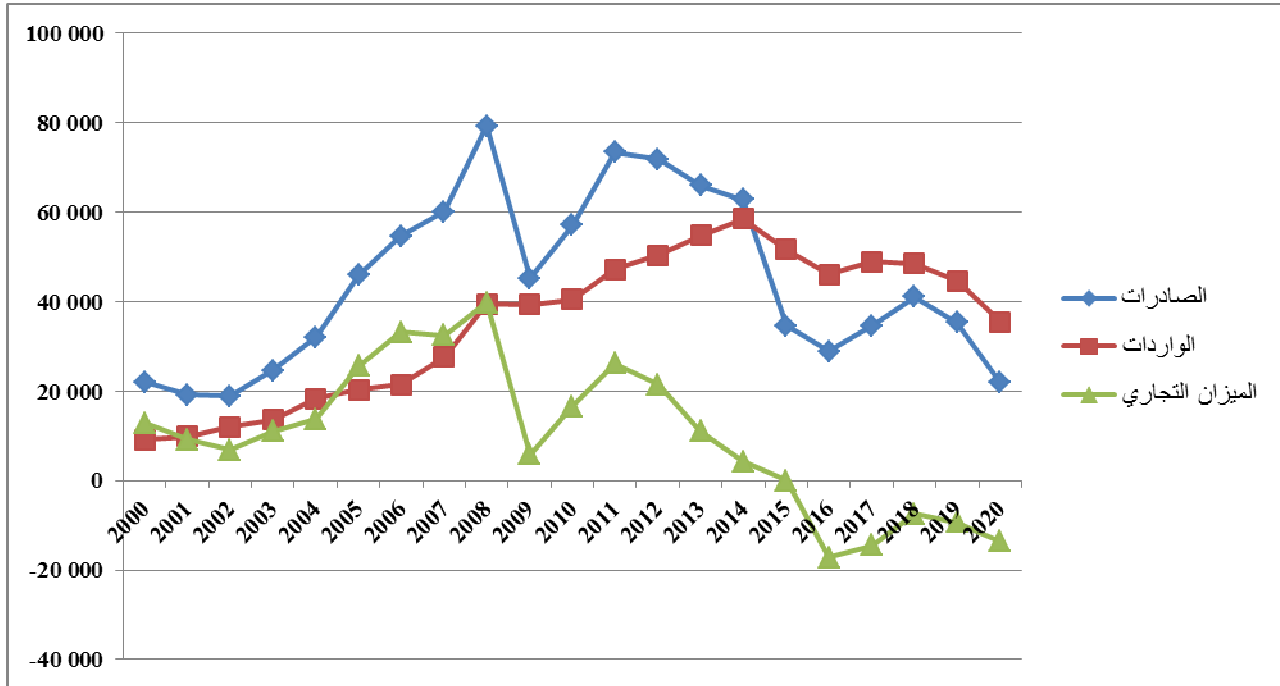
السنوات	الصادرات الكلية	الواردات الكلية	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية %
2000	22 031	9 173	12 858	240
2001	19 132	9 940	9 192	192
2002	18 825	12 009	6 816	157
2003	24 612	13 534	11 078	182
2004	32 083	18 308	13 755	175
2005	46 001	20 357	25 644	226
2006	54 613	21 456	33 157	255
2007	60 163	27 631	32 532	218
2008	79 298	39 479	39 819	201
2009	45 194	39 294	5 900	115
2010	57 053	40 473	16 580	141
2011	73 489	47 247	26 242	156
2012	71 866	50 376	21 490	143
2013	65 917	54 852	11 065	120
2014	62 886	58 580	4 306	107
2015	34 668	51 702	-17 034	67
2016	28 883	46 115	-17 232	62
2017	34 569	48 980	- 14 411	71
2018	41 115	48 573	- 7 458	85
2019	35 312	44 632	- 9320	79
2020	21 925	35 547	- 13622	62

المصدر: المركز الوطني لإعلام والإحصاء التابع للجمارك (

CNIS) <http://www.douane.gov.dz/applications/stat>

توضح لنا بيانات الجدول أن الميزان التجاري سجل خلال الفترة المدروسة فائضا لكن بقيم متذبذبة، حيث كان أكبر فائض في سنة 2008 بلغ 39819 مليون دولار، أما أدنى قيمة لفائض الميزان التجاري كانت سنة 2014 حيث بلغت 4306 مليون دولار، كما تشير النتائج العامة المحققة من حيث إنجازات تبادلات الخارجية الجزائرية خلال سنة 2015 إلى العجز المسجل في الميزان التجاري بـ: 17034 مليون دولار، حيث زادت قيمة العجز سنة 2016 بحوالي 17232 مليون دولار أمريكي. حيث يفسر هذا العجز نتيجة تراجع قيمة الصادرات الجزائرية التي تعتمد في غالبيتها على الصادرات النفطية التي شهدت هذه الأخير تراجع كبير في الأسعار في الأسواق الدولية. أما من حيث نسبة تغطية الواردات بالصادرات، النتائج محل الدراسة، تبعث نسب 73% سنة 2015 مقابل 107% المسجلة سنة 2014، و 63% في سنة 2016. واستمر هذا العجز حتى سنة 2020 الذي بلغ 13622 مليون دولار، وهذا كان كله بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية.

الشكل رقم (9.3): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2020



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا من المعطيات السابقة

المطلب الثاني: التركيب السلعي للصادرات الجزائرية

تشكل الصادرات الجزائرية من مجموعتين رئيسيتين صادرات نفطية وصادرات غير نفطية، حيث تمثل الصادرات النفطية الجزء الأكبر المهيمن على الصادرات الإجمالية بالرغم من محاولات الجزائر في ترقية الصادرات الغير النفطية إلى يومنا هذا، حيث لا تتعدى هذه الأخير في أحسن الأحوال نسبة 7٪ من الصادرات الإجمالية للجزائر، والجدول التالي يوضح تطور الصادرات الكلية للجزائر:

الجدول رقم(11.3): تطور صادرات المحروقات وخارج المحروقات للجزائر 2000-2020

الوحدة: مليون دولار

الصادرات الكلية	الصادرات خارج المحروقات		صادرات المحروقات		السنوات
	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	
22 031	2.77	612	97.23	21 419	2000
19 132	3.38	648	96.62	18 484	2001
18 825	3.89	734	96.11	18 091	2002
24 612	2.73	673	97.27	23 939	2003
32 083	2.43	781	97.57	31 302	2004
46 001	1.97	907	98.03	45 094	2005
54 613	2.16	1184	97.84	53 429	2006
60 163	2.11	1272	97.89	58 891	2007
79 298	2.44	1937	97.56	77 361	2008
45 194	2.35	1066	97.65	44 128	2009
57 053	2.67	1526	97.33	55 527	2010
73 489	2.80	2062	97.20	71 427	2011
71 866	2.86	2062	97.14	69 804	2012
65 917	3.28	2165	96.72	63 752	2013
62 886	4.10	2582	95.90	60 304	2014
34 668	5.67	1969	94.33	32 699	2015
28 883	6.16	1781	93.83	27 102	2016
34 569	6.61	1930	93.39	32 639	2017
41 115	6.89	2830	93.11	38 285	2018
35 312	7.31	2580	92.69	32 732	2019
21 925	10.29	2255	89.71	19 670	2020

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء للجمارك الجزائرية

(cnis)<http://www.douane.gov.dz/applications/stat>

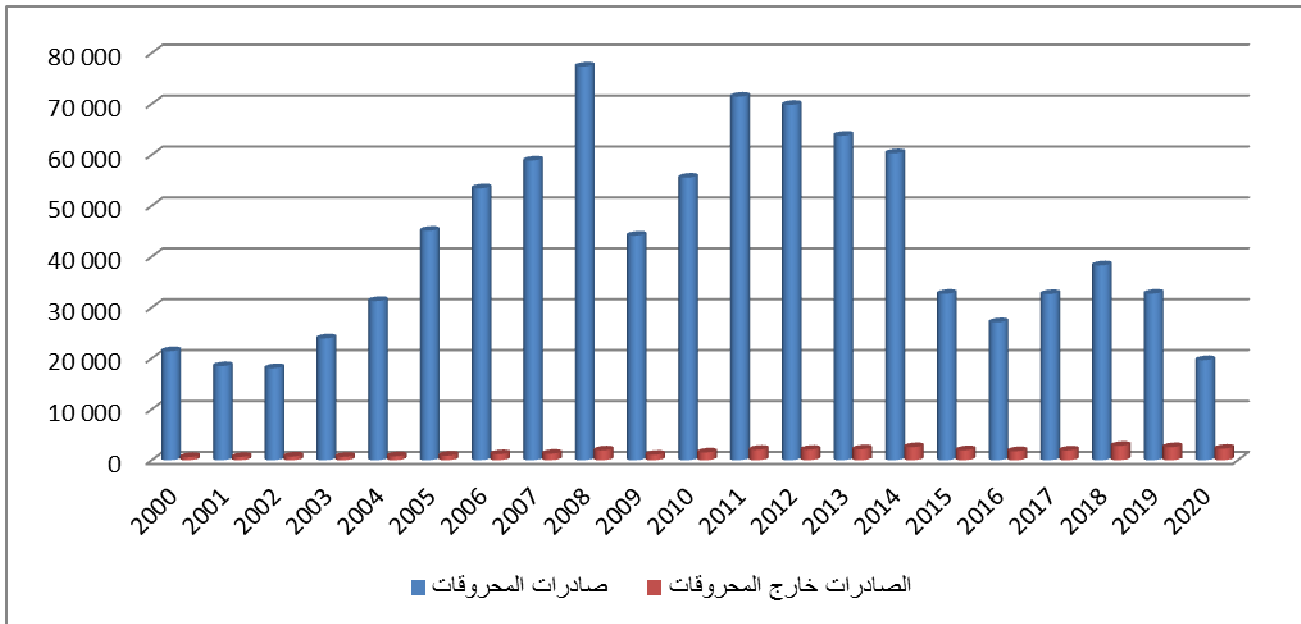
إن الملاحظ في بيانات الجدول الهيمنة الكلية للصادرات الطاقوية، في حين تبقى نسبة الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جدا، إذ لم تتجاوز نسبتها في أحسن الأحوال 6٪، حيث كانت هذه النسبة المحققة سنة 2016 هذا راجع إلى تراجع عائدات البترول نتيجة الانخفاض الكبير في الأسواق العالمية

حيث انخفضت إلى أقل من 40 دولار للبرميل. عموما تبين البيانات أن هناك تطور في الصادرات بنوعيتها خلال الفترة المدروسة لكن تطور قيمة صادرات المحروقات كان أكبر من الصادرات غير الطاقوية.

هذه المعطيات تجعلنا نستنتج أن الجزائر تخضع لنظام التقسيم الدولي للعمل، فهي مختصة بشكل رئيسي في إنتاج وتصدير المحروقات بأنواعها وبذلك يعتبر هذا الأخير الممول الأساسي للنفقات التنموية في الجزائر لما يوفره من ريع نفطي معتبر.

وأمام هذا الوضع عملت الجزائر في إطار الإصلاحات على مستوى التجارة الخارجية وذلك بتدعيم المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية، وخلق امتيازات ضريبية للمؤسسات المصدرة وإنشاء عدة مؤسسات تقوم بهذا الدور. لكن لم تنجح الجزائر جراء هذه الإستراتيجية التي انتهجتها الجزائر قصد ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بالرغم من التطور الضعيف في قيمتها إلا أنها ظلت تتراوح بين 2% و 6% في أحسن أحوالها، هذا نتيجة جملة من المشاكل والعراقيل التي مازال يعاني منها الاقتصاد على المستوى الكلي والجزئي، والتي سوف نتطرق إليها في الفصل الخامس.

الشكل رقم (10.3): مقارنة تطور صادرات المحروقات وخارج المحروقات للجزائر 2000 - 2020



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا من المعطيات السابقة

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات ص و م في تركيبة الصادرات خارج قطاع المحروقات

تمكنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دخول الأسواق الخارجية من خلال اقتحام مجال التصدير، غير أن هذه الخطوة ما تزال محتشمة، بسبب عجز غالبية المؤسسات القيام بوظيفة التصدير،

وبسبب عدم تحكمها في الاستمرارية والانتظام، لأن التصدير يعد نشاطا جد حساس يتطلب توفير شرطين أساسيين وهما الاستمرارية والانتظام.

لمعرفة أهم أنواع الصادرات التي تساهم فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات،

نعرض الجدول التالي:

الجدول رقم(12.3): تطور السلع المركبة للصادرات خارج المحروقات 2000-2020

الوحدة: مليون دولار

الصادرات الكلية خارج المحروقات	سلع استهلاكية غير غذائية	تجهيزات صناعية	تجهيزات فلاحية	منتجات نصف مصنع	المواد الخام	المواد الغذائية	السنوات
612	12	47	11	465	47	32	2000
648	13	45	22	504	37	28	2001
734	27	50	20	551	51	35	2002
673	35	30	1	509	50	48	2003
781	14	47	-	571	90	59	2004
907	19	36	-	651	134	67	2005
1184	43	44	1	828	195	73	2006
1272	35	46	1	993	169	88	2007
1937	32	67	1	1 384	334	119	2008
1066	49	42	-	692	170	113	2009
1526	30	30	1	1 056	94	315	2010
2062	15	35	-	1 496	161	355	2011
2062	19	32	1	1 527	168	315	2012
2165	17	27	-	1 610	109	402	2013
2582	11	16	2	2 121	109	323	2014
1 969	11	19	1	1 597	106	235	2015
1 781	18	53	-	1 299	84	327	2016
1367	20	78	0	845	73	350	2017
2216	33	90	0	1626	93	373	2018
2068	36	83	0	1445	96	408	2019
1909	37	77	0	1287	71	437	2020

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء للجمارك الجزائرية

(<http://www.douane.gov.dz/applications/stat>)

حسب بيانات الجدول يتبين لنا أن التوزيع السلبي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات يتحدد من المجموعات التالية:

أ. المواد الغذائية: تراوحت قيمتها سنة 2000 بـ 32 مليون دولار وبدأت في الارتفاع حتى بلغت أعلى قيمة سنة 2013 بـ: 402 مليون دولار. لتعود للانخفاض سنة 2014 بـ 323 مليون دولار، ثم عادت للارتفاع مجددا بداية من سنة 2015 حتى 2020 لتبلغ حوالي 235 و437 مليون دولار على التوالي.

ب. مواد الخام: بلغت قيمتها سنة 2000 بـ 32 مليون دولار وبدأت في الارتفاع حتى بلغت أعلى قيمة سنة 2008 بـ: 334 مليون دولار. لتعود للانخفاض المستمر بداية من سنة 2009 حتى بلغت قيمتها الدنيا سنة 2020 بـ: 71 مليون دولار.

ج. منتجات نصف مصنعة: بلغت قيمتها سنة 2000 بـ 465 مليون دولار وبدأت في الارتفاع حتى بلغت أعلى قيمة سنة 2014 بـ: 2121 مليون دولار. لتعود للانخفاض المستمر بداية من سنة 2015 حتى سنة 2017 حيث بلغت قيمتها بـ: 1597 و 845 مليون دولار على التوالي. لتعود إلى الارتفاع سنة 2018 ثم انخفضت مجدد على التوالي في السنتين 2019 و 2020.

د. تجهيزات فلاحية: بلغت قيمتها سنة 2000 بـ 11 مليون دولار، حيث بلغت أعلى قيمة سنة 2001 بـ: 22 مليون دولار. لتعود للانخفاض بداية من سنة 2002 حيث بلغت قيمتها سنة 2015 بـ: 1 مليون. ثم انعدمت هذه القيمة حتى سنة 2020.

هـ. تجهيزات صناعية: بلغت قيمتها سنة 2000 بـ 47 مليون دولار، حيث بلغت أعلى قيمة سنة 2008 بـ: 67 مليون. لتعود للانخفاض بداية من سنة 2009، وقد سجلت أعلى قيمة سنة 2018 بـ: 90 مليون دولار.

و. مواد استهلاكية: بلغت قيمتها سنة 2000 بـ 12 مليون دولار، حيث بلغت أعلى قيمة سنة 2009 بـ: 49 مليون دولار. لتعود للانخفاض بداية من سنة 2010، ثم بدأت ترتفع ابتداء من سنة 2016 حيث بلغت قيمتها سنة بـ: 18 مليون، لتصل قيمتها سنة 2020 حوالي: 37 مليون دولار.

عموماً يمكن أن نركز من خلال بيانات الجدول على ملاحظتين أساسيتين:

— أولها أن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات هي صادرات غير تنافسية بالدرجة الأولى حيث أغلبها تتكون من (المواد الخام، منتجات نصف مصنعة).

— أما الملاحظة الثانية كل المجموعات المكونة للصادرات خارج قطاع المحروقات تراجعت بشكل كبير في سنة 2015 و2016، هذا نتيجة انكماش الطلب في الأسواق العالمية على الصادرات الإجمالية العالمية والجزائرية خاصة.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر تطور المؤسسات ص و م على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

نتطرق من خلال هذا المبحث لدراسة قياسية على المدى القصير والطويل لقياس أثر تطور وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، وذلك عن طريق منهجية ARDL.

المطلب الأول: توصيف النموذج

الفرع الأول: اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة حسب النظرية الاقتصادية: انطلاقاً مما تطرقنا إليه سابقاً في الجانب النظري والتحليلي فيما يخص تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، نستنتج اتجاه العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة كالتالي:

• يوجد علاقة طردية (موجبة) بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و قيمة الصادرات خارج المحروقات؛

أما الجدول التالي يوضح تطور ومساهمة م ص م في الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر حسب كل قطاع:

الجدول رقم(13.3): تطور الصادرات خارج المحروقات وتعداد المؤسسات ص و م حسب الطابع

القانوني

السنوات	عدد المؤسسات الخاصة	عدد المؤسسات العامة	قيمة الصادرات خارج المحروقات (مليون دولار)
2004	312181	778	781
2005	342914	874	907
2006	376028	739	1184
2007	410293	666	1272
2008	518900	626	1937
2009	586903	591	1066
2010	618515	557	1526
2011	658737	572	2062
2012	711275	557	2062
2013	777259	557	2165
2014	851511	542	2582
2015	934037	532	1969
2016	1022231	390	1781
2017	1074236	267	1367
2018	1141602	261	2216
2019	1193096	243	2068

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، " النشريات الخاصة بالمعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية".

المركز الوطني للإعلام والإحصاء للجمارك الجزائرية

(<http://www.douane.gov.dz/applications/stat>)

الفرع الثاني: توصيف النموذج القياسي: يقصد به صياغة العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات محل الدراسة في شكلها الرياضي بهدف تبسيط العلاقة بين المتغيرات وقياس معاملات اعتماداً على الطرق القياسية. حيث نستند في دراستنا على قيمة الصادرات خارج المحروقات كمتغير تابع، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة كمتغيرين مستقلين.

إذاً يمكن صياغة النموذج القياسي باعتبار أن التوظيف كدالة تابعة لل م ص و م على النحو

التالي:

$$EX = f(PR; PP)..... (01)$$

إذ يمثل كل من:

EX: قيمة الصادرات ، **PR**: عدد م ص م في القطاع الخاص ، **PP**: عدد م ص م في القطاع العام

الفرع الثالث: اختيار الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج: إن اختيار الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج تعتبر وسيلة مهمة في التحليل الكمي لتفسير أبعاد النظرية الاقتصادية، حيث يمكن اختيار الصيغة المناسبة بعد تقدير النموذج وفق طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS)، وذلك باستخدام الصيغة الخطية، النصف اللوغاريتمية واللوغاريتمية، ثم مقارنة المؤشرات الإحصائية لكل صيغة، حيث كلما تميزت الصيغة الرياضية للنموذج بقيمة أعلى لكل من المؤشرات التالية: (F, R^2, \bar{R}^2) ، وأقل قيمة لمعايير فترات الإبطاء لكل من: $(AIC \square H.Q \square SC)$ وأقل قيمة لـ: (S.E) كانت الصيغة الرياضية مناسبة للنموذج.

إذا الجدول التالي يوضح أهم المؤشرات الإحصائية لكل صيغة رياضية كالتالي:

الجدول رقم(14.3): الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج

المؤشرات الإحصائية	الصيغة الخطية	الصيغة نصف لوغاريتمية	الصيغة اللوغاريتمية
R^2	0.46	0.47	0.67
\bar{R}^2	0.38	0.39	0.63
F	0.017	5.80	14.174
S.E	419.23	0.276	0.213
AIC	15.08	0.435	- 0.083
SC	15.22	0.580	0.061
H.Q	15.08	0.443	- 0.076

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews9)

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج هي الصيغة اللوغاريتمية، حيث يمكن كتابتها كما يلي:

$$LEX_t = f(LPR_t; LPP_t)$$

$$LEX_t = \alpha_0 + \alpha_1 LPR_t + \alpha_2 LPP_t + \varepsilon_t$$

الفرع الرابع: منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL): تعتبر منهجية ARDL منهجية حديثة قدمها Pesaranetal سنة 2001، إذ يمكن من خلالها تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع (Y) مع المتغيرات المستقلة (X) في المدى الطويل والقصير وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{k_1} \beta_1 \Delta X_{t-i} + \sum_{i=1}^{k_2} \beta_2 \Delta Y_{t-i} + e_t$$

من أهم ميزات وخصائص منهجية ARDL عن باقي طرق التقدير هي:

– تجمع بين المتغيرات المستقرة عند (0) و (1) ولا يشترط أن تكون جميعاً مستقرة عند نفس المستوى مثل (0) أو (1)؛

– تعمل على تقدير معلمات النموذج في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة؛

– تعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي (Auto Correlation)، لذا تُعد نتائجها كفاءة وغير متحيزة.

من بين أهم الخطوات التي يجب اتباعها وفق منهجية ARDL هي:

أ. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتأكد من أن جميعها مستقرة عند الدرجة (0) I أو الدرجة (1) I ؛

ب. تحديد فترات الإبطاء المناسبة؛

ج. اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبارات الحدود (Bounds Test)؛

د. تقدير النموذج في المديين الطويل والقصير؛

هـ. إجراء الاختبارات البعدية لتشخيص جودة النموذج.

المطلب الثاني: الدراسة القياسية

الفرع الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة حسب – Dickey

Fuller): من أجل معرفة استقرارية السلاسل الزمنية لمغيرات النموذج، نستخدم اختبار جذر

الوحدة الأحادي المتمثل في اختبار ديكي فولر ADF، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (15.3): اختبار جذر الوحدة حسب اختبار ADF

اختبار الاستقرارية عند المستوى $I(0)$				
LPR	LPP	LEX		
-1.9692	0.5749	-2.4904	t-Statistic	وجود حد ثابت
0.2955	0.9834	0.1368	Prob	
no	no	no		
-0.9201	-1.5587	-2.7675	t-Statistic	وجود حد ثابت واتجاه عام
0.9255	0.7566	0.2281	Prob	

no	no	no		
7.3171	-2.3431	0.7484	t-Statistic	بدون حد ثابت واتجاه عام
1.0000 no	0.0230 **	0.8651 no	Prob	
اختبار الاستقرار عند الفرق الأول I(1)				
d(LPR)	d(LPP)	d(LEX)		
-2.5343	-3.1538	-5.2545	t-Statistic	وجود حد ثابت
0.1288 no	0.0455 **	0.0011 ***	Prob	
-3.7590	-2.9586	-5.3060	t-Statistic	وجود حد ثابت واتجاه عام
0.0593 *	0.1761 no	0.0046 ***	Prob	
-1.1780	-2.2103	-5.0984	t-Statistic	بدون حد ثابت واتجاه عام
0.2062 no	0.0307 **	0.0001 ***	Prob	

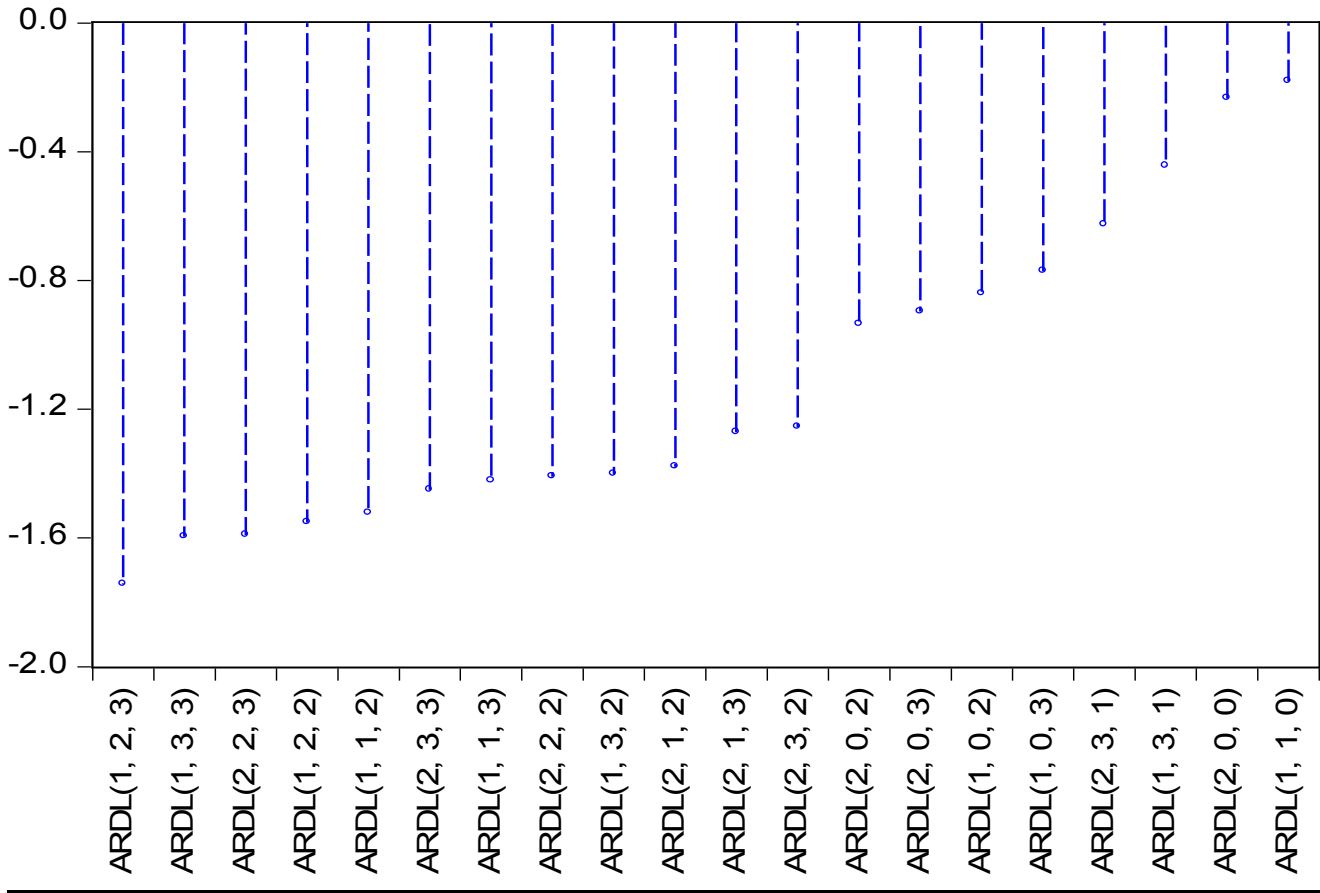
المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews9)

من الجدول أعلاه، نلاحظ أنه كل المتغيرات ليست مستقرة عند الدرجة (0) | أما عدا السلسلة الزمنية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة بدون حد ثابت واتجاه عام، لكنها مستقرة عند الفرق الأول، وبالتالي أن هذه النتائج تسمح باستخدام منهجية ARDL.

الفرع الثاني: تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج: قبل تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل وفق منهجية ARDL بين متغيرات الدراسة، لا بد من معرفة فترات الإبطاء المثلى لهذه المتغيرات حسب قيم معيار Akaike، وحسب الشكل رقم 03 فإن فترة الإبطاء المثلى هي (1,2,3) للمتغيرات بحسب التسلسل كما موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم(11.3): فترات الإبطاء المثلى حسب معيار Akai ke لنموذج ARDL

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews9)

الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك حسب اختبار الحدود **Bounds Test**: يكتب نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة على الشكل التالي:

$$\Delta LEX_t = c + \alpha_1 LEX_{t-1} + \alpha_2 LPR_{t-1} + \alpha_3 LPP_{t-1} + \sum_{i=1}^k \beta_{1,i} \Delta LEX_{t-i} + \sum_{i=0}^{k1} \beta_{2,i} \Delta LPR_{t-i} + \sum_{i=0}^{k2} \beta_{3,i} \Delta LPP_{t-i} + e_t$$

حيث تمثل كل من:

($\alpha_1; \alpha_2; \alpha_3$) تمثل معاملات المتغيرات المستقلة في الفترة الطويلة، أما ($\beta_{1,i}; \beta_{2,i}; \beta_{3,i}$) تمثل معاملات المتغيرات المستقلة في الفترة القصيرة، (**C**) الحد الثابت، (e_t) حد الخطأ العشوائي، (Δ) تشير إلى الفروق من الدرجة الأولى.

لإختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك) بين الصادرات خارج المحروقات وتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقاً لنموذج ARDL يجب اختبار فرضية العدم

(H_0) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج والفرضية البديلة (H_1) القائلة بوجود

تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، حيث يمكن صياغتها كما يلي:

$$\begin{cases} H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = 0 \\ H_1 : \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq 0 \end{cases}$$

ولإجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود الذي يركز على إحصائية فيشر – F

Statistics كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم(16.3): نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج وفق اختبار الحدود

ARDL Bounds Test		
Date: 27/04/22 Time: 20:59		
Sample: 2007 2019		
Included observations: 13		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	4.170871	2
Critical Value Bounds حدود القيمة الحرجة		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.63	3.35
5%	3.1	3.87
2.5%	3.55	4.38
1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (**EvIEWS9**)

يلاحظ من الجدول أن قيمة فيشر F – Statistics أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى عند

مستوى معنوية (5%)، مما يعني رفض فرضية العدم (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1)، هذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات التفسيرية في النموذج، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

الفرع الرابع: نتائج تقدير معاملات النموذج في الأجلين القصير والطويل حسب منهجية **ARDL**:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وفق اختبار الحدود ينبغي تقدير المعلمات في الأجلين

القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM).

الجدول رقم (17.3): تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM في المدى القصير

ARDL Cointegrating				
Dependent Variable: LEX				
Selected Model: ARDL (1,2,3)				
Date: 27/04/22 Time: 22:02				
Sample: 2004 2019				
Included observations: 13				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPP)	1.3285	0.3314	4.0083	0.0160
D(LPP(-1))	0.6084	0.3898	1.5604	0.1937
D(LPR)	2.0364	0.7277	2.7982	0.0489
D(LPR(-1))	-0.2141	2.4080	-0.0889	0.9334
D(LPP(-2))	-2.1240	1.6523	-1.2855	0.2680
CointEq(-1)	-1.7072	0.4418	-3.8641	0.0181
Cointeq = LEX - (0.3848*LPP + 0.7304*LPR -4.5135)				

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews9)

من خلال الجدول نلاحظ أن إحصائية ستودنت المحسوبة تبين لنا أن معلمة متغيرة المؤسسات ص و م العامة والخاصة في النموذج للمدى القصير لهما معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5٪، أما بخصوص معامل الإرجاع أو ما يسمى بمعامل تصحيح الخطأ لديه معنوية إحصائية وله إشارة سالبة (-) 1.7072، حيث تبين الإشارة السالبة تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل، هذا يعني أن بنسبة (170٪) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأجل الطويل.

الجدول رقم(18.3):تقدير المعلمات في المدى الطويل

Long Run Coefficients				
Coefficient	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPP	0.3847	0.1259	3.0544	0.0379
LPR	0.7303	0.1138	6.4147	0.0030
C	-4.5135	2.2375	-2.0171	0.1139

المصدر: من إعداد الطاليتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Evi ews9)

من خلال الجدول يتضح ما يلي:

- بالنسبة للمؤسسات ص و م العامة، توجد علاقة طردية بينها وبين الصادرات خارج المحروقات في المدى الطويل لأنها ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5٪.
- إشارة معامل متغيرة المؤسسات ص و م الخاصة موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى 5٪، حيث تدل على وجود علاقة طردية بين م ص و م الخاصة الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتتفق هذه الإشارة مع النظرية الاقتصادية، إذ بلغت قيمة هذا المعامل (0.7303) ويمكن تفسيره بأن كل زياد في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بـ: 1٪ تؤدي إلى ارتفاع في الصادرات بـ: 0.73 ٪.

المطلب الثالث: تقييم النموذج إحصائيا وقياسيا بعد ما تطرقنا إلى تقييم النموذج اقتصاديا من خلال تحليل الجدول أعلاه، يجب أن نتطرق إلى تقييم النموذج من الناحية الإحصائية والقياسية كذلك. الفرع الأول: التقييم الإحصائي: من خلال الجدول أدناه ندرس النموذج من الناحية الإحصائية كما يلي:

الجدول رقم(19.3): التقييم الإحصائي

R-squared	0.9569
Adjusted R-squared	0.8709
S.E. of regression	0.0912
Sumsquaredresid	0.0333
Log likelihood	20.3335
F-statistic	11.1275
Prob(F-statistic)	0.0169
Durbin-Watson stat	2.7518

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews9)

يستدل من خلال المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه قبول النموذج المقدر إحصائياً، إذ كانت كل المتغيرات التفسيرية في المدى الطويل معنوية حسب اختبار ستيودنت ، فضلاً عن ارتفاع قيمة التحديد المصحح $\bar{R}^2 = 0.87$ التي توضح أن النموذج المقدر يفسر 87٪ من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الصادرات)، كما أن القيمة الإحصائية لفisher تؤكد على معنوية النموذج المقدر ككل وبالغة (11.1275) عند مستوى معنوية 5٪، وهناك كذلك انخفاض في قيمة الخطأ المعياري (S.E) وبالغة (0.0912).

الفرع الثاني: التقييم القياسي

للتأكد من جودة النموذج، يستلزم التطرق إلى الإختبارات التشخيصية كما هي موضحة في

الجدول التالي:

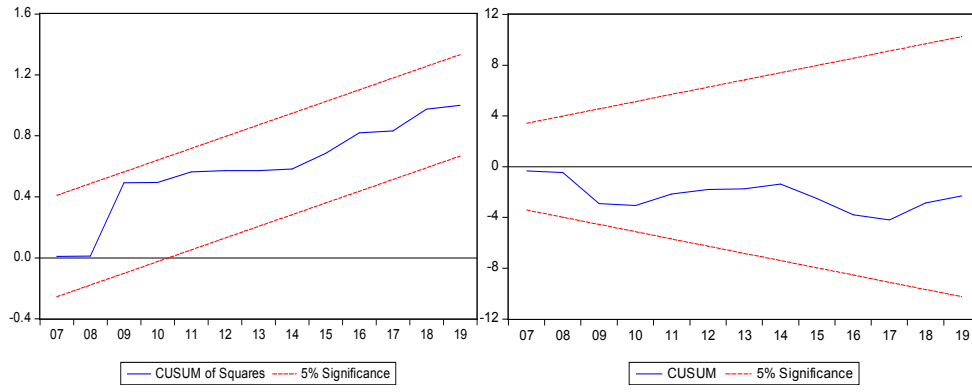
الجدول رقم (20.3) : التقييم القياسي (تقييم جودة النموذج)

إختبار الارتباط التسلسلي للبواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation			
F - Statistique	1.6454	Prob. F(2,2)	0.3780
Obs* R - Squared	8.0859	Prob.Chi-Squar(2)	0.0175
إختبار عدم ثبات التباين المشروط بالإنحدار الذاتي Heteroskedasticity Test ARCH			
F - Statistique	0.0258	Prob.F(1 ; 10)	0.8755
Obs* R - Squared	0.0309	Prob.Chi-Squar(1)	0.8605
إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality Test Jarque-Bera			
Jarque-Bera	11.2836	Prob	0.0035

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews9)

من خلال الجدول أعلاه تؤكد نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج الآتية:

- يلاحظ أن القيمة الإحصائية المحتسبة لفيشر لاختبار الارتباط التسلسلي للبواقي بلغت (1.6454) بقيمة احتمالية 0.3780 ، وعليه نقبل فرضية عدم القائلة بخلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.
- يلاحظ أن القيمة الإحصائية المحتسبة لفيشر لاختبار عدم ثبات التباين المشروط بالإنحدار الذاتي بلغت (0.0258) بقيمة احتمالية 0.8755 ، وعليه نقبل فرضية عدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.
- يلاحظ أن القيمة الإحصائية المحتسبة لفيشر لاختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية قد بلغت (11.2836) بقيمة احتمالية 0.0035 ، وعليه نرفض فرضية عدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً.
- أما بالنسبة لنتائج اختبار الإستقرارية الهيكلية لمعاملات CUSUM و CUSUMSQ تؤكد أن النموذج مستقر كما في الشكل التالي:



المصدر: اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

خلاصة الفصل

عرف تحسين المناخ الاستثماري تعدادا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا. خاصة بالنسبة للمؤسسات الخاصة حيث عرفت استمرارا في الارتفاع خلال الفترة المدروسة ، بحيث قدرت سنة 2004 ب 312181 وبلغت 1193339 سنة 2019 مقارنة بالمؤسسات العامة التي بلغت 243 سنة 2020 ، من خلال الدراسة القياسية لأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنمية الصادرات باستعمال منهجية ARDL وجد هناك علاقة طردية بينها وبين الصادرات خارج المحروقات بحيث كلما ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترتفع قيمة الصادرات الغير نفطية الأمر الذي يؤدي بالجزائر الى تبني استراتيجيات واعية بأهمية هذا القطاع ، لذلك تيقنت بضرورة تحريك قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وربطها بالصادرات الغير نفطية من أجل تطوير تنافسية للمنتج المحلي في الأسواق العالمية .



تمثل المؤسسات ص و م أفضل الوسائل لإنعاش الاقتصاد الوطني ، نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها تتميز بقدرة هائلة على تشجيع الاستثمار المحلي وزيادة النمو الاقتصادي ، فهي إلى جانب المؤسسات الصناعية الكبرى بإمكانها المساهمة في رفع التحديات التنافسية والتنموية لتلبية متطلبات السوق الداخلي المتزايدة والمساهمة في ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق غزو الأسواق الخارجية.

من خلال عرضنا وتحليلنا للفصول الثلاث تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

أهم النتائج المتوصل إليها:

1/شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا نتيجة دعم الحكومة لهذا القطاع الفتي والاستراتيجية المطبقة لتنميته.

2/تعتبر الصادرات الجزائري غالبيتها تتمثل في المحروقات نتيجة اعتماد الاقتصاد الجزائري على هذا القطاع (لا تتميز بالتنوع الاقتصادي).

3/تعتبر الصادرات خارج المحروقات جد هامشية بالنسبة لصادرات المحروقات نتيجة ضعف الجانب الانتاجي في الجزائر وضعف التنافسية للمنتوجات الجزائرية.

-اختبار الفرضيات:

1/يوجد دلالة الصائبة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات في الجزائر في الفترة القصيرة.

2/يوجد دلالة اخصائية بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات في الفترة الطويلة .

-الاقتراحات والتوصيات:

1/على الجزائر أن تبحث عن بدائل تنموية حقيقية اضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الابتعاد عن مصيدة الربح النفطي.

2/استمرارية دعم الدولة لبرامج التأهيل من خلال توفير كل الموارد البشرية والمادية مع الحرص على تسهيل انخراط أكبر عدد ممكن من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه البرامج.

3/انشاء آليات حديثة تمكن البنوك من الحصول على الثقة الكافية التي تدفعها إلى منح القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

4/اقامة قطاع متكامل من أجل تقديم المعلومات والاستشارات عن كل من يتعلق بالعملية التصديرية وتطورات الأسواق الدولية واتجاهات المنافسة بها من يكون مسيرو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دراية باحتياجات ومتطلبات السوق الدولي والاعفاءات الخاصة بالتصدير لاتخاذ القرارات المناسبة.

5/ارتباط نجاح استراتيجية ترقية المؤسسات الص و م في الجانب التصديري بنجاحها في السوق المحلي أولا عبر

6/وضع برنامج لتسويق منتجات المؤسسات الص و م في الأسواق الدولية خلال اجراء بحوث ودراسات عن الأسواق والمنافسين، مع القيام بحملات ترويجية لتعريف بهذه المؤسسات، وكذا تمويل مشاركتها في الصالونات والمعارض الدولية.

7/العمل على نشر ثقافة المقاولاتية وتشجيع الشباب على ولوج مجال الأعمال الخاصة مع ضرورة غرس ثقافة التسويق الدولي.

-آفاق الدراسة:

تعتبر دراسة موضوع أثر الاستثمار المحلي على تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائري حقلًا واسعًا وحديثًا خصبا للبحث فيه أكثر ولهذا تقترح هاته المواضيع التي يمكن أن تكون محورا لبحوث مستقبلية.

- دور الهيئات الحكومية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- تقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمتها في الاقتصاد الوطني.

- استراتيجيات دخول المؤسسات الص و م الأسواق الدولية من خلال صادرات من غير المحروقات.

قائمة المصادر

والفهارج

قائمة المراجع باللغة العربية :

أولا : الكتب :

1. تسيير عمران، نجده لقياس تأثير الاستثمار ، طباعة الجزائر، 2005.
2. تهايمي عبد المنعم، أساسيات الاستثمار ، القاهرة، 1992.
3. جمال قاسم حسن ، محمد إسماعيل، " تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية " ، صندوق النقد العربي ، ابريل 2012
4. جون مينارد كينز، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة عناد رضا، دار مكتبة الحياة ، بيروت لبنان، 1939،
5. جون مينارد كينز، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة فهاد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان، 1939
6. خضر مصباح الطيطي، " إدارة وصناعة الجودة " ، دار الحامد، عمان، الأردن ط1، 2011،
7. خضير كاضم حمود، " إدارة الجودة في المنظمات المتميزة " ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ط1، 2010.
8. قادري الأزهر، مبادئ في المحاسبة العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1988.
9. محمد عبد العال النعيمي، راتب جليل صويص، غالب جليل صويص، " إدارة الجودة المعاصرة " دار اليازوري للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2009.
10. المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي، مكتبة الكويت الوطنية، 2013،
11. نجم عبود نجم، " إدارة الجودة الشاملة في عصر الانترنت " ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ط1 ، 2010
12. نزار عبد المجيد البراري، لحسن عبد الله باشيرة، " إدارة الجودة مدخل للتميز والريادة "، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011
13. يحيي سعيد علي عيد، " التسويق والتصدير " ، مطابع سجل العرب، القاهرة، الطبعة الثانية . 2000
14. هناء محمود القيسي، " فلسفة إدارة الجودة " ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان الأردن، ط1 ، 2011
15. ، قادري الأزهر، مبادئ في المحاسبة العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1988

ثانيا : الرسائل العلمية والأطروحات

1. التيجاني بن سالم، "دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي"، شهادة ماستر أكاديمي، العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، 2017
2. رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001
3. سليمان دحو، "التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، شهادة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016
4. لخضر عسى ،سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة 1988-2015 أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد مالي، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر 2019
5. المخطط الوطني للمحاسبة، 1975
6. مصطفى بن ساحة، " أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر " ، مذكرة ماجستير في التجارة الدولي، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2010 - 2011
7. ناصر الدين قريبي، "أثر الصادرات على النمو الإقتصادي"، رسالة ماجستير في الإقتصاد الدولي، جامعة وهران الجزائر، 2014،
8. موسى سهام، "استراتيجيات تطوير الصادرات كمدخل للزيادة الإقتصادية، دراسة تحليلية للنموذج الصيني، رسالة دكتوراه في التجارة الدولية، جامعة بسكرة، 2018،

ثالثا : المجلات العلمية والدوريات :

1. عاطف محمد عبيد، التنمية البصرية ركيزة أساسية لنجاح البرامج الهيكلية للإصلاح الاقتصادي مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، القاهرة ، 1992.
2. مجلة الوحدة، إقتصادية العربية بقاهرة 1992، العدد 10
3. رشيد مناصرية، " أهمية الكفاءات البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالمؤسسة " ، مجلة الباحث العدد 11، جامعة ورقلة، الجزائر 2012.

4. كمال عياشي، " دور نظرية الإوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري " ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد السادس ديسمبر 2009،

رابعا : التظاهرات العلمية (الملتقيات ، المؤتمرات ، الندوات ، الأيام الدراسية)

1. بومدين يوسف، " دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين الأداء الحالي للمؤسسة "، الملتقى الوطني حول: إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة، جامعة سعيدة يومي 13-14 ديسمبر 2010 .

2. حجاج عبد الرؤوف، " نموذج الجائزة الأوربية للجودة " ، الملتقى الوطني حول إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة جامعة سعيدة، الجزائر، يومي 13-14 ديسمبر 2010

3. زيدي بلقاسم، " تحليل بيئة الأعمال وتنافسية الاقتصاد الجزائري " ، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة شلف، الجزائر يومي 27-28 نوفمبر 2007

4. وعيل ميلود، " أهمية الجودة الشاملة ومواصفات الايزو في تنافسية المؤسسة " ، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، يومي 8-9 نوفمبر 2010 جامعة شلف، الجزائر

5. منتاوي محمد، " دور نظام الجودة الشاملة في تحسين القيمة المدركة للعميل بقطاع الخدمات "، الملتقى الدولي حول: رأس المال الفكري في المنظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، يومي 13-14 ديسمبر 2011، جامعة شلف، الجزائر

خامسا : المنشورات الرسمية (التقارير ، النشريات ، المراسيم ، الدراسات والجرائد)

1. حديد حميد، أ.د البشير عبد الكريم، "دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر،(1966-2015) ، جامعة الشلف، تاريخ النشر، 2018/10/29.

2. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ديسمبر، 2001، المواد 4،5،6،7،

3. القانون التوظيفي لترقية الاتحاد الصغيرة والمتوسطة.

4. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جوان 2002،

5. المجلس الوطني الاقتصادي.
6. المخطط الوطني للمحاسبة، 1975
7. وزارة الصناعة والمناجم، الجزائر

سادسا : قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1. Mahameddovvider ,l'économiepolitiqueune science sociale masquee paris, 1974
2. Asmitch recherche sur la nature et les causes de richesse des nations ; callmand paris, 1976 .
3. Walid Adlmoulah , Belkacem Laabas, assesment of arabe export competitiveness in international markets using trad indicators, journal of development and economic policies Arab planning institute volume 15 N02. July 2013..
4. Bernard Froman ,du manuel qualité au manuel de management, édition afnor , France, 2010, p20
5. Bernard Froman-jean –Marc Gey, "Qualité Sécurité environnement ", édition afnor, France, 2012
6. Secrétariat central de l'ISO, "Principes de mangement de la qualité ", suisse, 2012,

سابعا: قائمة المواقع الإلكترونية :

<http://www.mdipi.gov.dz>

<http://www.angem.dz>

مجد فرارحة، مفهوم التنمية الاقتصادية.com Maw do 03

الملخص:

تعتبر ترقية الصادرات الغير نفطية في الجزائر خيارا جديدا الذي يتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتنويع الاقتصاد الوطني ، ومن أجل ذلك هدفت دراستنا الى البحث للاجابة عن التساؤل الرئيسي المطروح حول علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي ، ومن أجل ذلك استعنا بمنهج التحليل الوصفي عن طريق الدراسة القياسية لمنهجية ARDL لتتوصل في الأخير أن حقيقتنا هناك قياسيا علاقة طردية ايجابية بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات الغير نفطية .

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – الاقتصاد الوطني الجزائري – الصادرات الغير نفطية – منهجية ARDL .

Summary:

The promotion of non-oil exports in Algeria is a new option, which is represented in small and medium enterprises in order to diversify the national economy, and for that our study aimed to research to answer the main question posed about the relationship of small and medium enterprises and the development of exports outside the hydrocarbon sector and their role in promoting economic growth. That is, we used the descriptive analysis method through the standard study of the ARDL methodology to conclude that there is a positive direct correlation between the development of small and medium enterprises and the development of non-oil exports.

Keywords: small and medium enterprises - the Algerian national economy - non-oil exports - ARDL methodology.